وزارة التعـليم العـالي والبـحث العـلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير

محاضـرات في مقياس مدخل للاقتصاد

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس

جذع مشترك ل.م.د

من إعداد الدكتور :شاهد عبد الحكيم

السنة الجامعية:2022/2021

الفهـرس

الموضوع		الصفحة
المقدمة		
أولا: مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد		02
-1	أصل كلمة اقتصاد	02
-2	المعنى الاصطلاحي لعلم الاقتصاد	03
-3	انواع التحليل الاقتصادي	07
-4	مناهج البحث في علم الاقتصاد	08
-5	ادوات التحليل الاقتصادي	09
-6	علاقة علم الاقتصاد بباقي العلوم	10
ثانيا: المشكلة الاقتصادية		14
-1	مضمون المشكلة الاقتصادية وطبيعتها	14
-2	خصائص المشكلة الاقتصادية	14
-3	عناصر المشكلة الاقتصادية(أسبابها)	15
-4	أركان المشكلة الاقتصادية	17
-5	حل المشكلة الاقتصادية في النظم الاقتصادية	18
ثالثا: الحاجات والموارد		22
1	**الحاجات**	22
1-1	تعريف الحاجات	22
2-1	أنواع الحاجات	23
3-1	خصائص الحاجات	24
2	**الموارد**	26
1-2	تعريف الموارد	26
2-2	أنواع الموارد	27
3-2	خصائص الموارد	29
رابعا: الإنتاج والإنتاجية		32
1	**الإنتاج**	32
1-1	مفهوم الإنتاج	32
2-1	عناصر الإنتاج	35
3-1	أهمية الإنتاج	39
4-1	دالة الإنتاج	41
2	**الإنتاجية**	50
1-2	مفهوم الإنتاجية	50
2-2	طرق قياس الإنتاجية	51
3-2	الفرق بين الإنتاج والإنتاجية	52

خامسا: التوزيع		54
1-	تعريف التوزيع	54
2-	أهداف التوزيع	54
3-	أبعاد مشكلة التوزيع	56
4-	أنواع التوزيع	56
5-	توزيع العوائد على عوامل الإنتاج	58
سادسا:الإستهلاك		62
1-	تعريف الاستهلاك	62
2-	أنواع الاستهلاك	62
3-	دالة الاستهلاك عند كينز	63
4-	فرضيات(نظريات) الاستهلاك	65
5-	العوامل المؤثرة في الاستهلاك	67
سابعا: الادخار		71
1-	تعريف الادخار	71
2-	أنواع الادخار	71
3-	دالة الادخار عند كينز	73
4-	العوامل المؤثرة في الادخار	75
5-	أهمية الادخار	77
ثامنا:الاستثمار		79
1-	تعريف الاستثمار	79
2-	أشكال الاستثمار	80
3-	محددات الاستثمار(العوامل المؤثرة)	83
4-	أهمية الاستثمار	87
5-	دالة الاستثمار	88
تاسعا: الأنظمة الاقتصادية		90
1-	النظام الاقتصادي"مفاهيم أساسية	90
2-	الأنظمة الاقتصادية القديمة	91
3-	النظام الاقتصادي الرأسمالي	96
4-	النظام الاقتصادي الاشتراكي	103
5-	النظام الاقتصادي المختلط	108
6-	النظام الاقتصادي الإسلامي	110
قائمة المراجع		

المقدمة

ترتبط العلوم الاجتماعية بكل فروعها ارتباطا مباشرا بتطور المجتمعات البشرية،وما علم الاقتصاد إلا واحدا منها ،فلقد اقترن وجود المجتمعات البشرية بحقيقتين متلازمتين الأولى مرتبطة بتعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها المستمر ،والثانية متعلقة بندرة ومحدودية الموارد المتاحة اللازمة لتحقيق تلك الحاجات،فتوجه علم الاقتصاد نحو دراسة السلوك الاقتصادي للإنسان والمجتمع من اجل التوصل لتحقيق مستوى من التوازن بين هاتين الحقيقتين،فهو يسعى إذا من خلال تحليله وتفسيره لمختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية والتي لا تخرج عن دائرة الإنتاج ،التوزيع،الاستهلاك،الادخار والاستثمار إلى مساعدة الفرد والمجتمع على اتخاذ القرارات المثلى حول كيفية استخدام الموارد المحدودة لتلبية الحاجات،والتوجه نحو أفضل البدائل للتنسيق بين الإمكانيات والمتطلبات،فهو يقوم باكتشاف ودراسة القوانين التي تتحكم في مختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية،ثم يعمل على إيجاد القواعد والوسائل التي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية أقصى الحاجات،فهنا تكمن أهمية علم الاقتصاد ويبرز الدور الذي يلعبه على المستوى الجزئي أو الكلي .

كما يتناول أيضا علم الاقتصاد بالدراسة والتحليل لمواضيع أخرى تدخل في صميم اهتماماته كالدخل،مستوى الأسعار،التضخم في البنوك التجارية والمركزية،معدل الفائدة، البورصة ومكوناتها،أسعار الفائدة ،النمو والتنمية الاقتصادية ،الإصلاح الاقتصادي،الاقتصاد الدولي، وغيرها من القضايا والظواهر الاقتصادية الأخرى،فهو يمس ويتصل بحياتنا اليومية بمختلف تفاصيلها،والحاجة إليه تبرز جليا من طبيعة هذه القضايا التي يعالجها،فهي تندرج في جوهر اهتمامات الأفراد والمؤسسات والمجتمعات في بحثها المستمر عن الرفاهية والتنمية،وفي معالجته لمختلف مواضيعه يعتمد على المنهج العلمي الذي يستلزم التحكم بمتطلبات وقواعد العلوم التطبيقية والإنسانية

أولا: مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد

يقصد ب" العلم " بالرجوع إلى فلسفة العلوم واستخدامها للاصطلاح بمعنى عام،وهو عبارة عن :"مجموع المعرفة الإنسانية المنظمة المتعلقة بالطبيعة وبالمجتمع وبالفكر،والمستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الحسية،وذلك باستخدام مناهج البحث العلمي "،[1]اما عن المعنى الخاص للاصطلاح،إذا ما أخذنا احد فروع العلوم المختلفة فيقصد به:"مجموعة المعرفة المنظمة المتعلقة بطائفة من الظواهر"[2].

إن مجالات العلوم متعددة ومتنوعة،وهي تصنف وتقسم إلى قسمين ،بعضها يندرج ضمن العلوم الاجتماعية او الإنسانية،والبعض الآخر يصنف ضمن العلوم الطبيعية أو التكنيكية،ومع وجود العلاقة والترابط والتأثير المتبادل بينهما،إلا أن كل منهما يختلف عن الآخر في موضوع الدراسة وطريقة البحث وطبيعة القوانين المستخلصة، ذلك أن تطور الحياة الاجتماعية وما يحكمها يختلف في أصله عن ما يحكم الطبيعة وتطورها،ودائما ما تترتب عن هذه الأخيرة نتائج متشابهة إذا ما توفرت ظروف معينة،لكن ليس كذلك في الحياة الاجتماعية وهذا لتعدد وتعقد جوانبها وارتباط بعضها ببعض.

إن العلوم الاجتماعية تعددت وتنوعت،وكل منها يدرس جانب من الجوانب المتعلقة بسلوك الفرد والمجتمع،ويركز في تحليله على ظاهرة من الظواهر الاجتماعية،ويعتبر علم الاقتصاد احد هذه العلوم مثله مثل :علم السياسة، علم الاجتماع،علم النفس،التاريخ،الفلسفة،الثقافة..الخ،حيث يهتم بالحياة الاجتماعية ذات الطبيعة الاقتصادية،أي يقوم بدراسة السلوك الإنساني المتعلق بالجانب الاقتصادي،وهذا لكون الإنسان هو المشتري،وهو البائع،هو المنتج والمستهلك... ويدرس كذلك مختلف الظواهر والعلاقات التي تتكون بين الأفراد والمجتمعات في مجال الإنتاج،التوزيع،الاستهلاك وأوجه النشاط الاقتصادي المتعددة .

1- أصل كلمة اقتصاد:

ينحدر الأصل اللغوي لمصطلح الاقتصاد من الكلمة اليونانية Oikonomos المركبة من Oikos التي تعني المنزل وNomos التي تعني التدبير، وبذلك يقصد بالكلمة إجمالا تدبير أمور المنزل، فهي تعبر عن مجمل القواعد والطرق التي يعتمد عليها رب الأسرة في إدارة الذمة المالية لمنزله، لكي يصل إلى أمثل استخدام لدخله في تحقيق أقصى الحاجات لأسرته[3].

1 عبد الله الصعيدي ،**مبادئ علم الاقتصاد**،الجزء الاول ،كلية الحقوق،جامعة عين شمس ،القاهرة2002،ص 23.

2محمد دويدار،**مبادئ الاقتصاد السياسي**،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر1981،ص 32.

3 الحسناوي مهدي كريم، **مبادئ علم الاقتصاد**، مطبعة أوفست، بغداد، 1990، ص 23.

ليستعمل فيما بعد اصطلاح الاقتصاد السياسي (Political Economy) في بداية القرن 17م على يد الكاتب الفرنسي "أنطوان دي مونكريتيان "الذي نشر في عام 1615م كتابا بعنوان "شرح في الاقتصاد السياسي" قاصدا بصفة السياسي أن الأمر يتعلق بقوانين اقتصاد الدولة، أي المجتمع بأكمله وليس العائلة وحدها [1].

ثم انتشر استخدام المصطلح في باقي الدول الغربية وتطور على النحو التالي:[2] انتقل استخدامه على يد "**جيمس ستيوارت**" إلى انجلترا من خلال كتابه "البحث في مبادئ الاقتصاد السياسي" الذي نشر عام 1767م، كما استعمل "**كارل ماكس**" نفس الاصطلاح في كتاباته واستعمله الاقتصاديون الماركسيون إلى الآن. وتبع ذلك انتشار اصطلاح الاقتصاد السياسي للتعبير عن فرع المعرفة النظرية والذي يسمى حاليا في العالم الانجلوسكسوني"الاقتصاد"، فمنذ أن عنون "**الفريد مارشال**" كتابا بعنوان "مبادئ الاقتصاد" في عام 1890م بدأ اصطلاح الاقتصاد(Economics) ينتشر في البلدان الانجلوسكسونية ليحل محل الاقتصاد السياسي الذي بقي يستعمل حتى كتاب "نظرية الاقتصاد السياسي" الصادر عام 1871م للاقتصادي الانجليزي "**ويليام جيفونس**"،حيث يأتينا الاصطلاح الجديد (Economics) بأمرين جديدين هما: الأمل في أن دراسة الاقتصاد تكون علما مثل الفيزياء والديناميكيا، وعدم استعمال صفة السياسي توضح أن الاهتمام بالفرد وليس بالدولة.

2 – المعنى الاصطلاحي لعلم الاقتصاد:

لقد تعددت التعاريف التي وردت في تاريخ الفكر الاقتصادي بشأن علم الاقتصاد، فلم يجمع المختصون حول تعريف واحد محدد ، وهذا راجع إلى التنوع والتطور المستمر للاتجاهات الفكرية للاقتصاديين، باعتبارها انعكاس للواقع الاقتصادي للمجتمعات على مر التاريخ.

فقد عرفه ادم سميث Adam Smith في كتابه الشهير ثروة الأمم بأنه " العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من الحصول على الثروة ووسائل تنميتها "[3]،وقد ركز هذا التعريف على مفهوم الثروة وأهمل دور الإنسان.

واعتبره الفريد مارشال Alfred Marshal بأنه " العلم الذي يهتم بدراسة البشرية في شؤون حياتها العادية، فهو يفحص ذلك الجزء من جانب النشاط الفردي والاجتماعي، الذي يتعلق بالحصول على المقومات المادية

1 محمد دويدار ، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الجزء الأول، مطبعة التونى ، الاسكندرية، مصر، 1993، ص،10.

2 رواء زكي الطويل ، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص،ص 20- 21

3 طويطي مصطفى، **محاضرات في الاقتصاد الجزئي**، جامعة محند أولحاج، البويرة، 2013- 2014، ص، 02.

للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات"[1]، فقد تم التركيز هنا على دراسة رفاهية الفرد المادية والتي يحصل عليها من إنفاق دخله.

ووفقا لتعريف ميلتون فريدمان " فالاقتصاد هو ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع في حل مشاكله الاقتصادية، ففهم طبيعة هذه الأخيرة وطرق حلها هو موضوع الدراسة الاقتصادية في معناها الواسع"[2]. وبالرجوع إلى بيجو في كتابه اقتصاديات الرفاهية فقد أكد بأن علم الاقتصاد هو" العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية" [3].

كما عرفه لونيل روبنز Lionel Robinsوالذي أصبح أساسا لعلم الاقتصاد الحديث حيث عرفه بانه:"علم الاقتصاد يعني دراسة النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة بواسطة موارده المحدودة" [4].

في الأخير فقد عرفه ساموبلسون Samuelsonعلم الاقتصاد بأنه " العلم الذي يهتم بدراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها السلع الغرض الاستهلاك في الحاضر والمستقبل"[5].

و عليه فمن مجموع التعريفات السابقة، وفي محاولة لوضع تعريف يوضح طبيعة العلم وموضوعه، وعناصر المشكلة الاقتصادية محل دراسته يمكن القول:

"علم الاقتصاد هو ذلك العلم الاجتماعي الذي يدرس ما هو مشاهد في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للفرد والمجتمع، وطرق استخدام تلك الموارد المحدودة على أفضل نحو مستطاع من أجل تحقيق أقصى اتساع ممكن لهذه الحاجات وما ينشأ عن ذلك من علاقات متطورة تاريخيا، بين أفراد المجتمع الإنساني، خاصة فيما يتعلق بالملكية والتوزيع[6]."

وبالاستناد على مختلف هذه التعاريف يتضح لنا أن علم الاقتصاد يرتكز على المحاور التالية:

1-2 الاقتصاد علم دراسة المصلحة الشخصية:

يرى الاقتصاديون التقليديون (الكلاسيك) أنه واستنادا الى الغاية من النشاط الاقتصادي وهي المصلحة الشخصية التي تعتبر هي المحرك للإنسان وللنظام الاقتصادي، وهي تشير إلى أن الإنسان يبذل جهد طبيعي لتحسين وضعه، وعليه فان علم الاقتصاد هو علم المصلحة الشخصية، أي علم موضوعه التصرف الإنساني[7].

1 محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 14.

2 قريصة تادريس صبحي ويونس محمد، **مقدمة في الاقتصاد**، دار النهضة بيروت، 1984،ص، 66.

3 قريصة تادريس صبحي ويونس محمد، مرجع سبق ذكره، ص، 66.

4 حمدي أحمد العناني، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار المصرية البنانية، مصر، دون سنة النشر، ص،10.

5 عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر، الأردن، 2013، ص،04.

6 أحمد جامع، **النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي**، دار النهضة العربية، 1984،ص،04.

7 سهير محمود معتوق، **مبادئ الاقتصاد**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2003/2002، ص،09.

لقد عرف علم الاقتصاد طبقا لهذا المحور بأنه العلم الذي يبين لنا كيف تتكون وتوزع وتستهلك الثروات، فالثروة هي الغاية من كل نشاط اقتصادي ولا يمكن اعتبار أي نشاط بأنه اقتصادي إلا إذا قدم للإنسان منافع مادية[1] .

وطبقا لهذا التعريف يكون موضوع علم الاقتصاد هو البحث في طبيعة الثروة وكل ما يتصل بها، ولم يتفق أصحاب هذا التوجه حول تحديد معنى الثروة، ففريق منهم اعتبر أن الخدمات الشخصية تدخل ضمنها وبناءا عليه اعترفوا بوجود الثروة غير المادية، وفريق آخر انتهى رفضها وعرفوا بذلك علم الاقتصاد بأنه علم الرفاهية المادية[2].

2-2 الاقتصاد علم الندرة أو علم التوفيق بين الغايات والوسائل:

تبعا لهذا التوجه نجد تعريف "روبنس"، والذي عرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس السلوك الإنساني باعتباره علاقة بين الغايات والوسائل النادرة، وقد تبنى عدد كبير من الاقتصاديين المعاصرين هذا المفهوم "كبيرو"و"مانجر"و"ماير" وغيرهم، فيمتاز الإنسان بحاجاته المتعددة والمتزايدة باستمرار، إلا أن الوسائل الضرورية لإشباعها ان وجدت في محدودة أو نادرة ومن هنا تنشأ المشكلة الاقتصادية التي تتمحور أساسا على كيفية التوفيق بين الحاجات الإنسانية اللامحدودة مع الموارد المحدودة والنادرة [3]، فيعتبر علم الاقتصاد على هذا الأساس بأنه علم تنظيم وإدارة الموارد النادرة نسبيا في المجتمع لغرض تلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فهو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان المتعلق بالعلاقات بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المتعددة فالندرة النسبية هنا هي أساس الظواهر الاقتصادية وبالتالي علم الاقتصاد[4].

2-3 الاقتصاد علم إشباع الحاجات :

اتجه بعض الاقتصاديين إلى النظر إلى إشباع الحاجيات على انه الغاية الأساسية للفرد من نشاطه الاقتصادي ،وبالتالي تصبح هنا هي المحدد الرئيسي لنطاق علم الاقتصاد،لكن يعتبر هذا التحديد واسع،إذ أن كل نشاط إنساني يستهدف غالبا إشباع حاجة في النفس،ولذلك اشترط البعض أن تكون الحاجة موضوع علم الاقتصاد "حاجات مادية"،ومع ذلك لم يسلم هذا الرأي كذلك من النقد،حيث أن بعض الحاجات المادية تدخل أيضا في مجال علوم أخرى كالصحة والتغذية،بينما بعض الحاجات غير المادية تمتد إليها الدراسات الاقتصادية كالحاجة إلى شراء كتاب،أو قيام الدولة أو الأفراد بإنفاق الأموال وبذل الجهود لبناء دور العبادة بهدف تدعيم العقيدة الدينية،أو قيام دولة بدفع أموال إلى دولة أخرى على سبيل المعونة بهدف تقوية العلاقات السياسية .[5]

---

1 الطويل رؤاء زكي، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، الاردن، 2010، ص، 23.

2 عريقات محمد حربي، **مبادئ الاقتصاد: التحليل الجزئي**، جار وائل للنشر، الأردن،2005،ص،22.

3 الطويل ، مرجع سبق ذكره، ص،21.

4 حسين علي مجيد وسعيد عبد الجبار عفاف، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004،ص،19.

5 عبد الله الصعيدي ،مرجع سبق ذكره،ص 28.

2-4 الاقتصاد علم المبادلة:

يأتي الاقتصادي الفرنسي "بيرو" في مقدمة الاقتصاديين الذين اعتبروا بان علم الاقتصاد هو علم المبادلة، ذلك أن الإنسان في المجتمع محكوم بمبدأ التخصص، فلا ينتج إلا قسما من حاجاته ولا يستطيع بذلك أن يشبع من رغباته، لذا لابد أن يحصل على جزء مما ينتجه الغير فالمبادلات أساس النشاط الاقتصادي [1]،فالظاهرة الاقتصادية تقوم على المبادلة، فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة عمليات التبادل والتي يتخلى بموجبها الفرد عن ما بحوزته ليتحصل من فرد آخر على من يحتاج إليه فنشاط المبادلة يسمح بقيام الصلة بين الإنتاج وإشباع الحاجات[2].

2-5 الاقتصاد علم تحقيق الرفاهية:

وفقا لهذا التعريف علم الاقتصاد يختص بدراسة الجانب الاقتصادي والاجتماعي في حياة الأفراد كما يقوم بتحليل الطرق التي تمكن الإنسان من التحسين في ظروف معيشته،بالتركيز على أساليب حصوله على دخله وكيفية إنفاقه له [3].

2-6 الاقتصاد علم طرق الإنتاج:

من وجهة النظر هذه يتجه فريق من الاقتصاديين إلى تحديد موضوع علم الاقتصاد بدراسة العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج، ولما كانت هذه العلاقات تتطور مع مر العصور، عبر نيكيتين Nikitineعن ذلك في تعريفه لعلم الاقتصاد قال بأنه:"علم تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج"[4] ، وفي هذا السياق عرف علم الاقتصاد بأنه "العلم الذي ينشغل بدراسة القوانين التي تحكم الإنتاج وتوزيعه واستهلاكه"، ويعرف كذلك بأنه "علم طرق الإنتاج"بمعنى أنه يهتم بدراسة الطرق (الأشكال الاجتماعية) المختلفة لإنتاج وتوزيع ما يلزم لمعيشة الأفراد[5].

2-7 الاقتصاد علم التجارة الدولية:

1 الطويل ، مرجع سبق ذكره، ص،24.

2 المحجوب رفعت، **الاقتصاد السياسي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1977، ص،17.

3 حسين علي مجيد وسعيد عبد الجبار عفاف، مرجع سبق ذكره،ص،19.

4 محمود حسين الوادي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن2010،ص،19.

5 عبد الله الصعيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، الجزء الأول، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002،ص30.

إن علم الاقتصاد يساعد على فهم القوانين التي تضبط عمليات التبادل بين الدول المختلفة،والتي تفصل بينها حدود جغرافية وسياسية وأنظمة دولية،ويتم هذا التبادل التجاري بين الدول التي تتوفر فيها سلع وخدمات معينه ودول أخرى تفتقر لوجودها،وهذا من أجل إشباع حاجات أفراد مجتمعهم في ظل الندرة النسبية للموارد اللازمة [1].

2-8 الاقتصاد علم تحليل المتغيرات الكلية:

يقوم علم الاقتصاد بتحليل التغيرات التي تحدث على مستوى التجميعي للنشاط الاقتصادي ويحاول قياس واختبار التغيرات في حجم الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي، كما يبحث أيضا في مستوى الأسعار والعمالة، وعندما يتم دراسة اتجاه هذه المتغيرات الكلية، فانه يمكن وضع الاستراتيجيات المناسبة التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية [2].

فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة سلوك الأفراد إزاء استخدامهم الموارد النادرة والمحدودة نسبيا لإشباع حاجاتهم المتعددة والمتزايدة باستمرار، وذلك بأفضل طريقة ممكنة، فهو يهتم بمختلف الظواهر المكونة لأحد وجوه النشاط الإنساني ويتعلق الأمر بالنشاط الاقتصادي. فهو علم يعكس علاقة ذات اتجاهين، علاقة الإنسان بالطبيعة، وعلاقة الإنسان بالإنسان.

3-أنواع التحليل الاقتصادي:

يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي الى نوعين هما:التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي ،وبالرغم من أنه من الصعوبة احيانا الفصل بين هذين النوعين والمجالين بطريقة واضحة ،لكن سنحاول التمييز والتفرقة بينهما ،وهذا فيما يلي :

3-1 التحليل الاقتصادي الجزئي(الوحدوي):

يهتم التحليل الاقتصادي الجزئي (الوحدوي) Microeconomics بتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني[3]. ومن ثم يهتم بدراسة وتحليل سلوك الوحدات الاستهلاكية والتي تتمثل في المستهلك ويهتم بدراسة سلوك الوحدات الإنتاجية والتي تتمثل في المنتجين للسلع والخدمات ويهتم بتحليل سوق سلعة أو خدمة معينة. ومن هنا فالاقتصاد الجزئي يتناول دراسة: نظرية السعر على مستوى الوحدات الاقتصادية، نظرية المستهلك، توازن المنتج في الأسواق المختلفة.

1 الرواشي عبد العزيز فتحي، **الاقتصاد والسوق**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2007،ص، 05.

2 الرواشي عبد العزيز فتحي، مرجع سبق ذكره،ص، 05.

3 طلعت الدمرداش، **مبادئ في الاقتصاد**، مكتبة القدس، مصر، 2005،ص،21

يتعامل التحليل الاقتصادي الجزئي مع الوحدات الفردية في الاقتصاد (الأسر والمؤسسات)، ويهتم مثلا بالكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها بين الإنفاق على مختلف السلع والخدمات، ويهتم كذلك بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن المؤسسة ما من تعظيم الربح، وفي بعض الأحيان يتعامل مع وحدات صناعية كبرى. ومن ناحية المنهجية فان التحليل الاقتصادي الجزئي يفترض بشكل عام ان الناتج الكلي والمستوى العام للأسعار محددان، ومن ثم فهو يحاول أن يشرح كيف يتحدد الناتج والأسعار للسلع كآحاد Individual products.[1]

3-3 التحليل الاقتصادي الكلي(التجميعي):

يهتم بتحليل هيكل الاقتصاد الوطني، من خلال دراسته وتحليله للمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الوطني والمتغيرات الاقتصادية الكلية المكونة له، كالاستهلاك الكلي، الاستثمار الكلي، ويهتم كذلك بمستوى التوظيف الكلي (التضخم ومسبباته)، وغير ذلك من الظواهر الاقتصادية التي لها أثر كلي.

يتعامل التحليل الاقتصادي الكلي مع الاقتصاد الوطني في مجموعه ويتجاهل الوحدات الفردية، بحيث يتسم بالشمول ويهتم بمعالجة المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الناتج الكلي للاقتصاد، المستوى العام للأسعار، مستوى التشغيل...الخ.ومن الناحية المنهجية فان الاقتصاد الكلي يفترض الاستقرار توزيع الناتج والأسعار النسبية، ويعامل الناتج الكلي والمستوى العام للأسعار كمتغيرين ويحاول أن يشرح كيف يتحددان.

4- مناهج البحث في علم الاقتصاد:

يقصد بمنهج البحث الأسلوب أو الكيفية التي يتبعها العقل للوصول إلى المعرفة،ويقصد بالمعرفة هنا صياغة النظريات والمبادئ أو القوانين بشكل مختصر،وحتى يمكن التوصل إلى ذلك،فانه لا بد أن يسلك الباحث مجموعة من المراحل والخطوات المرتبة ترتيبا منطقيا وعمليا بحيث تؤدي به إلى كشف حقيقة مجهولة أو تقدم البرهان على صحة حقيقة معلومة ،وتلك المراحل والخطوات هي التي يطلق عليها طرق التحليل أو منهج البحث ، وفي هذا السبيل يتبع علم الاقتصاد المناهج العلمية المعروفة، والتي تتمثل فيما يلي: [2]

1-4 المنهج الاستنباطي:

الاستنباط هو عملية عقلية يخلص بها من قضية أو قضايا مسلم بصحتها إلى قضية أو قضايا تعد نتيجة لازمة لها، من خلال قواعد ذهنية بحتة تستبعد الواقع والتجربة(وهذا ما يعرف بالاستدلال النازل). وبحسب هذا المنهج ينطلق الاقتصادي بوضع عدد من المقدمات التي يفترض صحتها ثم يستخلص منها – عبر

1 مايكل أبدجمان: **الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، السعودية، 2012،ص،ص،23-24.

2 فرحات غول، **مدخل إلى الاقتصاد**، دار الخلدون للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر،2017،ص،18.

التفكير العقلي المنطقي – تعميمات في شكل قوانين وأحكام. ويتوقف صحة ما يستخلص من تعميمات على سلامة هاته العملية برمتها(أي سلامة التفكير المنطقي من جهة، وصحة المقدمات من جهة أخرى).

2-4 المنهج الاستقرائي:

يقصد بالاستقراء العملية المنطقية التي يخلص بواسطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة، وهنا يقوم الاقتصادي بالتوصل إلى النظريات الاقتصادية عن طريق التحليل المنتظم الواعي للوقائع المعروفة والمشاهدة في الحياة العلمية، أي أن المنهج الاستقرائي عكس المنهج الاستنباطي تماما،فهو استدلال صاعد ينتقل بالتفكير من الوقائع إلى القوانين ليصل من الجزء إلى الكل ومن الخاص إلى العام، ويقوم على الملاحظة والتجربة، أي البدء من المادة وليس العقل لاستخراج قوانين تفسيرية.

ونخلص في الأخير على أن كلا من الاستنباط والاستقراء ملازمان للباحث الاقتصادي، ولا يحل أحدها محل الآخر، بل كل منهما يكمل الآخر، ذلك أن الطريقة الاستنباطية تنطلق من التعميم إلى التخصيص، والطريقة الاستقرائية تنطلق من التخصيص لتصل إلى التعميم، وبالتالي على الباحث الاقتصادي التأكد من صحة ما توصل إليه بطريقة ومنهج معين، عن طريق استخدام الطريقة الأخرى في تحليل نفس الظاهرة الاقتصادية .

5-أدوات التحليل الاقتصادي:

إن الباحث الاقتصادي وإثناء تحليله للظواهر الاقتصادية يعتمد على طريقتين هما الطريقة الاستنباطية والطريقة الاستقرائية،كذلك فهو يستخدم بعض الأدوات في التحليل التي تساعده في الوصول إلى نتائج وتفسيرات دقيقة لتلك الظواهر،ويمكن إيجاز هذه الأدوات فيما يلي :

5-1 التحليل الوصفي:

ينطوي على تحليل الظواهر الاقتصادية بطريقة وصفية لفضية، فمثلا يمكن القول بأن "هناك علاقة عكسية بين تغير السعر والكمية المطلوبة من السلع العادية"[1]، حيث يفيد هذا النوع من التحليل في تحليل العلاقات الاقتصادية التي يصعب سياستها في صورة كمية.

5-2 التحليل الرياضي:

فإنه يقوم على استخدام الأدوات الرياضية كالمعدلات والرموز الجبرية والهندسة في التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، وكذلك في التعبير عن التأثيرات المتبادلة بين هذه المتغيرات، وقد أدى التطور في هذا النوع من التحليل إلى نشأة فرع مستقل من الاقتصاد هو الاقتصاد الرياضي.

1 طلعت الدمرداش، مرجع سبق ذكره،ص،24.

5-3 التحليل القياسي:

يقوم على استخدام أدوات علم الإحصاء إلى جانب الأساليب الرياضية في صياغة النظريات الاقتصادية، ويهدف هذا التحليل إلى محاولة قياس العلاقات الكمية في مختلف المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة وقد أدى التطور إلى إنفراد هذا التحليل بفرع مستقل من فروع الدراسات الاقتصادية هو الاقتصاد السياسي.

6- علاقة علم الاقتصاد بباقي العلوم الأخرى:

هناك ارتباط وثيق بين أوجه المعرفة المختلفة، وعليه فان التطورات التي تحدث في أحد المعارف تؤثر في المعارف الأخرى، إذن توجد هناك علاقة وثيقة وتفاعل متبادل بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى، كالتاريخ والسياسة والأخلاق والجغرافيا والرياضيات والإحصاء وغيرها فكل علم من هذه العلوم يترك بصمة واضحة في ميدان الاقتصاد سواء من ناحية النظرية والتطبيقية. سنحاول إيضاح العلاقة بين علم الاقتصاد وبعض العلوم الأخرى.

6-1 علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للوقائع الاجتماعية بين الأشخاص أو بين المجتمعات أو بين الطبقات داخل المجتمع الواحد من حيث السلوك والعادات.[1]

إن العلاقة بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد تكمن فيما يعرف بعلم الاجتماع الاقتصادي، وهو فرع خاص في علم الاجتماع يهتم بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي، ومن ثم فهو يبن بدقة الشروط التاريخية والهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية، وعليه فعلم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية بشكل عام، أما علم الاقتصاد يدرس واحدة من هذه الظواهر كما أن علماء الاجتماع لا يمكنهم أن يقوموا بدراستهم إذا لم يتزودوا بالمعرفة الاقتصادية في جوانبها المختلفة.[2]

6-2 علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

يعتبر علم السياسة من أكثر العلوم ارتباطا بعلم الاقتصاد، وأكثر ما يعبر عن هذا الترابط الاقتصاد كان يطلق عليه الاقتصاد السياسي في بادئ الأمر، فدراسة الدولة من الموضوعات الرئيسية التي يهتم بها علم السياسة، وفي الوقت ذاته تعتبر قوة الدولة واستقرارها الاقتصادي من أهم مواضيع البحث والدراسة لدى الاقتصاديين. كما أن تطور الأحداث السياسية والاقتصادية إلى يومنا هذا تزيد من حجم هذا الارتباط بين الظواهر الاقتصادية

1 خبابة عبد الله، بلاطة مبارك، **أساسيات في الاقتصاد العام**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2010،ص21.

2 علي خالفي، **المدخل إلى علم الاقتصاد**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009،ص30.

والسياسية، وكذلك الشحن للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات السياسية يرجع تفسيرها إلى العوامل الاقتصادية، كما أن دارسوا النظم السياسية المعاصرة يؤكدون على وجود ترابط بين الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي [1]. فمن خلال السياسة تحدد الغايات التي تسعى إليها الدولة وبالتالي يستطيع الاقتصاد أن يقدم الأفضل لتحقيق تلك الغايات، ويلاحظ من هذا انه من الصعب جدا الفصل بين السياسة والاقتصاد، وخاصة انه كان علم الاقتصاد يدرس تحت اسم الاقتصاد السياسي.[2] فالأكيد أن الارتباط بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وثيق جدا، فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانعي القرار، كما أن السياسة في حالات متعددة أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية [3].

6-3 علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:

يعتبر القانون هو الإطار الذي يتم في داخله النشاط الاقتصادي فهو يحدد طبيعة العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض من جهة وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى، وعادة يعمل علم القانون على دراسة الجوانب ذات الأهمية في الحياة الاقتصادية والعمل على تحليلها ووضع القوانين الملزمة للأفراد والمعاملات الاقتصادية فمثلا تنظيم الدولة للأسواق وفرض الرسوم، والجمارك والتدخل في تنظيم الأسواق المالية، أو حتى تحديد سعر الفائدة كل ذلك له أثر في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع.[4]

6-4 علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يهتم علم النفس بدراسة سلوك وتصرفات الإنسان والدوافع التي تكمن وراء التصرفات، لذلك يهتم الباحث الاقتصادي بمعرفة سلوك الفرد عند قيامه بنشاطاته المختلفة، والتي تكمن في إشباع الحاجات والرغبات المختلفة والمتجددة، وبعد التعرف عليها يقوم الباحث باستقطاب المستهلكين من خلال التأثير عليهم بالأساليب المختلفة كالدعاية والإعلان [5] .

1 السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي"النظرية سياسية"**، ط1،دار الفكر،عمان، الأردن،2011،ص48.

2 محمد الوادي،وآخرون، **الأساس في الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2007،ص29.

3 بن محمود سكينة،مرجع سبق ذكره،ص18.

4 محمد الوادي،وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص31.

5 محمد طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي**، إثراء للنشر والتوزيع،الأردن،2008،ص31.

6-5 علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

إن علم التاريخ هو رصد لوقائع تطور الإنسانية عبر مراحل زمنية مختلفة، فلا يمكن فصل السجل التاريخي عن الوقائع الاقتصادية [1].فيرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بعلم التاريخ، فجزء من الوقائع التاريخية ذات طابع اقتصادي يمكن الاستفادة من نتائجها في فهم وتشخيص بعض الظواهر الاقتصادية الحالية.

6-6 علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:

إن غالبية المتغيرات الاقتصادية كبيرة وقابلة للقياس لذلك يلجأ الاقتصادي إلى دراسة الظواهر الاقتصادية بالاعتماد غلى النظريات الرياضية والإحصائية، وهو ما يسمح بتحويل هذه الظواهر إلى قيم عددية يمكن التعامل معها من خلال التصنيف والتمكن من الوصول لأدق النتائج، كما أن العديد من الظواهر من أجل إثباتها يلجأ الباحث الاقتصادي إلى الاعتماد على البرهان الرياضي من خلال معادلات رياضية تربط المتغيرات الاقتصادية في علاقة رياضية صحيحة تسمح باتخاذ القرارات السليمة لحل المشكلات الاقتصادية المختلفة.[2]

6-7 علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا:

الجغرافيا هي دراسة العالم كوسيط يعيش فيه الإنسان، والنقطة التي يلتقي فيها هذين الفرعين من المعرفة هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي، فالأمر يتعلق هنا بما يسمى التحليل الاقتصادي للمكان، ومن هنا يزود علم الجغرافيا الاقتصاديين بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، كما تتأكد هذه العلاقة ضمن ما يعرف بالجغرافي الاقتصادية، فهي تبحث في القوى المحركة والموارد الطبيعية والاقتصادية في بلد معين [3].

6-8 علاقة علم الاقتصاد بعلم الديموغرافيا:

الديموغرافيا هي تلك المعرفة التي تهتم بالدراسة الكمية والكيفية للسكان من حيث حالتهم وحركتهم وكذلك خصائصهم الجسمانية والذهنية والسلوكية، فالعوامل الديموغرافية تؤثر على النشاط الاقتصادي فهي التي تحدد شروط الأساسية، كالقوة العاملة كما وكيفا وكذلك مدى الحاجات التي يمثل إشباعها الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي [4].

---

1 السيد متولي عبد القادر،مرجع سبق ذكره،ص،50

2 بلقاسم العباس، **السياسات الصناعية في ظل العولمة**،دورية جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد111، مارس/آذار 2012.

3 دويدار محمد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، منشأة المعارف،الإسكندرية،1993،ص،ص،59-60.

4 نفس المرجع السابق،ص،58-59.

6-9 علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء:

يعتبر الإحصاء العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات دقيقة قابلة للاستخدام،ومن هنا يبرز ذلك الترابط بين علم الإحصاء والاقتصاد، فالإحصاء يوفر المعلومة الجيدة للاقتصادي ليسهل عليه عملية اتخاذ القرار[1].فالاقتصادي يستعين بالأساليب الإحصائية لمعالجة الظواهر والمشاكل الاقتصادية كمعرفة الأرقام القياسية للأسعار،كما أنه يستخدم الإحصاء من أجل التنبؤ بالظواهر الاقتصادية وقياسها مستقبلا [2].

6-10 علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق:

يزود علم المنطق الباحث الاقتصادي بمنهج بحث مبني على استخدام المسلمات والمقدمات للوصول إلى أفكار جديدة، فهناك نظريات وفرضيات خاصة بعلم الاقتصاد مبنية على مسلمات منطقية تم البناء عليها في استخلاص أفكار جديدة، وتعتمد العديد من الدراسات الاقتصادية على فرضية الإنسان الرشيد الذي يسعى لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكاليف ممكنة [3].

6-11 علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق:

إذا كان علم الاقتصاد يعني بالوسائل التي تشبع حاجات الإفراد بغض النظر عن طبيعة هذه الحاجات أو الرغبات ألا أنه لا يهمل الجانب الأخلاقي، لان التصرفات الاقتصادية يجب إن تحكمها الأخلاق وإلا تصبح تصرفات تعكس مساوئ كثيرة سواء على مستوى الإنتاج أو الاستهلاك أو الاستثمار...

ولهذا يركز الفكر في المجتمعات الإسلامية على أهمية الترابط بين القيم الاقتصادية والأخلاقية، ومعلوم أن الاقتصاد وفق هذا المنظور يركز على دعامتين أساسيتين هما: المال والعمل وعلاقتهما بالأخلاق[4]، كما يرى المفكر الجزائري "مالك بن نبي" ومن شواهد الارتباط الوثيق بين الاقتصاد والقيم الأخلاقية تحريم الغش في المعاملات، تحريم الاحتكار،....[5].

1 السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره،ص، 49.

2 عبد الرحمن ومحي الدين، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1974.

3 عبد الرحمن ومحي الدين، المرجع السابق،ص،1.

4 أحمد النجار، **مدخل إلى النظرية الاقتصادية** في المنهج الإسلامي، دار الفكر، بيروت،1974،ص،40.

5 د.عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعية،-القاهرة-2000،ص28.

ثانيا: المشكلة الاقتصادية

تعتبر المشكلة الاقتصادية والتي يطلق عليها البعض تسمية مشكلة الندرة جوهر موضوع علم الاقتصاد، وتكمن محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية اللازمة لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فالمشكلة الاقتصادية واجهت الإنسان والمجتمعات البشرية منذ الأزل إلى يومنا هذا، فالأنظمة الاقتصادية على اختلافها عانت منها ولا تزال، وحاول كل نظام أن يتجاوب معها بفلسفته ومبادئه في إيجاد توازن بين تعدد الحاجات وندرة الموارد الاقتصادية لتلبيتها.

1- مضمون المشكلة الاقتصادية وطبيعتها:

تكمن المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها وأحجامها الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، فلقد واجهت الإنسان منذ وجوده على الأرض مشكلة تعدد وتجدد وتزايد رغباته في حين امكانيته مهما اتسعت ففي النهاية هي محدودة ونادرة، وهذا هو مضمون المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد حلها، فهي تواجه الأفراد والمجتمعات، كما تواجه الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة سواء رأسمالية أو اشتراكية أو إسلامية أو مختلطة، فهي لا تختلف في أركانها وعناصرها من مجتمع إلى آخر فالاختلاف يكمن في فلسفة مواجهتها وطرق حلها[1] .

على اعتبار أنه لا يمكن إنتاج كل السلع والخدمات بالكمية والنوعية التي يرغب فيها كل أفراد المجتمع نظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية، فانه عندما يرغب الأفراد أو المجتمع تحقيق بعض أهدافهم ولا يملكون الوسائل الضرورية، يضطرون إلى الاختيار والمفاضلة بين تلك الأهداف والتضحية بالبعض الآخر، لأن محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية لا تسمح بتحقيق كل أهدافهم، وهذا ما يطلق عليه بتكلفة الفرصة البديلة[2] .

2- خصائص المشكلة الاقتصادية:

تتميز المشكلة الاقتصادية بصفتها علم اقتصاد بمجموعة من الخصائص نذكر منها:[3]

2-1 العمومية: أي أن المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة زمنيا ومكانيا، وهي تعني أن المشكلة الاقتصادية موجودة قديما وحديثا وهي ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون آخر،

1 عبد زياد محمد، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار البداية ، الأردن، 2010،ص،16.

2 المشهداني خالد أحمد فرحان، **مبادئ الاقتصاد**، دار الأيام، الأردن، 2015،ص،25.

3 **http://www.philadelphia.edu.jo**.

2-2- الديمومة: بمعنى أنها دائمة وأبدية ، تنطبق على كل العصور والأزمنة، فالإنسان منذ خلقه الله تعالى واجه هذه المشكلة، والمجتمعات الحديثة تعاني منها، كما المجتمعات سوف تواجه هذه المشكلة مستقبلا.

2-3- الندرة النسبية: حيث أن الموارد محدودو ولها استخدامات متعددة وبديلة ، فلابد من الاختيار والتضحية.

2-4- إنها مشكلة اختيار وتخصيص: بسبب محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات، بحيث تظل دائما الحاجات أكثر من الموارد.

2-5-التضحية: الحاجات دائما أكثر من الموارد ، ولان الموارد لها استخدامات بديلة لبعضها، فلا بد من وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل إشباعه لبعض الحاجات

الأخرى الأكثر أهمية وعملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولوياتها بالنسبة للفرد وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها.

3-عناصر المشكلة الاقتصادية(أسبابها):

من خلال التعاريف والمفاهيم السابقة للمشكلة الاقتصادية، برزت هناك مجموعة من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى ظهور المشكلة الاقتصادية، هناك من يسميها عوامل أو أسباب أو عناصر، حيث اتفق علماء الاقتصاد أنها هي العناصر الرئيسية في المشكلة الاقتصادية. هذه العناصر هي سبب ظهور المشكلة الاقتصادية، حيث لا يمكن علاجها إلا من خلال التعرف على هذه العناصر لفهم طبيعة المشكلة الاقتصادية.[1]

وتتمثل في :

- ندرة الموارد.
- لانهائية الحاجات.
- الاختيار.

فلإنسان يلجأ إلى إشباع رغباته اللامحدودة بموارد الأرض المحدودة لذلك يلجأ إلى الاختيار والفرصة البديلة، لعدم القدرة على إشباع حاجاته.

1 سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**،(الجزائر، دار الخمدية العامة، 2009)، ص،19.

*المورد: يمكن تعريف الموارد بأنها كل ما تحتويه البيئة وينفع الإنسان ويساعده على البقاء، والموارد اما ان تكون طبيعية أو بشرية، فالإنسان نفسه ما يقوم به من جهد عقلي أو فكري يسمى بالمورد البشري. راجع الأسس الجغرافية الاقتصادية.

3-1 ندرة الموارد(محدودة):

والمقصود بالندرة هو (الندرة النسبية للموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع رغبات الإنسان).أو هي عبارة عن (معنى نسبي عن العلاقة بين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة نوعا ما ولكنه يعتبر موردا* نادرا إذا ما قيس بالرغبات البشرية التي ينبغي إشباعها، أي أنه نادر من حيث كمية عرضه المتاح قياسا بمستوى الإشباع المطلوب للحاجات) ومن أسباب المشكلة الاقتصادية ما يلي :

- عدم استغلال موارد المجتمع أو سوء استغلالها.
- عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.

وهذا يقودنا إلى مشكلة الندرة ليست ظاهرة طبيعية فقط بل لها ارتباط مباشر بالإنسان. وذلك لأنه ترتبط قدرة المجتمع في التغلب على هذه الظاهرة بدرجة تطور المعرفة الفنية والعلمية في ذلك المجتمع، فبقدر ما تزداد درجة تقدم هذه المعرفة، وبقدر ما نعرف من إمكانيات استخدامها لإشباع الحاجات تتهيأ السبل المواتية لتنمية قدرات الإنسان في السيطرة على هذه الموارد.

- قابلية بعض الموارد للنفاذ والنضوب.
- زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج.

وكون الندرة نسبية يعني أن بإمكان الإنسان تنمية الموارد الاقتصادية، ومن الأمور المسلم بها أن مشكلة الندرة تلازم كافة المجتمعات الإنسانية سواء الدول الغنية(*) والدول النامية والفقيرة. وهذه الصفة الأساسية لمسألة الندرة تجعل منها أمرا نسبيا. لذلك فإن حل المشكلة الاقتصادية يتطلب منا دوما حسن استغلال الموارد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة والمتعددة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن استعمال على النحو الذي يحقق أقصى الغايات ويلبي أكبر إشباع ممكن من حاجات ومتطلبات الإنسان.

3-2 لا نهائية الحاجات(غير محدودة):

من أسباب وجود المشكلة الاقتصادية كون حاجات الإنسان لامتناهية وغير محدودة. فمن طبيعة الإنسان أنه كلما أشبع رغبة تثور في نفسه رغبات أخرى. وتعرف الحاجة بأنها:(إحساس بالألم نتيجة عدم تحقيق منفعة أو إشباع، وهي مادية مثل اللباس، الغذاء، السكن،..الخ، ومعنوية مثل الخدمات، النقل، التعليم، الصحة،... الخ وهي تتغير مع تغير المرحلة الحضارية التي يعاصرها الإنسان ومن العوامل المؤثرة عليها: التقاليد ،الثقافة، المناخ،...الخ) [1]. ورغم تعدد معاني الحاجة فإنها تدل دائما على حالة نفسية. ولكن الحاجة في علم النفس تختلف

1 علي خالفي، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، مفاهيم- مصطلحات- أسئلة (الجزائر: دار أسامة للطبع والنشر والتوزيع، 2009)، ص،17.

عن الحاجة في الاقتصاد. فالذي يفرق بين الحاجة النفسية والحاجة في الاقتصاد هو وسيلة إشباع هذه الحاجة أي موضوع الحاجة فإذا كأن موضوع الحاجة مالا اقتصاديا، أي نادرا بالنسبة للحاجات اعتبرت الحاجة اقتصادية.

3-3 الاختيار:

ويقصد به الاختيار القائم على المبادئ الاقتصادية والمرتكز على منطق العقلانية والذي يعني التوفيق بين الاستعمالات البديلة المتاحة له، أي الاختيار بين أي الحاجات التي يجب على الإنسان أن يقوم بإشباعها وأي الحاجات التي يضحي بها ويتخلى عن إشباعها) [1]. وكما أن الفرد دائما يواجه دائما بمشكلة الاختيار فإن الجماعة أيضا تواجه بنفس المشكلة وكذلك المجتمع والدولة فتدعوها ندرة مواردها إلى ضرورة توجيهها نحو إشباع الرغبات وذلك على حساب الحرمان من إشباع رغبات أخرى.

أي أن الدولة مطالبة دائما بأن تقتصد في استخدام مواردها المحدودة وأن تتجنب أي ضياع فيها.(لذلك نجد الدول والجماعات المتقدمة تراعي هذا المبدأ حيث تختار وتنتقي طريقة الاستخدام المثلى التي تؤدي إلى تحقيق أعلى إشباع ممكن لأفرادها، وذلك بالمقارنة الأخرى البديلة ويتحقق ذلك عن طريق القيام بدراسة جميع الطرق الممكنة لاستخدام مورد من الموارد والمفاضلة على أساس نسبة العائد إلى الموارد المستخدمة واختيار الطريقة المثلى التي تعطي أكبر إشباع ممكن بأقل قدر من الموارد).

4-أركان المشكلة الاقتصادية:

تكمن أركان المشكلة الاقتصادية في عدة تساؤلات يجب الاقتصاد أن يجد الوسائل والمعايير التي تساعده في الإجابة عليها عند قيامه بوضع البرنامج الخاص بتنظيم النشاط الاقتصادي لتخصيص الموارد المتاحة في المجتمع على استخداماتها المختلفة وهي:

4-1- ماذا ينتج(سلم التفضيل الجماعي):

أي ماذا يتم إنتاجه من سلع وخدمات لتتماشى مع رغبات وحاجات من المجتمع المعاصر أنه توجد حاجات متعددة ومنافسة للأفراد في مجموعاتهم، ولان وسائل إشباع هذه الحاجات نادرة، فإن الأمر يستلزم ضرورة ترتيب هذه الحاجات حسب أولوياتها أو التوفيق بين المتعارض منها.[2] وبمعنى آخر فبسبب ظهور الندرة النسبية يتعين تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات تحديدا نوعيا(أي السلع والخدمات المراد إنتاجها)وكميا (أي الكمية

1 توفيق عبد الرحيم حسين، "**مبادئ الاقتصاد الجزئي**"،(عمان، الأردن، دار صفا للنشر والتوزيع)، ص،28.

2 عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، دار زهران للنشر، الأردن، 2013، ص ص،15-16.

المنتجة من كل نوع منها) ثم ترتيب هذه الاحتياجات وفقا لأهميتها النسبية، وهذا ما يعرف بسلم التفضيل الجماعي.

4-2-كيف ينتج(تنظيم عملية الإنتاج):

أي ما هي الطريقة التي يتم إتباعها في عملية الإنتاج، فبعد أن تحدد الاحتياجات للمجتمع من مختلف السلع والخدمات ويتم ترتيبها وفقا لأهميتها النسيبة لابد من معرفة الكيفية التي تتم بها عملية إنتاج هذه الاحتياجات، بمعنى تنظيم الإنتاج وتعبئة كل الموارد الإنتاجية المتاحة وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة المرغوبة بأقصى كفاءة، بحيث يتدنى حجم الضياع الاقتصادي للموارد المتاحة والنادرة أصلا إلى أقل قدر ممكن[1].

4-3- لمن ننتج(توزيع الإنتاج):

أي لمن يكون هذا الإنتاج فبعد أن يحدد المجتمع رغباته نوعا وكما ويقوم بإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع هذه الرغبات، فلا بد التوصل إلى طريقة يتم بها توزيع هذا الإنتاج على مختلف الأفراد الذين ساهموا في خلقه بعدالة اجتماعية[2].

5- حل المشكلة الاقتصادية في النظم الاقتصادية:

5-1- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي :

إن جهاز الثمن في النظام الرأسمالي يتكفل بتنظيم النشاط الاقتصادي وبتوجيه الأفراد نحو فرص الربح الموجودة، فهو أداة فعالة لإيجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، فارتفاع الأثمان يؤدي إلى زيادة أرباح أصباح رؤوس الأموال،الأمر الذي يدفعهم إلى التوسع في العملية الإنتاجية، فتزداد الكمية المعروضة من السلع والخدمات ما ينتج عنه انخفاض أثمانها، كما أن الأثمان هي التي تحدد كيفية توزيع عوامل الإنتاج على القطاعات الإنتاجية تبعا لرغبات المستهلكين، فازدياد الطلب على السلع يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، والعكس يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض أرباح منتجيها وانكماش إنتاجها أو توقفه، كما ينذر ارتفاع الأثمان بالندرة النسبية للسلعة ما يؤدي إلى انخفاض الكميات المستهلكة، فدور الثمن في تحديد الاستهلاك لا يقل عن دوره في تنظيم الإنتاج، فالطلب الكلي ينخفض بارتفاع الأثمان ويرتفع بانخفاضها، كما أن الأثمان تؤدي إلى تحويل عوامل الإنتاج من الصناعات التي انخفضت أثمان منجاتها إلى الصناعات التي ارتفعت أثمان منجاتها، وعلى هذا النحو يتم توجيه الموارد الاقتصادية حسب تفضيلات الأفراد تطبيقا لمبدأ سيادة المستهلك[3]. بناءا عليه، فإنه في ظل مبادئ النظام الرأسمالي التي تم

---

1 عبد الله، مبارك بلاطة، **أساسيات في الاقتصاد العام**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010،ص، 31.

2 المرجع السابق، ص،2.

3 طلبة مختار عبد الحكيم، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، جامعة القاهرة، مصر، 2007،ص،48-49.

الإشارة إليها سابقا، فجهاز الثمن الذي يعبر عن تلك الحركات التلقائية والطبيعية للأثمان الناتجة عن تفاعل قوى العرض والطلب في السوق، كفيل لمواجهة المشكلة الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي.

5-2- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاشتراكي:

إن جهاز التخطيط المركزي في النظام الاشتراكي يتكفل بتنظيم الحياة الاقتصادية، وبتوزيع موارد الإنتاج على القطاعات المختلفة طبقا لخطة عامة تضعها السلطة المركزية، وتلتزم كافة الوحدات الإنتاجية بتنفيذها، ويساعد السلطة المركزية في وضع الخطة العامة عدد من الإدارات تختص كل إدارة منها بدراسة مشكلة معينة واقتراح ما تراه في شأنها من قرارات، وتتولى السلطة المركزية بدراسة اقتراحات الإدارات المختلفة والتوفيق بينها بالتضحية ببعض الحاجات لإشباع أخرى حسب مدى توفر الموارد وما هو مناسب للمصلحة الجماعية، فجهاز التخطيط يضع الخطة التي تحدد معدلات الإنتاج كما ونوعا، على نحو تفصيلي يبين وحدة من وحدات الإنتاجية نصيبها من الإنتاج الكلي وما يلزم لتحقيق هذا الإنتاج من عوامل الإنتاج، ولا تستهدف خطة الإنتاج تحقيق الربح وإنما المصلحة العامة، كما تحدد الخطة الموضوعة من طرف الجهاز المركزي معدلات الاستهلاك وهيكله، فالإنتاج في النظام الاشتراكي لا يتم طبقا للطلب المتوقع على السلع والخدمات، وإنما تبعا لما وضعته الخطة المركزية وان كان لزاما عليها تحديد ما يجب استهلاكه وترتيب أولويات الحاجات، وجهاز الثمن يحدد كذلك في إطار الخطة الاقتصادية العامة، ويتم التوازن بين العرض والطلب عن طريق الخطة كذلك وتوزيع قدر من القدرة الشرائية على العمال بقدر يتناسب مع مقدار الإنتاج[1].

5-3- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي المختلط:

على اعتبار أن هذا النظام في مبادئه يجمع بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، فان نظرته اتجاه حل المشكلة الاقتصادية تكمن في الجمع بين جهاز التخطيط المركزي على أساس تدخل الدولة لإيجاد حالة من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وتبني أيضا جهاز الثمن وترك آليات السوق تأخذ مجراها لحل المشاكل الاقتصادية.

5-4- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي:

يرى بعض الباحثين والمفكرين في الاقتصاد الإسلامي ،أن هناك أوجه تشابه في كثير من الجوانب الفنية المتعلقة بالمشكلة الاقتصادية بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي الوضعي ،فالنذرة النسبية حسب رأيهم حقيقة واقعة وكذلك تعدد الحاجات والرغبات البشرية .

1 طلبة مختار عبد الحكيم، نفس المرجع السابق،ص،68-69.

ومنهم من يرى انه لا وجود لما يسمى بالمشكلة الاقتصادية في حال تطبيق مبادئ ونظام الاقتصاد الإسلامي.ويقولون بان المشكلة الاقتصادية هي ملازمة للنظم الاقتصادية الوضعية،فالظلم والفساد في هذه النظم هو السبب في وجود هذه المشكلة الاقتصادية. أما إذا طبق نظام الاقتصاد الإسلامي فان المشكلة الاقتصادية ستزول وتختفي من الوجود.

تتلخص طرق معالجة المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي بعدة أمور وهي :

- **جانب الإنتاج :**

ويتمثل بتربية الإنسان على الإيمان والتربية الإسلامية الصادقة ،وما ينعكس على ذلك من سلوك في عدة أمور وهي :

- **العمل**: وذلك بالعمل المنتج المستمر وطلب العلم والمعرفة وإجراء البحوث واكتشاف موارد جديدة،ويكون ذلك بعدة حوافز منها الحوافز الدينية التي تتمثل في طاعة أوامر الله والشعور بأداء الواجب الديني،ومنها الحوافز الاجتماعية لتحقيق التعاون بين أفراد المجتمع،والجانب الفردي والذي يتمثل في ملكية ناتج العمل والمعرفة [1].
- **الموارد**: وذلك بالاستغلال الأمثل لموارد المجتمع،والعمل على تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الإسلامي من خلال تنمية الموارد البشرية والموارد الطبيعية ،وبعبارة أخرى فان التنمية الشاملة لجميع الموارد ستؤدي إلى اكتشاف موارد طبيعية غير مستغلة وتطوير وسائل الإنتاج،وتوسيع القاعدة الإنتاجية في الدولة،وبالتالي رفع مستوى الرفاهية للفرد[2].

- **جانب الحاجات:**

ويتمثل ذلك بضبط الحاجات وظيفيا،فالإسلام لا يعتبر كل رغبة أو ميل حاجة واجبة الإشباع،إنما يعتبر فقط الحاجات الطيبة هي التي يمكن إشباعها.

- **جانب التوزيع:**

التوزيع في الاقتصاد الإسلامي يقع على ثلاثة مراحل [3]:

1محمد حسن صوأن،**أساسيات الاقتصاد الإسلامي**،ط1،دار المناهج،القاهرة،2004،ص 91

2عبد الجبار السبهاني،**الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام**،ط1،دار البحوث للدراسات الإسلامية،عمان،2005،ص 251.

3احمد علي جرادات،**النظام الاقتصادي في الإسلام** ،ط1،دار الثقافة ،عمان،الأردن،2015،ص 40-41.

- **التوزيع ما قبل الإنتاج:**

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية في انه يبدأ قبل الإنتاج فيوزع عوامل الإنتاج لأنه لا ملكية إلا إذا كانت ناشئة عن عمل ،غير انه ليس كل عمل يؤدي إلى اكتساب الملكية،بل يشترط أن يكون عملا مؤثرا وناقلا من الموت إلى الحياة،حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الشأن (من أحيا أرضا ميتا فهي له وليس لعرق ظالم حق).ومنه توزع الموارد قبل الإنتاج بين الملكية العامة والملكية الخاصة،ولهذا التوزيع أثار مباشرة على توزيع ما بعد الإنتاج ،وعلى إعادة التوزيع بعد ذلك .

- **التوزيع ما بعد الإنتاج:**

وهو توزيع الناتج الوطني على من شاركوا في الإنتاجية استنادا لقوله صلى الله عليه وسلم (أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه)،وفي رواية أبي هريرة (أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف رشحه).

- **إعادة التوزيع** :

من حق الفرد أن يحصل على نصيب عادل من الدخل الوطني يتناسب مع جهده أولا ثم حاجته ثانيا،ثم مع مستوى الدخل الوطني ثالثا،فإذا لم يتحقق ذلك للفرد تلقائيا وجب على الدولة أن تحققه له عن طريق إعادة التوزيع،وباستخدام النظم والوسائل التي شرعها الله تعالى .

ثالثا: الحاجات والموارد

إن الحاجات الإنسانية غي المحدودة،والموارد اللازمة لإشباعها والتي هي محدودة وناذرة بالنسبة لها،يشكلان كما تبين سابقا عنصري" المشكلة الاقتصادية"،وان العلاقة القائمة بينهما هي السبب في وجود "علم الاقتصاد"،سنحاول في هذا المحور التطرق إلى كل عنصر بشيء من التفصيل. وذلك من خلال التعرف على ماهية الحاجات والموارد،واهم ما يميز تلك التي تستاتر باهتمام الخبراء والباحثين الاقتصاديين من خصائص عن غيرها .

1- الحاجات:

1-1 تعريف الحاجات:

يمكن تعريف الحاجة بصفة عامة بأنها رغبة الحصول عن نفع، وإشباع معين أو شعور بألم يقتضي دفعه أو التخفيف من حدته[1]، ومن أمثلة ذلك الحاجة إلى الطعام، حيث يترتب على عدم تناول الفرد للطعام إحساس بألم الجوع، وكذلك الحاجة إلى الماء حيث يترتب على عدم تناول كوب الماء إحساس بألم العطش...وهكذا.[2]

كما تعرف أيضا "هي كل رغبة تجد ما يشبعها في مورد (مال) من الموارد الاقتصادية، وهذه الرغبة تبرز في شكل إحساس بألم يلح على الفرد، مما يدفعه إلى القيام بما يساعد على القضاء على هذا الشعور." [3]

إن الحاجة بالمعنى الاقتصادي هي" كل رغبة تجد ما يشبعها في مورد من الموارد الاقتصادية"[4]، وإذا كانت الحاجة بالأساس هي حالة نفسية ناتجة عن إحساس بألم، فان مجرد الإحساس بهذا الحرمان أيا كان سببه ومصدره، فانه لا يكفي لإثارة اهتمام الباحثين الاقتصاديين بهذه الحاجة، بل لابد من توفر عناصر أخرى، يمكن إيجازها في ما يلي[5]:

- معرفة وسيلة للتخفيف من حدة هذا الألم أو القضاء عليه، ولا يلزم أن تتوافر هذه الوسيلة بالفعل، بل يكفي أن تكون معروفة، وأن يكون في مقدور الإنسان بما هو متاح له من وسائل المعرفة أن ينتجها.فالإحساس بالجوع نعرف وسيلة إشباعه وهي ما يتوافر لدينا من سلع غذائية وما نستطيع إنتاجه في المستقبل، أما الإحساس بالألم الناتج عن رغبة الإنسان في أن يستمر في العمل دون نوم ودون أن

1 عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص،ص، 8-9 .

2 محمد حامد دويدار وآخرون، **أصول علم الاقتصاد السياسي**، الدار الجامعية، مصر، 1988، ص،80.

3 سكينة بن محمود، مرجع سابق، ص21.

4 عبد العلي كاظم المعموري وآخرون،**مبادئ الاقتصاد**، ط2، المديرية العامة للمناهج، وزارة التربية، العراق، 2015 ،ص 15.

5 عادل أحمد حشيش، سوزي عدلى ناشد، **أساسيات علم الاقتصاد**، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص،45-46.

يحس بالإرهاق، فانه إحساس لا نعرف وسيلة لتخفيفه أو التغلب عليه، وبالتالي فان الحاجة التي يسببها هذا الإحساس لن تثير اهتمام الاقتصاديين.

- أن تكون هناك رغبة لدى الإنسان في أن يستخدم هذه الوسيلة للتخفيف من الإحساس بالألم أو القضاء عليه، فان كان هناك شخص يحس بألم المرض، وهناك من الوسائل ما يخفف عنه هذا المرض، إلا أن لديه تصميم على عدم استخدام هذه الوسائل فانه لا يمكن القول في هذه الحالة بوجود حاجة إلى الدواء.
- أن تكون وسيلة إشباع هذه الحاجة ذات طابع اقتصادي، أي أن الحصول على هذه الوسيلة سواء كانت سلعة أو خدمة إنما يتم باستخدام الموارد اقتصادية نادرة، فالحاجة إلى التنفس تخلق إحساسا بألم ، والهواء النقي يصلح كوسيلة لإزالة هذا الإحساس، ولدينا الرغبة في استخدامه، ومع ذلك فان هذه الحاجة لا تثير اهتمام الاقتصاديين لان وسيلة إشباعها وهو الهواء لا تعتبر موردا نادرا لأنه يتوافر في المعتاد بكثرة.

2-1 أنواع الحاجات:

- **الحاجات المادية والحاجات المعنوية:**

يعد اللباس والغذاء والسكن من الحاجات الإنسانية المادية، في حين حاجة الإنسان إلى الصحة والتعليم والصداقة من الحاجات المعنوية، فالحاجات المادية يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية، والحاجات التي لا يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية يطلق عليها حاجات معنوية.

- **الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية:**

لا تقف الحاجات الإنسانية جميعها على قدر من المساواة من حيث ضرورة إشباعها، بل تتفاوت أهميتها من فرد إلى أخر ومن زمان إلى أخر ومن مكان إلى أخر، فالحاجات الضرورية هي التي تتوقف عليها حياة الإنسان، أما الحاجات الكمالية فهي التي يسهم إشباعها في إثراء حياته ويمكنه الاستغناء عنها دون أن يؤثر ذلك على حياته.

- **الحاجات الفردية والحاجات الجماعية:**

إن العبرة في فردية إشباع الحاجات أو جماعية هذا الإشباع ليست بانفراد الفرد أو اشتراك الجماعة في عملية الإشباع، ولكن بمدى تنظيم الدولة لهذا الإشباع، فتظهر أهمية هذا التقسيم أساسا في وجوب تدخل الدولة في تحديد الأنشطة التي يترك أمرها لها وتلك التي يترك أمرها لنشاط الأفراد.[1]

- **الحاجات الحاضرة والمستقبلية:**

إن الحاجة الحاضرة هي تلك التي يرغب الإنسان في إشباعها حالا، مثل الحاجة إلى الطعام في حالة الجوع، والشراب في وقت العطش. أما الحاجة المستقبلية فهي تلك الحاجة التي يمكن تأجيل إشباعها إلى وقت لاحق أي في المستقبل القريب أو البعيد، ومثال ذلك الحاجة إلى شراء أو بناء مسكن أكثر اتساعا، أو سيارة أكثر فخامة...الخ.

- **الحاجات الاقتصادية وغير الاقتصادية:**

إن مجرد الإحساس بالرغبة في التوصل إلى إشباع ما، لا يعبر على إطلاقه حاجة اقتصادية تثير اهتمام الاقتصاديين، وتدخل ضمن موضوعات دراسة علم الاقتصاد، فالحاجة الاقتصادية يجب أن تتوافر لها خصائص معينة ، من أبرزها أن تكون وسيلة إشباع هذه الحاجة مورد اقتصادي (الموارد النادرة)، ومعيار الندرة هنا هو أن يكون الحصول على هذا المورد بثمن وبمقابل، على عكس الحاجة غير الاقتصادية وهي التي يتم إشباعها بمورد اقتصادي (الموارد الحرة)، وهي الموارد الموجودة بكثرة ويتم الحصول عليها دون بذل جهد ولا دفع مقابل.[2]

3-1 خصائص الحاجات:

تتميز الحاجات الاقتصادية بعدة خصائص نذكرها في ما يلي:

- **التعدد واللانهائية:**

فالإنسان لا يشعر بحاجة واحدة ولكنه يشعر بالعديد من الحاجات مثل حاجة الطعام أو الشراب أو الراحة أو مشاهدة مباراة لكرة القدم...الخ بالإضافة إلى هذا التنوع الكبير للحاجات الإنسانية فإنها تتصف بالتزايد فمع مرور الوقت تتزايد الحاجات البشرية بحيث لا يكاد الفرد يشبع مجموعة من الحاجات التي يتطلع إليها حتى يجد نفسه وقد ظهرت له مجموعة جديدة من الحاجات[3]، ويمكن إرجاع تزايد الحاجات إلى عدة أسباب أهمها:

- زيادة عدد السكان في كل دولة وفي العالم ككل.
- التقدم التكنولوجي والحضاري.

---

1 kantakji.com/media/175155/ektsad1.pdf

2 عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص70-72.

3 عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص10.

– تقدم وسائل الاتصال وفنون الدعاية والإعلان.

- **النسبية:**

إن المشاهد في الوقت الحاضر يرى أن حاجات الإنسان لا تمثل انعكاسا لضروريات حيوية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان (حاجات الريف تختلف عن حاجات المدينة).[1] ، وحاجات أجدادنا ليست بمثل حاجاتنا والتي تختلف بدورها ولا شك عن حاجات أحفادنا. بل وفي نفس الزمان والمكان تختلف حاجات الأفراد باختلاف مستوياتهم الاجتماعية والثقافية، فالسلع التي يشتريها العامل في الغالب ليست كالسلع التي يقتنيها الثري، ونمط إنفاق المزارع في الريف يختلف عن إنفاق سكان المدن، وحاجات رجل العلم لا تطابق وحاجات رجل الأعمال، وهكذا في نسبية تكاد تجعل لكل فئة على الأقل بع حد معين مجموعة من الحاجات الخاصة بها والمميزة لها.[2]

- **قابلية الحاجة للإشباع:**

فكل الرغبات ومهما بلغت خدمتها أو شدتها يمكن إشباعها بعد حد معين، أو بعد كمية معينة من الوسائل اللازمة لذلك، فالرغبة في تناول نوع من الفاكهة يتم إشباعها بعد تناول كمية معينة من هذا النوع، وهذا النوع لا يمنع من تجدد هذه الرغبة في وقت لاحق. فكلما زادت نسبة الإشباع تناقص الشعور بالحرمان والألم كالشعور بالجوع أو العطش فكلاهما يعطي الشعور بالحرمان والألم، ومن ثم فان تناول كميات متتالية من الطعام أو الشراب يؤدي إلى زوال الشعور بالجوع أو العطش تدريجيا وهذا ما يعبر عنه ب "قانون تناقص المنفعة الحدية"، بل إن الاستمرار في استهلاك سلعة ما، قد يسبب للفرد بعد حد الإشباع الكامل ضررا لا نفعا، ويجلب لصاحبه الألم بدل المتعة.

- **قابلية الحاجة للانقسام:**

يقصد بها أن الإحساس بالألم الذي يتولد عن الحاجة يمكن التخفيف منه تدريجيا بزيادة كمية من السلع والخدمات التي تستخدم في إشباع هذه الحاجة، فالحاجة إلى الطعام يمكن إشباعها جزئيا عن طريق تناول بعض الأطعمة، وليس كل المواد الغذائية اللازمة، لإزالة الجوع تماما، وتتوقف قابلية الحاجة للانقسام على قابلية وسائل إشباع الحاجة نفسها إلى الانقسام، أو تنوع هذه الوسائل من حيث الجودة.

- **قابلية الحاجة للقياس:**

1 سكينة بن محمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر،2009،ص 23.

2 عادل احمد حشيش، سوزي عدلى ناشد، مرجع سابق، ص48-49.

يسلم الجميع بأنه ليس هناك وسيلة موضوعية يمكننا بها قياس شدة أو درجة الحاجة، ولكن بالإمكان قياسها عن طريق مقارنة الحاجة بنفسها في زمن آخر،كقول الإنسان إن حاجته إلى الطعام اليوم أكثر حدة عن ما كانت عليه بالأمس. وهنا يكون قد قام بعملية قياس من خلال مقارنة الحاجة في زمن معين مع نفسها في زمن آخر، كما بالإمكان قياس الحاجة بمقارنتها مع حاجة أخرى كقول الإنسان بأنه أكثر حاجة للشرب من حاجته للطعام ..وهكذا.وتفيد هذه الخاصية (قابلية الحاجة للقياس) بان الإنسان قادر على ترتيب حاجاته ترتيبا تنازليا، ومن ثم يبدأ بإشباع حدة (بحسب الأولوية والأهمية)، ثم ينتقل إلى إشباع أخرى، ودليله في ذلك المقارنة بين شدة الحاجات المختلفة التي يحسها.[1]

- **قابلية الحاجة للتكامل:**

ويعني أن إشباع بعض الحاجات لا يغني عن إشباع الحاجات الأخرى، فالحاجة إلى شرب الشاي أو القهوة يكملها عادة الحاجة إلى السكر، و الحاجة إلى استعمال السيارة تكملها الحاجة إلى البنزين، فالحاجة إلى الغذاء تكمل الحاجة إلى الكساء، كما أن كلا منهما يكملان الحاجة إلى العمل والى التسلية والترفيه عن النفس.

- **قابلية الحاجة إلى الاستبدال(الإحلال):**

في الواقع توجد حاجات مكملة لحاجات لأخرى، فالحاجة للعلم والثقافة مثلا أساسها الحاجة إلى تحقيق الثروة والمكانة العالية للشخص في المجتمع[2]. أي يعني لها إمكانية أن تحل بعضها محل البعض الآخر وتؤدي نفس الدور(الإشباع)، كما يمكن أن يكون هذا الإحلال كاملا أو ناقصا، وذلك بحسب تقديرات المستهلك ومستوى الإشباع. كما يتوقف ذلك على مقدار القارب بين الحاجات في تحقيق الإشباع، كإحلال حاجة الإنسان إلى شرب القهوة بشرب الشاي أو حاجة الإنسان إلى الترفيه والتنزه في الحديقة، قد تحل محلها الحاجة إلى مشاهدة فلم أو الاستماع إلى مقطوعة موسيقية، وكإحلال العمل بالآلات محا العمل اليدوي أو العكس.

2- الموارد:

2-1 تعريف الموارد:

تعرف الموارد بأنها- ما يسره الله عز وجل- من وسائل أو مصادر كانت طبيعية أو بشرية يؤدي استخدامها إلى إنتاج السلع والخدمات التي تشبع القدر الأكبر من الحاجات غير المحدودة للإنسان. [3]

1 محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي**، الجزئي والكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص63.

2 سكينة بن محمود، مرجع سابق ، ص 24.

3 أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني،"مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، (ط2، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 1997)، ص24.

أما الموارد بالمفهوم الاقتصادي هي عبارة عن كل شئ نافع (سلعة أو خدمة) ويحقق رغبة أو يقضي حاجة إنسانية[1].

وبهذا المعنى فالموارد متعددة ومتنوعة فالهواء مورد لأنه يشبع حاجة الإنسان إلى التنفس، والشمس مورد لان أشعتها وحرارتها ضرورية لحياة الإنسان، والأرض بخيراتها وثرواتها مورد لأنها تشبع حاجات متنوعة للإنسان، وأنواع الخدمات كخدمة الطبيب والأستاذ والقاضي كلها مورد لأنها تقدم نفع للإنسان..الخ

ويمكن التمييز بين الموارد الحرة والموارد الاقتصادية، فالأولى ليس لها سعر لأنها متوفرة دون تكلفة كالهواء، الماء، الشمس، ...الخ، وتصبح موارد اقتصادية (سلع اقتصادية) عندما يدخل في إنتاجها عناصر الإنتاج بتكلفة معينة، أما الموارد الاقتصادية فيدخل في إنتاجها عناصر الإنتاج المختلفة ويكون لها سعر معين.[2]

2-2 أنواع الموارد:

نميز بين نوعين من الموارد يستخدمان في إشباع حاجات الإنسان والمجتمع، وهما الموارد الاقتصادية(النادرة)، والموارد غير الاقتصادية(الحرة)، ويمكن التمييز بينهما فيما يلي:

- **الموارد الاقتصادية(النادرة):**

الموارد الاقتصادية هي الموارد التي تتمتع بندرة أو محدودية نسبية * ولذلك فان المورد الاقتصادي يتميز بان عليه الطلب وهذا الطلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي يدخل في إنتاجها، ولذلك يكون للمورد الاقتصادي سعرا موجبا حيث تكون الكمية المطلوبة من المورد الاقتصادي أكبر من كمية المعروضة منه عند السعر "صفر" ويرتفع سعر المورد الاقتصادي مع زيادة الطلب عليه ويتجدد الطلب عليه مع زيادة المنافع التي يمكن أن تنشأ من استخدامه.[3]

يجب التفرقة بين الندرة النسبية والمطلقة ، حيث ينصرف مفهوم الندرة المطلقة إلى أشياء لا وجود لها، أي المعروض منها يعادل الصفر،بينما ينصرف مفهوم الندرة النسبية إلى موارد متاحة ومعلومة لكل البشر، ولكن المعروض منها اقل من الطلب عليها في استخداماتها المتعددة.

ويمكن أن نميز بين عدة أنواع من الموارد الاقتصادية، يختلف كل نوع عن الآخر من حيث أهميته واستخداماته في واقع الحياة الاقتصادية للفرد والمجتمع، ويمكن ذكرها في ما يلي:

1 سكينة بن محمود، مرجع سابق،ص 27.

2 علي خالفي، مرجع سبق ذكره،ص 18.

3 إيمان عطية ناصف، "**مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**"، (دمنهور، مصر،المكتب الجامعي الحديث، 2007)، ص9.

- **السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية:**

يطلق على السلع والخدمات التي تستخدم لإشباع حاجة الإنسان مباشرة اسم السلع والخدمات الاستهلاكية مثل الخبز والملابس، وخدمات الطبيب ..الخ، أما السلع والخدمات التي لا تستخدم مباشرة في إشباع هذه الحاجة بل تدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى كالآلة مثلا: فتعد سلعة إنتاجية.[1] ، وكذلك خدمات التدريب والتوجيه المهني تعتبر خدمات إنتاجية، لأنها تهدف إلى الرفع من الكفاءة والقدرة الإنتاجية للعامل..الخ.

- **السلع والخدمات المتنافسة والمتكاملة:**

السلع والخدمات المتنافسة أو البديلة هي تلك التي يمكن أن يحل بعضها محل الآخر لإشباع نفس الحاجة وأمثال ذلك الشاي والقهوة حيث يمكن استخدام أي منهما في إشباع الحاجة إلى مشروب ساخن أما السلع والخدمات المتكاملة فهي تلك التي يلزم استهلاكها معا لإشباع نفس الحاجة فالشاي والسكر سلعتان متكاملتان لان استهلاك إحداهما يتطلب استهلاك الأخرى. [2]

- **السلع والخدمات الضرورية والكمالية:**

السلع الضرورية هي تلك التي تشبع حاجة ملحة لدى الفرد أو المجتمع ولا يمكن الاستغناء عنها بسهولة مثل الطعام والملابس أو السكن.[3]

أما السلع والخدمات الكمالية فهي تلك التي تشبع حاجات أقل إلحاحا ويعتبر التميز بين هذين النوعين من السلع والخدمات مسألة نسبية فما يعد سلعة أو خدمة ضرورية في وقت أو مكان آخر أو بالنسبة لشخص آخر والعكس صحيح.[4]

الموارد غير الاقتصادية(الحرة):

هي الموارد التي توجد بكميات وفيرة تكفي لإشباع حاجات الناس جميعا، فهي لا تتصف بخاصية الندرة النسبية ولا تشكل أي مشكلة اقتصادية ، لذا يحصل عليها الفرد بشكل مجاني ودون بذل جهد أو دفع ثمن أو تقديم أي مقابل، مثل الهواء وأشعة الشمس..الخ

1 سكينة بن محمود، مرجع سابق،ص18.
2 نفس المرجع السابق،ص28.
3 عبد الغفور إبراهيم احمد، مرجع سبق ذكره،ص 14.
4 سكينة بن محمود، مرجع سبق ذكره، ص28-29.

2-3 خصائص الموارد:

- **الندرة النسبية:**

تواجه كافة المجتمعات مشكلة اقتصادية تتمثل في ندرة المتاح لديها من الموارد الاقتصادية في الوقت الذي تتعدى فيه حاجات سكانها وتتزايد بصفة مستمرة. وتبدو خطورة هذه المشكلة عندما نعرف أن هذه الموارد – حتى في حالة زيادتها– تنمو بمعدل يقل كثيرا عن معدل زيادة السكان وحاجاتهم. وهذه الحقيقة معروفة منذ القدم، فقد نبه إليها "مالتس" منذ القرن 18م ،حيث قرر ما معناه أن معدل نمو السكان يسير وفق متتالية هندسية بينما تأخذ الزيادة في الموارد شكل متتالية عددية.

إن ندرة الموارد تعد من أهم الخصائص على الإطلاق من الناحية الاقتصادية، ولولاها لما احتاج الإنسان للاقتصاد أصلا. فالندرة الاقتصادية نعني بها الندرة النسبية للموارد الاقتصادية وليست بصورتها المطلقة أي أن هذه الموارد تكون موجودة ومتوفرة لكنها تبقى قليلة نسبيا إذا ما قورنت بحجم الاحتياجات والمتطلبات الإنسانية اللامحدودة. وقد تكون بعض الموارد متوفرة بكميات كبيرة ولكن ندرتها النسبية عالية، وبعض الموارد متوفرة بكميات قليلة ولكن ندرتها النسبية قليلة. وتفسير ذلك يعود إلى درجة وشدة الحاجة إليها وتزايد الطلب عليها وإسهامها في مواجهة تحقيق إشباع احتياجات أفراد المجتمع.[1]

إذن الندرة تعني أن الموارد متوافرة بكميات محدودة ولا تكفي لإشباع جميع الاحتياجات والرغبات، والندرة لا ترتبط بكمية ونوعية المورد فحسب، بل ترتبط باحتمالات الفناء والبقاء للمورد، إمكانيات الزيادة والنقصان للمورد، أنماط الإنتاج والاستهلاك للمورد، كذلك احتمالات تطور مستويات المعرفة والتقنية، وتطور الحاجات والعادات وغير الأذواق. [2] ومن ثم فندرة المورد هي ندرة نسبية، فقد نعاني من ندرة في مورد ما وقد لا نعاني من ندرة في مورد آخر.

ويمكن إجمالا توضيح تأثير مفهوم الندرة الاقتصادية كمفهوم اقتصادي على الموارد الطبيعية فيما يلي:[3]

- أن الموارد التي لم يكن لها ثمن (قيمة الدفع) في الماضي أصبح لها ثمن مع تزايد ندرتها النسبية.
- أن الندرة النسبية في الموارد تؤثر على أفضلية توزيع الموارد.
- أن زيادة استنزاف الموارد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الحدية والمتوسطة لاستخراجها واستخدامها، ومن ثم تتفاقم مشكلة الندرة نتيجة لعدم استخدام المورد استخدام امثل.

1 توفيق عبد الرحيم حسين، "مبادئ الاقتصاد الجزئي" (ط1، عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2005)، ص 27.
2 حمد بن محمد آل الشيخ، "اقتصاديات الموارد والبيئة"، (ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية: العبيكان، 2007)،ص392.
3 نفس المرجع السابق، ص 392.

- إن ندرة الموارد الاقتصادية هي التي تحتم الاختيار بين الرغبات التي يمكن تلبيتها وإشباعها ومقدار كل منهما. لذا فان علم الاقتصاد يسمى بعلم الاختيار، إذ أن على الإنسان أن يختار السلع والخدمات والكميات التي يستطيع إنتاجها من موارده المحدودة. أما إذا لم تكن الموارد محدودة ونادرة فان الإنسان يستطيع أن ينتج ما يرغب من السلع والخدمات وبالكميات التي تلبي جميع رغباته دون الحاجة إلى الاختيار أو التفضيل. وبمعنى أخر لولا ندرة الموارد لتمكن كل فرد وكل مجتمع من الحصول على مستوى المعيشة الذي يرغب فيه.

- **أن تكون نافعة:**

أي قابلة لإشباع حاجات إنسانية سواء بطريقة مباشرة كأموال الاستهلاك أو بطريقة غير مباشرة كأموال الإنتاج، فالمنفعة خاصية في المال تجعل استعماله يزيل الإحساس بالألم ويولد الإحساس باللذة، فالمنفعة إذا ليست خاصية مادية في المال ولكنها علاقة بين المال والحاجة.

ويكفي لاعتبار المال نافعا أن يكون مرغوبا فيه. كذلك منفعة المال ليس صفة مطلقة تتوفر فيه لمجرد مميزات طبيعية، بل تتوقف على ظروف الحال، فقد يوجد ذهب أو نفط مثلا في جوف الأرض ومع ذلك لا سمح الظروف الفنية السائدة باستغلاله استغلالا اقتصاديا، الأمر الذي يرفع صفة المال عن مثل هذه الثروة الجوفية.

- **قابلية الموارد للتكامل:**

لا يوجد لمال معين منفعة مستقلة بذاتها بل معظم الموارد مكملة لبعضها البعض، كما أن أموال الإنتاج لها إمكانية الإحلال محل بعضها. أغلب الموارد تكمل بعضها البعض، إذ نادرا جدا أن يكون لمورد معين منفعة في ذاته مستقلة وبعيدة عن حاجته للموارد الأخرى، وقد يكون هذا التكامل أفقيا مثلا السيارة والبنزين، القلم والورق، الشاي والسكر...الخ، أو قد يكون راسيا بمعنى أن موردا معينا يساهم في إيجاد موارد أخرى، كالقطن في الغزل.

- **الموارد الاقتصادية قابلة لإحلال بعضها محل الآخر ولتخصيصها بين استخداماتها المختلفة:**

من المعروف أن كل مورد من الموارد الاقتصادية له أكثر من استخدام بديل، أي أن المورد الواحد يستخدم ويدخل في إنتاج عدة سلع. فالماء على سبيل المثال يستخدم في الشرب والاستخدامات المنزلية وفي الري الزراعي وتربية الحيوانات وفي الصناعة كوسيلة للطاقة والتبريد والتسخين والنظافة. وتتفاوت الطاقات من حيث الكميات التي تستخدمها من مورد الماء، فقطاع الزراعة مثلا يحتاج لكميات أكبر من المياه بالمقارنة مع القطاع الصناعي أو الاستخدام المنزلي. وكذلك إذا كان لدينا كمية معينة من مورد إنتاجي ما، وليكن هكتار من الأرض مثلا، فإننا يمكننا أن نزرعها أو نبني عليها مجمع سكني، أو نشيد فوقها مصنعا من المصانع. وإذ قررنا

أن نزرعها فإننا يمكن أن نزرعها قمحا أو شعيرا أو أي نوع آخر من المحاصيل الزراعية. وهكذا تعدد استخدامات كل مورد إنتاجي.

وحيث أن الموارد الاقتصادية أو الإنتاجية أصلا نادرة والمعروض منها في كل مجتمع هو حجم ثابت، فلا بد أن تكون هذه الاستخدامات البديلة متنافسة في نفس الوقت، بمعنى أن تحقق بعض هذه الاستخدامات الأخرى.[1]

ومن هذه الخاصية للموارد الاقتصادية جاءت نظرية تخصيص الموارد أي توزيعها على النشاطات الاقتصادية المختلفة التي تتنافس عليها حاليا أو توزيعها عبر الزمن والأجيال. وتعرف هذه الطرق التي يتم بها توزيع الموارد الاقتصادية باسم أنماط تخصيص الموارد. وتختلف أنماط التخصيص فيما بينها باختلاف مدى استخدام الموارد المتاحة وكيفية استخدامها.

وكذلك يمكن إحلال مورد من الموارد الاقتصادية محل مورد آخر إلى حد ما وذلك بهدف تقليل تكاليف الإنتاج. فكما نعلم السلعة الواحدة تحتاج إلى عدة موارد لإنتاجها، فعلى سبيل المثال تحتاج السلع الزراعية لرأس المال والعمل والأرض. فيمكن زيادة العمل وتخفيض رأس المال مع ثبات الأرض إذا كان العمل أقل تكلفة من رأس المال والعكس صحيح. كما يمكن إحلال رأس المال محل الأرض وذلك باستخدام التقنية الحديثة لزيادة الإنتاج على رقعة الأرض نفسها. ومن هنا جاء مبدأ الإحلال أو نظرية الإحلال

1 أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمه الله، مرجع سبق ذكره، ص350.

رابعا: الإنتاج والإنتاجية:

1-1 مفهوم الإنتاج:

تعددت واختلفت المفاهيم المقدمة حول الإنتاج،وذلك باختلاف المدارس الاقتصادية ،واختلاف توجهاتها،والوضع الاجتماعي والاقتصادي السائد في كل عصر من عصور تلك المدارس،فأصحاب المدرسة الطبيعية نظروا للإنتاج على انه " كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا،بان يضيف مقدارا من الموارد أكثر من تلك التي بذلك الإنتاج "1،وانطلاقا من ذلك ذهبوا إلى أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي يعتبر نشاطا منتجا،وهو وحده الذي يخلق الثروة،وذلك لان النشاط الزراعي حسبهم هو وحده الذي يؤدي إلى أن يحصل المزارع على كمية من الموارد اكبر من كمية الموارد المستخدمة في عملية إنتاج المحاصيل الزراعية .

لكن ذهب الفكر الاقتصادي الحديث إلى اعتبار الإنتاج ليس خلق المادة كما ظن الأولون،وإنما هو "خلق المنفعة،أو إضافة منفعة جديدة".وعليه فان كل زيادة في قدر الأشياء على إشباع حاجات الأفراد تعتبر إنتاجا،مما أعطى للثروة معنى أوسع،بحيث أصبحت تشمل الأموال المادية والأموال غير المادية،وهذه اسماها(جان باتست ساي)بالخدمات.

وبهذا يفهم بان اصطلاح الإنتاج،يمكن أن يطلق على أحد أشكال الإنتاج التالية[2]:

تغير السلعة: وهو ما يطلق عليه بخلق المنفعة الشكلية الذي يحدث نتيجة تغير في شكل عوامل الإنتاج والحصول على السلعة أو الخدمة يجعلها أكثر قدرة على إشباع الحاجات البشرية، مثل تحويل الغزل إلى أقمشة.

نقل السلعة: من مكان تكون فيه منفعتها منخفضة إلى مكان آخر تكون فيه منفعتها مرتفعة مثل نقل خام الحديد من المناجم إلى مصانع الحديد والصلب.

خزن السلعة: حيث أن نقل السلعة نقلا زمنيا من وقت تتوافر فيه ونقل الحاجة إليها نسبيا إلى وقت آخر تقل فيه السلعة وتزداد الحاجة إليها، كتخزين القمح والأرز في وقت الحصاد لعرضه في الأسواق على مدار السنة.

إتاحة السلع: للراغبين في الحصول عليها، بأسلوب يتناسب مع حاجاتهم، فالتاجر الذي يقوم بتجميع العديد من السلع بأشكالها المختلفة من مختلف المنتجين لإتاحتها لآلاف المستهلكين على اختلاف أذواقهم وميولهم لينتقوا ما يشاءون.

وللإنتاج عدة معاني ومفاهيم مختلفة تختلف بحسب الفكرة التي يدور حولها كل مفهوم، يمكن عرض هذه المفاهيم، في ما يلي:

---

1 شقير لبيب،**تاريخ الفكر الاقتصادي**،دار نهضة مصر للطباعة والنشر،القاهرة،مصر،1977،ص 130.

2 عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 99.

1-1-1المفهوم الاقتصادي للإنتاج :

الإنتاج بالمعنى الاقتصادي يرتبط بفكرة القيمة، باعتبار أن القيمة هي التعبير المباشر عن التقدير الاقتصادي، فجميع علاقات الإنتاج تخضع في الأخير لاعتبارات الأثمان والنفقات وظروف السوق، فتفضيل منتج ما، لإنتاج سلعة معينة دون الأخرى، يرجع إلى المقارنة النسبية بين النفقات والعائد لكل منهما، مع افتراض ملائمة الظروف لإنتاج كلتا السلعتين، وكذلك بالنسبة لتفضيل فن إنتاجي معين (الأسلوب كثيف العمالة أو كثيف رأس المال)، يقوم على المقارنة النسبية لاثمان عنصري العمل ورأس المال في سوق عناصر الإنتاج، بالإضافة أن الكثير من الاختراعات وان كانت ممكنة من الناحية الفنية، قد لا تجد لها تطبيقا من الناحية الفعلية، إلا إذا توفرت لها الظروف والشروط الاقتصادية المناسبة من حيث توفر الطلب عليها وتناسب الأسعار والنفقات وملائمة ذلك في الزمان والمكان.1

ويرجع ذلك إلى فكرة تعظيم الأرباح، فالمنتج يسعى من خلال عملية الإنتاج إلى تحقيق أقصى حد من الإيرادات أو الثمن من جهة، وتحقيق أدنى حد من النفقات والتكاليف من جهة أخرى، فمراحل الإنتاج المختلفة، تدور كلها حول الغاية من النشاط الاقتصادي وهو تحقيق أقصى ربح ممكن .

2-1-1 المفهوم الفني للإنتاج :

يقصد به مجموعة عمليات التحويل التي يقوم بها المنتج بغرض تحقيق منفعة معينة، وتسمى هذه العمليات بفنون الإنتاج. وتتم أولا من خلال تكامل واندماج بعض السلع فيما بينها بحيث تفقد ذاتيتها وخصائصها، وهذه السلع ذات طبيعة خاصة تسمى بعناصر الإنتاج (المدخلات)، ثم ثانيا تتولد منها سلع وخدمات تامة الصنع لها ذاتية وخصائص جديدة تميزها كليا أو جزئيا عن عناصر الإنتاج المشاركة في إنتاجها وتعرف باسم المنتجات (المخرجات). هذا جانب من جوانب التحويل، لكن من جانب آخر قد يقتصر الإنتاج بهذا المعنى على مجرد زيادة منفعة، إما عن طريق التخزين، الحفظ، النقل والتوزيع، وهنا لا نكون أمام سلع جديدة ذات خصائص جديدة.

3-1-1 المفهوم الاجتماعي للإنتاج :

الإنتاج بالمعنى الاجتماعي هو " تلك العلاقة الاجتماعية التي تحكم عملية تحويل مكونات الطبيعة من صور أولية قابلة للإشباع إلى صورة نهائية يمكنها تحقيق الإشباع ". إن العلاقات الاجتماعية التي قد تظهر لنا بصدد

1 زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، **مبادئ الاقتصاد السياسي** ،ط1،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005 ص335.

الإنتاج، قد تكون علاقة تعاون بين أفراد المجتمع، وقد تكون علاقات صراع بينهم، جوهرها اقتسام الثمار، وتحقيق البقاء للنوع، الأمر الذي يترتب عليه استحالة الفصل بين الإنتاج وقوى الإنتاج من آلات أو أجهزة أو اختراع أو مواد أولية أو عمل مباشر، فهذه القوى يمتلكها الإنسان ويستخدمها للتأثير على الطبيعة، وفي ظل ذلك يظهر التخصيص، وتقسيم العمل والتعاون والعلاقة بين الفرد والآلة، والفرد والبيئة، كما تظهر العديد من المشاكل كالبطالة والتشغيل والتوزيع والجودة..الخ.1

إن الإنتاج الخاص يتم بقصد تحقيق الربح الذي تحكمه قوى العرض والطلب دون مراعاة للمصالح الاجتماعية، فان الإنتاج الاجتماعي يقوده إشباع الحاجات الاجتماعية والعامة وعدالة الإشباع، بغض النظر عن تحقيق الربح مع عدمه، فالاقتصاد الذي يعاني من البطالة مثلا، يسعى وفقا للإنتاج بالمعنى الاجتماعي الى تخفيض معدلات البطالة (هدف اجتماعي) فيقوم بالأنشطة التي تطلب أكبر قدر ممكن من العمالة متجاوزا عن معدلات الربح التي يمكن إن تحققها الأنشطة الأخرى، وبذلك فالهدف الاجتماعي يكون له السبق على الهدف الاقتصادي، نظرا للآثار الاجتماعية الخطيرة التي يمكن أن تواجه هذا المجتمع إذا تفاقمت مشكلة البطالة، والتي تنعكس بدورها على النشاط الاقتصادي. وما يمكن قوله أن أي سياسة اقتصادية إنتاجية لا بد أن تكون شاملة لكل المفاهيم الفنية والاقتصادية والاجتماعية.

1-1-4 المفهوم المحاسبي للإنتاج :

هو عملية إحصاء السلع والخدمات الجديدة، أي إضافة هامش جديد أو ما يسمى بالقيمة المضافة، هذا لان كل مشروع في الغالب يعتمد على مخرجات المشروع الآخر في العملية الإنتاجية، فما يعتبر منتجات لبعض المشروعات يعد عناصر إنتاج بالنسبة لبعض المشروعات الأخرى، وبالتالي فان إنتاج سلعة لا يتحقق إلا إذا وضعت تحت تصرف المستهلك النهائي. ولتجنب الازدواج الضريبي بين المشروعات فان تقدير الناتج يخضع للقيمة المضافة، أي الاقتصار على ما يضيفه المشروع إلى قيمة السلعة، فالمشروع يقوم بتحويل المواد الأولية إلى سلع نصف مصنفة، ثم إلى سلع تامة الصنع...

وخلال عملية التحويل هذه يضيف كل مشروع إلى قيمة الإنتاج بقدر ما يضيفه إلى السلعة في اتجاهها نحو السوق النهائي أي المستهلك النهائي.2

1 العثمان أحمد محمد سليمان، نظرية الانتاج في الاقتصاد الإسلامي- دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 1991،ص51.

2 زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد،مرجع سابق، ص337-338.

2-1 عناصر الإنتاج:

ويقصد بها أيضا العوامل التي ستستعمل في إنتاج سلع وخدمات، ويمكن تقسيم عناصر الإنتاج إلى أربعة عناصر رئيسية هي كالتالي:

1-2-1 الأرض(الموارد الطبيعية):

الأرض في الاستخدام الشائع يقصد بها ذلك الجزء اليابس من الكرة الأرضية، أما في إطار علم الاقتصاد فمعناها أوسع من ذلك لتشمل كل الموارد الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في إيجادها، فالأرض تشمل كل ما أوجده الله تعالى وسخره للإنسان، وعليه فهي لا تقتصر على اليابسة بل تشمل كذلك ما في باطنها من معادن وما على سطحها من غابات وموارد مائية وثروات طبيعية، فالأرض مفهوم عام يشمل كل ما ليس للإنسان عمل في إيجاده. [1]

- **المواد الأولية:**

يقصد بهذه المواد الأولية التي تقدمها لنا الطبيعة، دون أن تصلح للاستهلاك المباشر بل تحتاج إلى تدخل الإنسان ليجعلها صالحة أو أكثر صلاحية لإشباع الحاجات. وذلك من خلال جمعها أو فصلها أو استخراجها تمهيدا للاستفادة منها، مثال ذلك الكائنات الحية والنباتات التي توجد في أعماق البحار والأنهار، الأحجار والمعادن في جوف الأرض، الأشجار النباتية في الغابات وما عليها من ثمار (التي نبتت دون تدخل الإنسان)...الخ.

- **القوى المحركة:**

تعتبر القوى المحركة من بين المواد التي تقدمها لنا الطبيعة، التي تساهم بشكل فعال في الإنتاج، وذلك باستخدامها من طرف الإنسان لتحريك وتشغيل مختلف الآلات والأدوات المستخدمة في العملية الإنتاجية، فقد استخدمت قوة الرياح في إدارة طواحين الهواء وتسيير السفن الشراعية في البحار والأنهار، كما تستخدم حاليا قوة اندفاع المياه وكذلك أشعة الشمس في توليد الكهرباء.. الخ.

- **سطح الأرض:**

وهي أكثر الموارد الطبيعية ضرورة، إذ لا يتصور وجود الإنتاج دون وجود مكان يتم فيه، فهي تستخدم في الإنتاج الزراعي، مراعي لتربية الماشية، تقام عليها المصانع والمتاجر، ويمد عليها الخطوط الحديدية، وتنشأ الموانئ والمطارات والطرقات لتسيير سبل النقل...الخ.

1 اللحياني سعد بن حمدان، **مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 38.

تعتبر الأرض أول عنصر من عناصر الإنتاج التي اهتم بها الاقتصاديون، وذلك باعتبارها عاملا أساسيا يحدد إمكانيات إنتاج السلع والخدمات، حيث أنها تتميز بعدة خصائص أبرزها: [1]

✓ **الأرض هبة مجانية في الطبيعة:**

فالأرض هبة من هبات الله سبحانه وتعالى ولم يبذل في وجودها جهد بشري، ومن ثم فليس لها كلفة الإنتاج، ولا يعني ذلك بطبيعة الحال عدم وجود ثمن لها لأن ثمنها مستمد من قدرتها ومن إقبال الناس على خدمتها وزيادة طلبهم عليها ورغبتهم في امتلاكها.

✓ **الثبات النسبي للأرض :**

تتميز الأرض بثبات نسبي حيث لا يمكننا زيادة أو التوسع فيها إلا في نطاق محدود، ولا يعني ذلك أننا وصلنا إلى الحد الأقصى في استغلالها، حيث أن التقدم العلمي يؤدي إلى ازدياد الثروات الطبيعية بعدة وسائل منها:

- **الاكتشافات:** فمن خلالها تصبح الثروات الموجودة في باطن الأرض موارد تساهم في النشاط الإنتاجي كالنفط، الفحم، الحديد، ....
- **التطور التكنولوجي:** إن التقدم التكنولوجي يساعد الإنسان على تطوير العديد من الاستخدامات للموارد الطبيعية مما يجعلها ذات نفع أكبر للإنسان.
- **الأرض تتفاوت في نوعيتها وتجانسها:** تتفاوت الأرض كثيرا من حيث درجة الخصوبة، الظروف المناخية، ونوعية الثروات الطبيعية الموجودة على سطحها أو في باطنها.

1-2-2 العمل(الموارد البشرية):

يعتبر العمل من أبرز عوامل الإنتاج وأهمها، ويختلف مفهوم العمل الاقتصادي عن مفهوم العمل العام، فالعمل في الإطار العام يقصد به أي جهد أو فعل يقوم به الإنسان، أما الإطار الاقتصادي لا يتضمن العمل سوى المجهودات الإنسانية الموجهة لإنتاج السلع والخدمات، يمكن التمييز بين مظهرين لعنصر العمل وهما المظهر الكمي والمظهر النوعي، ويمكن تبيان ذلك في ما يلي :[2]

1 جابر محمد البدور، عبد الغفور إبراهيم محمد، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص 20- 22.

2 عبد الله الصعيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، الجزء الأول، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002،ص90- 92.

المظهر الكمي للعمل:

هو حجم القوة العاملة في المجتمع، وهم الفئة الذين تتراوح أعمارهم عادة بين 15و 64سنة، ويلاحظ أن حجم القوة العاملة في أي مجتمع تتأثر بحجم عدد السكان فيه وتطور هذا العددّ، إلا أن ذلك لا يعني أن العلاقة دائما طردية، ذلك أن كل السكان هم مستهلكون، ولكنهم ليسوا جميعا منتجين. ومن العوامل الديموغرافية والاجتماعية التي تؤثر في حجم القوة العاملة في المجتمع هو اتجاه معدلات المواليد، التغير في فترة الحياة المتوقعة، الهجرة الخارجية، مدى مساهمة النساء في العمل.

- **المظهر النوعي للعمل:**

يعتبر الركيزة الأساسية التي تستند إليها الدراسات التحليلية في تحليلها للعوامل المؤدية إلى زيادة الإنتاج وتقليل نفقاته، وكذلك بالنسبة لأية دراسة لسلوك أصحاب المشروعات أو المنظمين في تطلعهم إلى الإنتاج بأدنى نفقة لتحقيق أقصى ربح ممكن، وبتحقيق ذلك من خلال رفع إنتاجية العمل، أي زيادة قدرة وحدة العمل على تحقيق ناتج أكبر في نفس الوقت أو في وقت أقل دون حدوث أي نقص في نوعية العمل.

3-2-1 رأس المال(الموارد المادية):

رأس المال في العرف الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة من الأموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني، أو الثروة التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى [1]، وهنا يمكن التميز بين نوعين من رأس المال، رأس المال الثابت الذي يعرف بالأصول الإنتاجية، وهو كل ما يمكن استخدامه في الإنتاج لأكثر من مرة، فيمكن تكرار استخدامه لفترة زمنية معينة تسمى بالعمر الإنتاجي كالآلات والمعدات والمباني ووسائل النقل...، أما النوع الثاني فهو رأس المال المتداول أو ما يعرف برأس مال العامل، وهو ما يمكن استخدامه مرة واحدة في الإنتاج، فهو يفنى بمجرد استخدامه مرة واحدة في الإنتاج كالمواد الأولية والسلع الوسيطية[2].

بالإضافة إلى ذلك هناك أنواع أخرى لرأس المال، يمكن توضيح بعضها فيما يلي:

- **رأس المال العام والخاص:**

يتمثل رأس المال العام في مكونات البنية الأساسية للمجتمع أو الاقتصاد الوطني، وهو عبارة عن رؤوس الموال التي يمتلكها أفراد المجتمع ملكية جماعية، مثل الطرقات، الموانئ ومنشآت المرافق العامة..الخ، وهي في خدمة جميع

1 طلبة مختار عبد الحكيم، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، جامعة القاهرة، مصر، 2007،ص،145.

2 اللحياني، 2007، مرجع سابق، ص ص، 40،41.

الأفراد، وتتكفل الدولة بتكوين هذا النوع من رأس المال. أما رأس المال الخاص وهي تتمثل في الأصول الإنتاجية الثابتة أو المتداولة التي يمتلكها الأفراد أو القطاع الخاص ملكية خاصة.

- **رأس المال القانوني والمحاسبي:**

يتمثل رأس المال القانوني في جميع الحقوق التي يتم تقريرها قانونا للشخص على بعض القيم أو الأوراق، وبمقتضاها يمكنه أن يحصل على دخل منها دون قيامه بعمل حال من أجل ذلك، كالأسهم والسندات، ويركز هذا المفهوم على الحقوق وليس على الأموال نفسها، ومنها الحق في الحصول على دخل، الحق في الملكية...الخ.أما بالنسبة لرأس المال المحاسبي ويقصد به مجموعة القيم النقدية التي يتكفل حساب استهلاك الأصول الإنتاجية بإبقائها على ما هي عليه دون نقصان، أو هو القيمة النقدية لمجموع أموال مشروع من المشاريع بما في ذلك قيمة الاستهلاك السنوي للعناصر الثابتة الداخلة في المشروع، والتي هي عرضة لانخفاض قيمتها على مر الزمن ونتيجة للاستخدام.

- **رأس المال الوطني والأجنبي:**

رأس المال الوطني هو رأس المال الذي يأتي ويتكون من المصادر الداخلية سواء كان من القطاع الخاص (الأفراد) أو من القطاع العام(الدولة)، أما بالنسبة لرأس المال الأجنبي فانه ذلك الذي يتكون ويأتي من المصادر الخارجية الأجنبية سواء كان كذلك من القطاع الخاص أو من القطاع العام.

1-2-4 التنظيم:

تهدف عملية التنظيم إلى المزج والتأليف والتنسيق بين عناصر الإنتاج الثلاثة : الأرض،العمل ورأس المال ،في شكل علاقة منظمة من اجل إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد في المجتمعات الاقتصادية،ويعتبر عنصر التنظيم من العناصر البارزة في عملية الإنتاج وخاصة بعد تشعب العملية الإنتاجية وتطورها وظهور الحاجة الملحة للشخص الذي يملك القدرات الكافية على إدارة تلك الموارد في سبيل تحقيق الفوائد ودفع عجلة الإنتاج إلى الأمام ،والمنظم قد يكون شخصا واحدا في المشروع الفردي ،أو جماعة من الأشخاص في المشروعات الكبرى،وهو الذي يتحمل المخاطر كما يتمتع بالمغانم(الربح)وللمنظم عدة وظائف ومهام يمكن إبرازها فيما يلي:

- تحديد موقع المشروع وشكله وحجمه.
- رسم السياسات الاقتصادية للمشروع،والإشراف على تنفيذها.
- الجمع والتنسيق بين عناصر الإنتاج الثلاثة الأرض،العمل ورأس المال في العملية الإنتاجية،وتكوين علاقة جيدة مع الأفراد داخل المشروع،وخلق بيئة ملائمة لهم لتقديم أفضل الأداء.

- تكوين علاقات جيدة مع مختلف المتغيرات المشكلة للبيئة الخارجية للمؤسسة،خاصة ذات التأثير في أداء ونشاط المؤسسة ،وكذلك مع مختلف مكونات النشاط الاقتصادي في المجتمع.
- تحديد الحاجات الاقتصادية اللازمة الإشباع،ومن ثم رسم خطط الإنتاج وذلك بتحديد كميات الإنتاج المطلوبة،مع تحديد الكميات والأنواع من كل عنصر من عناصر الإنتاج،والأسلوب الفني الذي يحقق له حجم الإنتاج المحدد بأقل تكلفة .
- كما يهتم ويعمل على التجديد والابتكار داخل العملية الإنتاجية،وذلك من خلال إدخال طرق وأساليب جديدة للإنتاج مع تطوير ما هو موجود،اكتشاف أسواق جديدة مع إدخال سلع جديدة ،العمل بالأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير والتسويق...الخ .
- العمل على رفع إنتاجية العامل إلى مستويات عالية،من خلال توفير الآلات والتجهيزات الفنية مع تكوين العمال على استعمالها،تقسيم العمل والاعتماد على مبدأ التخصص في ذلك،الرقابة الفعالة والمستمرة على العملية الإنتاجية،الاهتمام بالجانب الإنساني والاجتماعي للعامل،إقامة الدورات التدريبية والتكوينية المهنية والفنية للعمال،وضع نظام فعال للحوافز ..الخ

1-3 – أهمية الإنتاج:

يعتبر الإنتاج مؤشرا هام يستدل من خلاله على درجة التطور والتقدم الذي يحظى به الاقتصاد الوطني لأي بلد معين،ولذا فان الإنتاج ذات اثر كبير في التطور الاقتصادي للبلد المعني،ويعتبر هدفا تسعى إليه كل البلدان على مختلف مستواها الاقتصادي المتقدم والنامي على حد سواء،و يعتبر الإنتاج عصب الحياة للبلدان المختلفة وتزداد أهميته في البلدان التي يتسم اقتصادها بندرة عناصر الإنتاج سواء كانت مادية أو بشرية. الأمر الذي يحدوا بها إلى تحسين واستغلال المتاح لديها بالشكل الذي يحقق لها عائدا استثماريا مقبولا.وبالتالي زيادة الإنتاج تؤدي إلى :

- **الإنتاج وسيلة لإشباع الحاجات الإنسانية:**

إن الحاجات الإنسانية متعددة ومتنوعة، كالحاجة الى الطعام والحاجة إلى الشراب والحاجة إلى الملبس والحاجة إلى المسكن والحاجة إلى العلاج والحاجة إلى التعليم...الخ، والإنسان لا يستطيع أن يجد إشباع مباشر لهذه الحاجات من الطبيعة وبدون تدخله، بل الأمر يحتاج إلى قيام الإنسان ببذل مجهود وتقديم عمل، يؤدي إلى إيجاد سلع وخدمات بقصد إشباع حاجاته المختلفة، ويطلق على هذا الأمر الإنتاج وعلى ذلك تبدو أهمية الإنتاج كوسيلة ضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية فبدون الإنتاج لا يستطيع المجتمع أن يشبع حاجاته المختلفة.

- **الإنتاج مصدر للدخول:**

إن الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع مهما كانت أعمالهم ووظائفهم في المجتمع، مصدرها الأساسي هو الإنتاج، فعناصر الإنتاج التي تتفاعل في العملية الإنتاجية، يحصلون أصحابها على هذا الإنتاج كل حسب مساهمته في العملية الإنتاجية، حيث يحصل صاحب عنصر الموارد الطبيعية على ريع، وصاحب عنصر العمل على أجر، وصاحب عنصر رأس المال على فائدة، وعنصر التنظيم فان مقابله هو الربح.

- **مواجهة التضخم:**

بالرغم من أن زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد ترجع إلى مجموعة من العوامل المتصلة. إلا أن كثيرا من الاقتصاديين يوافقون على أن نقص النمو في الإنتاج يساهم في زيادة التضخم. خاصة عندما يقابله طلب على السلع والخدمات ويكون مرتفع جدا، لهذا فان الطريق لمواجهة التضخم هو العمل على زيادة الإنتاج.

- **تحقيق الرفاهية ورفع المستوى المعيشي:**

لقد أظهرت الدراسات الاقتصادية أن الدول التي تتمتع بمعدل نمو مرتفع في الإنتاج، تتمتع بمستوى معيشة مرتفع، ذلك أن الحركية والنشاط والزيادة في الإنتاج، تتيح فرص عمل جديدة، وبدخول محترمة، في مقابل ذلك يكون للفرد كل الخيارات والبدائل في المعروض من السلع والخدمات كما ونوعا، وبأسعار مقبولة.

- **تحقيق القوة الاقتصادية:**

بالإضافة إلى عوامل أخرى فان قوة الاقتصاد تعتمد بالدرجة الأولى على مستوى معدل النمو في الإنتاج، ذلك أن الزيادة في الإنتاج تؤدي إلى التقليل من حجم الواردات، بل أن ما كان يستورد قبل ذلك سيكون متاحا في السوق الداخلية وبأسعار أقل، بالإضافة إلى ذلك فان ارتفاع في معدل نمو الإنتاج يؤدي إلى الزيادة في حجم الصادرات، ومنها إلى الآثار الايجابية المترتبة من ذلك على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

- **تحقيق القوة السياسية:**

عندما تكون إحدى الدول قوية اقتصاديا (القوة الاقتصادية تأتي من قوة الإنتاج)، يكون لديها عامل قوي وأساسي للحفاظ على السيادة الوطنية أولا، ولتكوين القوة السياسية على مستوى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ثانيا، فتحسين الإنتاجية ليس مطلب فقط لزيادة مستوى المعيشة ولكنه هام لضمان الأمن الوطني للدولة. ذلك أن الدولة غير المنتجة بما يكفي للوفاء بالمنتجات الضرورية، ما يعني اعتمادها لتوفير ذلك على الدول الأجنبية، وكلما زاد الاعتماد في ذلك على العالم الخارجي زادت تبعيتها لهذه الدول، وفقدت سيادتها وقوتها السياسية.

1-4- دالة الإنتاج:

يطلق اصطلاح دالة الإنتاج على العلاقة بين الإنتاج المادي وعناصر الإنتاج المادية، أو بعبارة أخرى تشير إلى علاقة بين كميات الإنتاج وكميات عناصر الإنتاج ولا تتضمن أي قيمة نقدية.[1]

ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج في شكل جدول أو معادلة رياضية توضح أقصى كمية من الناتج التي يمكن إنتاجها من مجموعة معينة من عوامل الإنتاج بافتراض بقاء العوامل الأخرى التي تؤثر في الإنتاج ثابتة والصيغة العامة التي تستخدم للتعبير عن دالة الإنتاج تتخذ المعادلة التالية[2]:

$$Q=f(K, L, D, \ldots)$$

Q: كمية الناتج خلال فترة زمنية معينة.

K: رأس المال المستخدم خلال نفس الفترة كالآلات.

D: الموارد الطبيعية المستخدمة خلال نفس الفترة.

L: كمية العمل المستخدم خلال نفس الفترة.

وطبقا للعلاقة السابقة نلاحظ أن حدوث تغيرات في الكميات المستخدمة من عامل واحد أو أكثر من عوامل الإنتاج سوف يترتب عليه تغيرات مقابلة في حجم الإنتاج.

1- **الفترة الزمنية للإنتاج وتقسيم عناصر الإنتاج** : وضحنا سابقا أن دالة الإنتاج تتضمن أنواعا مختلفة من عوامل الإنتاج، حيث يوجد فترتين زمنيتين تستخدمان في تقسيم هذه العناصر إلى مجموعتين هما عناصر الإنتاج الثابتة، وعناصر الإنتاج المتغيرة، وهاتان الفترتان الزمنيتان [3] :

أ- **الأجل القصير**: وهو الفترة الزمنية التي يمكن فيها المشروع تغيير الكمية المنتجة من خلال تغيير كميات بعض العناصر المستخدمة(كالعمل)، بينما تظل كميات عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة لصعوبة تغيرها (كالمباني والآلات) وتوصف العناصر التي يمكن تغيرها بعناصر الإنتاج المتغيرة، ويطلق على العناصر الأخرى التي يصعب تغيرها بعناصر الإنتاج الثابتة.

ب- **الأجل الطويل**: وهو الفترة الزمنية التي تصبح خلالها جميع عناصر الإنتاج متغيرة، لأن المشروع يستطيع في هذه الفترة التوسع في مباني وتغييرها وإضافة أو تغيير الآلات والمكائن....الخ[4].

1 حمدي أحمد العناني، مرجع سابق، ص 124.
2 عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 112.
3 حمدي أحمد العناني، مرجع سابق ، ص12- 16 .
4 عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 113.

2- أنواع الإنتاج ومنحنياته:

وحدات الارض (D)	وحدات العمر (L)	الناتج الكلي TP=Q	الناتج المتوسط AP	الناتج الحدي MP
20	–	**0**	–	–
20	1	5	**5**	**5**
20	**2**	**18**	**9**	**13**
20	**3**	**30**	**10**	**12**
20	**4**	**40**	**10**	**10**
20	**5**	**45**	**9**	**5**
20	**6**	**48**	**8**	**3**
20	**7**	**49**	**7**	**1**
20	**8**	**49**	**6**	**0**
20	**9**	**45**	**5**	**-4**
20	**10**	**40**	**4**	**-5**

المصدر: عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر، الأردن، 2013، ص115.

من الجدول السابق تتضح لنا العلاقة بين الناتج الكلي وعنصر الإنتاج المتغير(العمل) مع ثبات عنصر الإنتاج الثابت(الأرض).

أ- الإنتاج الكلي TP:

وهو عبارة عن إجمالي الكلية المنتجة من السلعة والتي نحصل عليها من إضافة وحدات من عنصر الإنتاج المتغير إلى عنصر الإنتاج الثابت.[1]

ومن بيانات الجدول السابق، العمود الثالث فان منحنى الناتج الكلي يأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم (01): منحنى الناتج الكلي

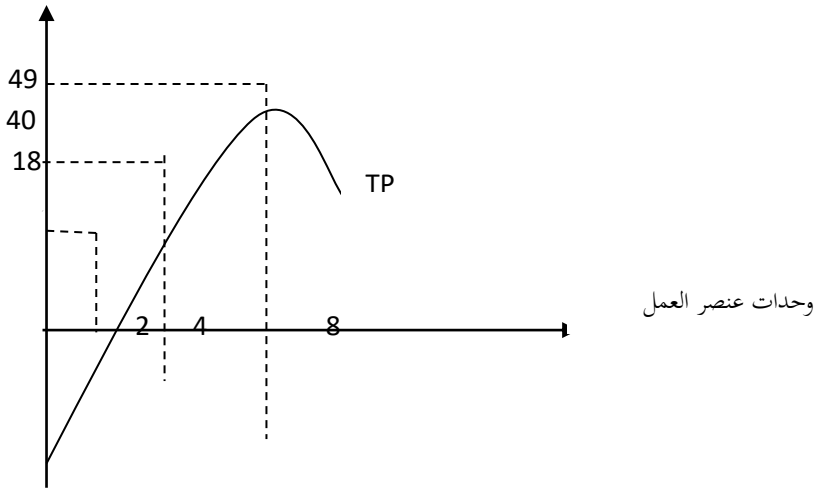

1 عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 116.

ب- **الإنتاج المتوسط AP** :

يقصد به كمية الإنتاج الكلي مقسوما على عدد الوحدات العنصر المتغير(عدد وحدات العمل).[1]

$$\textbf{الإنتاج المتوسط AP} = \frac{\text{الناتج الكلي}(TP)}{\text{عددالعمال}\ (L)}$$

ت- **الإنتاج الحديMP**:

وهو التغير في الناتج الكلي (ΔTP) نتيجة تغير كمية عنصر الإنتاج المتغير (العمل) أي:

$$\text{الإنتاج الحدي (MP)} = \frac{\text{التغير في الانتاج الكلي}\ (\Delta TP)}{\text{التغير في عنصر الانتاج المتغير (عددالعمال)}(\Delta L)}$$

$$MP = \frac{\Delta TP}{\Delta L} = \frac{\Delta P}{\Delta L}$$

ومن خلال معطيات الجدول السابق يمكن توضيح شكل منحنى كل من الانتاج المتوسط والحدي في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): الإنتاج المتوسط والإنتاج الحدي

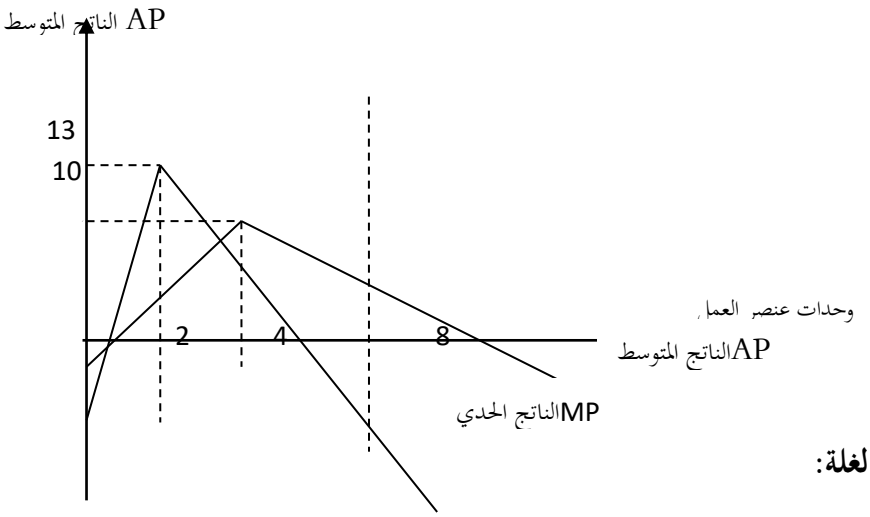

3- قانون تناقص الغلة:

كما اتضح سابقا يتم الإنتاج في الأجل القصير باستخدام مدخلات إنتاج متغيرة ومدخلات إنتاج ثابتة ويحكم علاقات الإنتاج في المؤسسة في الأجل القصير قانون تناقص الغلة، إذ تنص الصيغة العامة لهذا القانون على " بافتراض ثبات المستوى الإنتاجي وثبات عناصر الإنتاج الأخرى فيما عدا عنصر متغير، فان زيادة عنصر الإنتاج

1 حمدي أحمد العناني، مرجع سابق، ص 129.

المتغير بوحدات متساوية، خلال فترة زمنية معينة تعني أن معدل زيادة الناتج الكلي بعد نقطة معينة سوف يتجه إلى التناقص.[1]

ومن خلال معطيات المثال السابق يمكن توضيح المراحل الثلاث لقانون تناقص الغلة.

الشكل البياني رقم (03): قانون تناقص الغلة

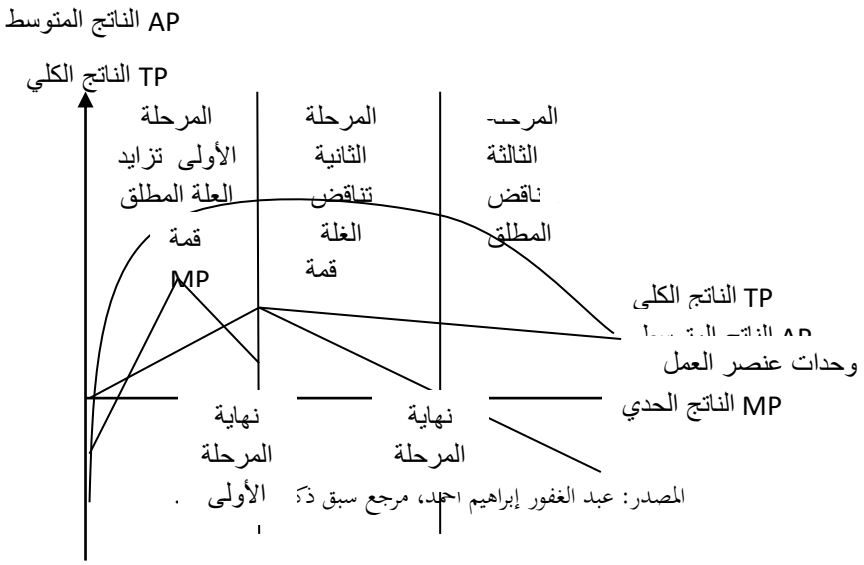

المصدر: عبد الغفور إبراهيم احمد، مرجع سبق ذكره.

حيث تمتاز المراحل الثلاث المبنية في الشكل السابق بما يلي[2]:

أ- **مرحلة تزايد الغلة:**

- ازدياد الناتج الكلي وبنسب متزايدة حتى يصل الناتج الحدي الى أعلى قيمة له.
- تزايد الناتج الحدي يكون أكبر من تزايد الناتج المتوسط.
- العنصر الثابت يوجد بنسب كبيرة وغير مستغلة مقارنة بالعنصر المتغير.

ب- **مرحلة تناقص الغلة:**

يتزايد الناتج الكلي ولكن بشكل متناقص بمعنى أن الزيادة في عناصر الإنتاج تؤدي إلى زيادة متناقصة في حجم الإنتاج.

- يصل منحنى الناتج المتوسط إلى أعلى قيمة له وعندها يتقاطع مع منحنى الناتج الحدي.
- بعد تقاطع منحنى الناتج المتوسط مع الناتج الحدي يصبح الناتج المتوسط أكبر من الناتج الحدي.

1 حمدي أحمد العناني، مرجع سابق، ص 133.

2 محمد الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 60.

ت- مرحلة تناقص الناتج الكلي(مرحلة الغلة السالبة):

- تبدأ هذه المرحلة عندما يصل الناتج الحدي الى الصفر.
- يبدأ الناتج الكلي بالتناقص وبنسب متناقصة.
- يكون الناتج الحدي للعنصر المتغير سالبا.

2 تكاليف الإنتاج:

وهي جميع ما يدفعه المنتج من أثمان نقدية لعناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج كمية معينة من سلعة ما، أو لإنتاج وحدة إضافية من هذه السلعة[1].

تتوقف تكاليف الإنتاج على أسعار وكميات عوامل الإنتاج المستخدمة من ناحية، ونسب المزج التي تعكسها دالة الإنتاج من ناحية أخرى.

وتنقسم التكاليف من حيث الآجال الزمنية لإنفاقها إلى تكاليف قصيرة الأجل وتكاليف طويلة الأجل.

- **تكاليف الإنتاج قصيرة الأجل :**

حيث يمكن تغيير أحد عوامل الإنتاج وثبات العوامل الأخرى وتنقسم تكاليف الإنتاج في الأجل القصير إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة.

- **التكاليف الثابتة TFC:**

هي التكاليف التي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج أي أنها مستقلة عنه، وتدفع حتى ولو كان حجم الإنتاج صفرا، أي أنها التزامات للمؤسسة سبق وأن ارتبطت بها بغض النظر عن مستويات الإنتاج[2] ، مثل الإيجارات، أقساط التأمين...الخ.

- **التكاليف المتغيرةVC:**

وهي التكاليف التي تزداد أو تقل حسب الكمية المنتجة، لذلك كان الإنتاج مساويا لصفر فان التكلفة المتغيرة تكون معدومة[3]، وكلما زادت كمية الإنتاج زادت التكاليف المتغيرة، فمنحنى التكلفة المتغيرة (VC) يتجه دائما من أسفل إلى أعلى والى اليمين مثل (أجور العمال، المواد الخام، نفقات النقل...)[4]

1 عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 122.
2 محمد طاقة وآخرون، مرجع سابق، ص 163.
3 محمد طاقة وآخرون، المرجع السابق، ص 164.
4 العشري حسين درويش وآخرون، مرجع سابق، ص 382.

التكاليف الكلية:

وهي عبارة عن مجموع التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة عند مستوى معين من الإنتاج.[1] والتكاليف الكلية تساوي التكاليف الثابتة عندما يكون حجم الإنتاج صفرا وتزداد كلما زادت كمية الإنتاج نظرا لزيادة التكاليف المتغيرة.

$$TC = TVC + TFC$$

الشكل رقم (04): منحنيات التكاليف

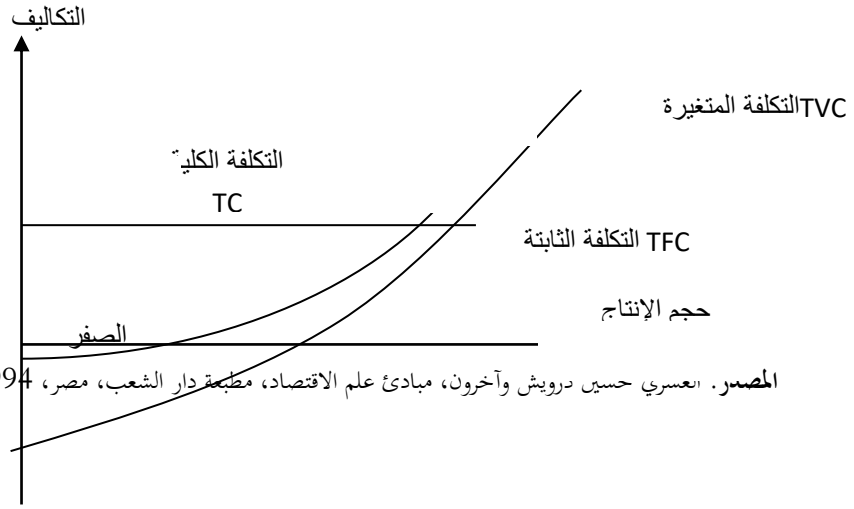

المصدر. العسري حسين درويش وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، مطبعة دار الشعب، مصر، 1994، ص 384.

التكاليف المتوسطة والحدية:

انتقل اهتمام المختصين من التكاليف المنفقة على الإنتاج إلى حساب الوحدة الواحدة أي نصيب كل وحدة منتجة من التكاليف (الثابتة + المتغيرة) وبالتالي الكلية:

- **التكاليف المتوسطة الثابتة(AFC):**

وهي التكاليف الثابتة مقسومة على الإنتاج.

$$\text{التكلفة المتوسطة الثابتة} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{كمية الانتاج}}$$

$$AFC = \frac{FC}{Q}$$

1 محمد طاقة وآخرون، مرجع سابق، ص165.

- **التكلفة المتوسطة المتغيرة(AVC)**: وهي التكاليف المتغيرة مقسومة على كمية الإنتاج.

$$\textbf{التكلفة المتوسطة المتغيرة} = \frac{\text{التكاليف المتغيرة}}{\text{كمية الانتاج}}$$

$$\mathbf{AVC} = \frac{\boldsymbol{VC}}{\boldsymbol{P}}$$

- **التكلفة المتوسطة الكليةATC** :

وتعبر عن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الكلية، وهي حاصل قسمة التكلفة الكلية على حجم الإنتاج أو مجموع متوسط التكلفة الثابتة والتكلفة المتغيرة على حجم الإنتاج[1] و يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{ATC} = \mathbf{AFC} + \mathbf{AVC}$$

$$\mathbf{ATC} = \frac{\boldsymbol{TC}}{\boldsymbol{P}}$$

- **التكلفة الحدية (MC)**:

تمثل التكاليف الحدية، التكلفة الإضافية الناتجة عن إنتاج وحدة إضافية واحدة أو هي عبارة عن تكلفة آخر وحدة منتجة من سلعة ما ويمكن[2] التعبير عنها بالعلاقة التالية:

$$\textbf{التكلفة الحدية} = \frac{\text{التغير في التكلفة الكلية}}{\text{التغير في الانتاج}}$$

$$\mathbf{MC} = \frac{\boldsymbol{ATC}}{\boldsymbol{AP}}$$

ت- **تكاليف الإنتاج في الأجل الطويل:**

عما سلف فان المؤسسة في الأجل الطويل تتمتع بقدرة أوسع على تغير كل عوامل الإنتاج، وبالتالي تعتبر جميع التكاليف في الأجل الطويل تكاليف متغيرة، أي أن التكاليف الثابتة تساوي صفر، وبمعنى آخر فان المشروع في الأجل الطويل يستطيع إضافة (تغيير) الآلات الجديدة، واستبدال الآلات القديمة بأخرى أكثر كفاءة إنتاجية وتوسيع مباني ... الخ وعليه فانه في الأجل الطويل تتحول متوسط التكاليف المتغيرة إلى نوع واحد هو المتوسط التكاليف الكلية في الأجل الطويل.[3]

1 محمد الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 192.
2 محمد الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 193.
3 عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 129.

- **التكلفة الكلية الخاصة بالمدى الطويل :**

بما أن المنشأة تنتج في المدى الطويل، فلا يوجد عنصر إنتاجي ثابت في هذه الحالة، ومن ثم لا توجد هناك تكلفة ثابتة (سواء كانت تكلفة كلية ثابتة أو تكلفة كلية متوسطة). ويمكن تعريف التكلفة الكلية الخاصة بالمدى الطويل ($LRTC$)، بانها اجمالي التكلفة الكلية لانتاج كمية معينة من السلعة أو الخدمة، وذلك عندما تكون منشأة قادرة على تغيير جميع عناصر الإنتاج.

- **التكلفة المتوسطة الخاصة بالمدى الطويل:**

ويمكن تعريف التكلفة المتوسطة الخاصة بالمدى الطويل(LRAC)، بأنها إجمالي التكلفة الكلية في المدى الطويل مقسومة على عدد الوحدات المنتجة:

$$\text{LRAC} = \frac{LRTC}{Q}$$

- **التكلفة الحدية الخاصة بالمدى الطويل:**

وهي عبارة عن حجم التغير في التكلفة الكلية الخاصة بالمدى الطويل الناجم عن تغير حجم الإنتاج بوحدة واحدة، أو:

$$\text{LRMC}= \frac{\Delta \text{ LRMC}}{\Delta Q}$$

ث- منحنيات التكاليف الخاصة بالمدى الطويل:

يبدأ منحنى متوسط التكلفة الكلية في المدى الطويل بالانخفاض مع زيادة حجم الإنتاج، ويعني هذا أنه كلما توسعت المنشأة في الإنتاج، كلما انخفضت تكلفة الوحدة المنتجة، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة "اقتصاديات الحجم" أو " وفورات الحجم". يصل منحنى متوسط التكلفة الكلية في المدى الطويل إلى أدنى مستوى له، ويمثل هذا المستوى أقل مستوى تكلفة بالنسبة للإنتاج في المدى الطويل. ويسمى هذا المستوى بالحجم الأمثل للمنشأة للإنتاج في المدى الطويل ويبدأ منحنى متوسط التكلفة الكلية في المدى الطويل بالارتفاع، مما يعنى ارتفاع التكلفة مع ارتفاع حجم الإنتاج وتسمى هذه المرحلة بمرحلة "تبذيرات الحجم" أو. وتجدر الإشارة إلى أن منحنيات التكلفة المتوسطة الخاصة بالمدى القصير (SRAC)، تقع داخل منحنى التكلفة المتوسطة الخاص بالمدى الطويل(LRAC)، ولذلك يعتبر منحنى التكلفة المتوسطة الخاص بالمدى الطويل (LRAC)، منحنى غلافي لجميع منحنيات المدى القصير. وفي النهاية يقطع الجزء الصاعد من منحنى التكلفة الحدية الخاص بالمدى الطويل منحنى التكلفة المتوسطة الخاص بالمدى الطويل في أدنى مستوى لمنحنى التكلفة المتوسطة.

ويوضح الشكل رقم(05)، كل من منحنى التكلفة الحدية الخاصة بالمدى الطويل، ومنحنى التكلفة المتوسطة الخاص بالمدى الطويل، ومنحنيات التكلفة المتوسطة الخاصة بالمدى القصير.

شكل رقم(05): منحنى التكلفة المتوسطة في المدى الطويل

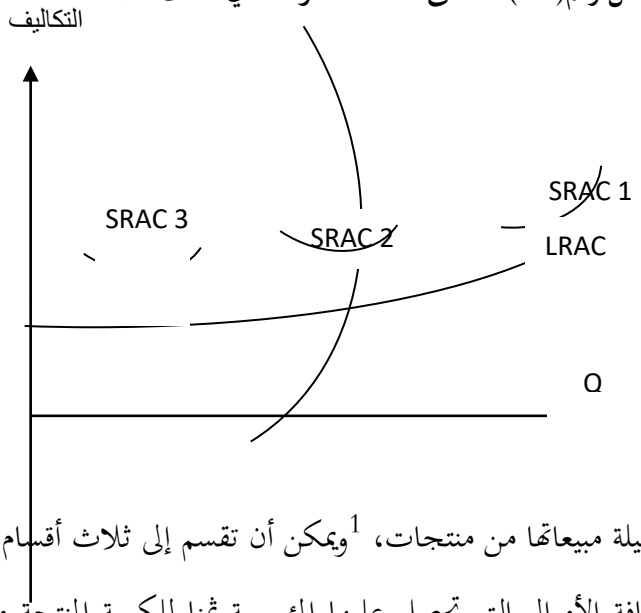

3 **إيرادات الإنتاج:**

تتمثل في إيرادات المؤسسة في حصيلة مبيعاتها من منتجات،[1] ويمكن أن تقسم إلى ثلاث أقسام:

- **الإيراد الكلي(TR)**: هي كافة الأموال التي تحصل عليها المؤسسة ثمنا للكمية المنتجة من سلعة معينة[2]، ويستخرج وفق المعادلة التالية:

الإيراد الكلي (TR) = حجم الإنتاج (P) × سعر السلعة (P)

$$TR = P \times Q$$

الإيراد المتوسط (AR): هو نصيب الوحدة المبيعة من الإيراد الكلي وبالتالي هو حاصل قسمة الإيراد الكلي على الوحدات المباعة[3].

$$\text{الإيراد المتوسط (AR)} = \frac{\text{الايراد الكلي}(TR)}{\text{حجم الانتاج}(Q)}$$

$$AR = \frac{TR}{Q}$$

- **الإيراد الحدي (MR)**: هو مقدار التغير في الإيراد الكلي الناجم عن تغير الكمية المبيعة بوحدة واحدة، أو هو الإيراد الناجم من بيع وحدة إضافية من الإنتاج[4].

1 العشري حسين درويش وآخرون، مرجع سابق، ص 392.
2 عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 132.
3 محمد طاقة وآخرون، مرجع سابق، ص 182.
4 المرجع السابق، ص 183.

$$\text{الإيراد الحدي } (\mathbf{MR}) = \frac{\text{التغير في الايراد } (\mathbf{\Delta TR})}{\text{التغير في الانتاج } (\mathbf{\Delta Q})}$$

$$\mathbf{MR} = \frac{\boldsymbol{\Delta TR}}{\boldsymbol{\Delta P}}$$

2- الانتاجية

2-1 مفهوم الإنتاجية:

للإنتاجية دورا مهما في توسيع حصة المؤسسة في السوق، وذلك بتقديم المزيد من السلع والخدمات بالكميات المناسبة والجودة المطلوبة، وقد حضي مفهوم الإنتاجية، باهتمام كبير من طرف الباحثين المختصين وقد كتب حوله الكثير من الأبحاث العلمية التي أرادت أن تعطي تحديدا واضحا ودقيقا لهذا المفهوم. و يمكن ذكر بعض المفاهيم فيما يلي:

تعرف الإنتاجية على أنها:" قدرة المنظمة على زيادة حجم المخرجات عن طريق الاستخدام الفعال للموارد المتاحة، مواد، رأس مال، عمالة معلومات أي المدخلات خلال فترة زمنية محددة " [1].

وتعرف كذلك "العلاقة بين المدخلات والمخرجات للنشاط الإنتاجي"[2]، أما حسب الاقتصادي الفرنسي Aftalion" إن الإنتاجية هي النسبة من الإنتاج الإجمالي المحض في وقت معبأ وعوامل الإنتاج المستخدمة"، كما تعرفها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD)بباريس على أنها "مدى استخدام الموارد طبقا لمقاييس معينة" [3]، ويعرفها Mark بأنها" كفاءة استخدام الموارد لتحقيق المخرجات"[4]، ويعرفهاMali بأنها" قياس مدى جودة تجميع الموارد في المؤسسات واستغلالها لتحقيق مجموعة مطلن النتائج"[5]

مما سبق يمكننا القول بان الإنتاجية " هي عملية تكوين من المخرجات بالاستخدام الفعال للموارد المتاحة من المدخلات خلال فترة زمنية محددة".

1 محمد أبدوي الحسن، **إدارة العمليات والإنتاج**، عمان، الأردن، دار المناهج والتوزيع، 2011، ص 117.

2 عبد الغفور حسن كنعان المعماري، **اقتصاديات الإنتاج الصناعي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2010، ص 24.

3 Productivity Measurement concepts, Paris, OEC August, 1955, P, 34.

4 Jeormea Mark," Productivity Measurement", in Jerome.M.Rosew(ed) Productivity prospects For Growth. New York: van Nostrand Rien hold company in American institute, Series, 1981, p55.

5 Paul Mali," Improving Total productivity"(New York, John Wileyand Sons 1978)p6.

2-2 طرق قياس الإنتاجية:

تتعدد طرق قياس الإنتاجية تبعا لمستوى القياس ونقصد بمستوى القياس هو هل يتم قياس الإنتاجية على مستوى المنظمة ككل أو يتم القياس على مستوى الوظائف والأنشطة الفرعية للقياس الجزئي، وبذلك يكون نوعان لمقاييس الإنتاجية هما قياس الإنتاجية الكلية والجزئية.[1]

- **قياس الإنتاجية الكلية:**

إن قياس الإنتاجية الكلية هو عبارة عن مؤشر واحد يعبر عن كفاءة المنظمة ككل وذلك عن طريق قسمة المخرجات على المدخلات. حيث أن حساب الإنتاجية الكلية قد يتم باستخدام كمية الإنتاج أو قيمة الإنتاج ولكن فيما يتعلق بالمدخلات فلا يمكن تجميع كميات العناصر المختلفة من المدخلات، إذ لابد أن تحسب الإنتاجية الكلية باستخدام قيمة عناصر المدخلات سواء كانت المخرجات يعبر عنها بالكمية أو النوعية. حيث تحسب الإنتاجية الكلية من خلال معيارين، معيار الكمية ومعيار القيم.

معيار الكمية:

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{كمية المخرجات (اجمالي عدد الوحدات المنتجة)}}{\text{اجمالي قيمة المدخلات المستخدمة (جميع عناصر المدخلات)}}$$

معيار القيمة:

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{اجمالي قيمة المخرجات}}{\text{اجمالي قيمة المدخلات المستخدمة (جميع عناصر المدخلات)}}$$

- **قياس الإنتاجية الجزئية:**

تعتمد على قياس مدى كفاءة استخدام عنصر واحد من عناصر المدخلات مثل إنتاجية رأس المال، العمالة ، وإنتاجية المواد...الخ ، إلا أنها توضح مدى مساهمة كل عنصر من عناصر المدخلات على ناتج العملية الإنتاجية والمخرجات النهائية.

- **قياس إنتاجية عنصر العمل:**

يعتبر هذا المقياس من أهم مقاييس الإنتاجية وأكثرها شيوعا وبشكل خاص على المستوى القومي وعلى مستوى الصناعة، يقصد من قياسها الوقوف على كفاءة استخدام عنصر العمل وتوجد مؤشرات كثيرة لقياس إنتاجية العمل مثل: [2]

1 محمد أبدوي الحسن، مرجع سابق، ص 119.

2 محمد توفيق ماني، **إدارة العمليات والإنتاج**، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1996، ص 31.

$$\textbf{إنتاجية العامل الواحد(إنتاج الفرد)}=\frac{\text{اجمالي المخرجات}(\text{كمية او قيمة})}{\text{اجمالي عدد العاملين}}$$

$$\textbf{إنتاجية عامل الإنتاج}=\frac{\text{اجمالي المخرجات}(\text{كمية او قيمة})}{\text{اجمالي عدد العاملين}}$$

$$\textbf{إنتاجية يوم عمل العامل}=\frac{\text{اجمالي المخرجات}(\text{كمية او قيمة})}{\text{إجمالي عدد أيام عمل العاملين}}$$

$$\textbf{إنتاجية ساعة عمل العامل}=\frac{\text{اجمالي المخرجات}(\text{كمية او قيمة})}{\text{اجمالي عدد ساعات عمل العمال}}$$

إنتاجية رأس المال: ويقصد بها إنتاجية الأصول الرأسمالية والأصول المتداولة، وتحسب بالطريقة التالية:

$$\textbf{إنتاجية عنصر رأس المال}=\frac{\text{المخرجات}}{\text{راس المال}}$$

إنتاجية عنصر المواد: يفيد قياس المواد في التحقق من حسن استخدام هذه المواد، وتحسب:

$$\textbf{إنتاجية المواد}=\frac{\text{المخرجات}}{\text{المستخدمة المواد}}$$

إنتاجية الآلات: وتشير إلى عدد الوحدات المنتجة وتحسب بالطريقة التالية:

$$\textbf{إنتاجية الآلات}=\frac{\text{المخرجات}}{\text{عددالآلات}}$$

إنتاجية عنصر الخدمات: يقصد بالخدمات المستلزمات الضرورية للإنتاج ومن أمثلتها الطاقة، الصيانة، النقل، المخازن، وتحسب بالطريقة التالية: [1]

$$\textbf{إنتاجية الخدمات}=\frac{\text{قيمة او كميةالانتاج}}{\text{قيمةالخدمات}}$$

2-3 الفرق بين الإنتاج والإنتاجية:

لقد حظي مفهوم الإنتاجية باهتمام متزايد وكبير من لدن كافة المختصين والباحثين في مختلف المجالات ،وعلى صعيد كافة المشروعات الإنتاجية والخدمية بشكل خاص،حتى كاد الأمر في هذا الصدد أن يكون خاضعا لمتغيرات الفلسفة الفكرية والاقتصادية،التي ينتمي إليها هذا الباحث أو ذاك ،إلا أن هذه التباينات في الآراء والمفاهيم لم تتعرض لمضمون الإجماع السائد للإنتاجية بشكل أساسي.

1 محمد توفيق ماني، مرجع سابق، ص31.

فالإنتاجية تمثل العلاقة بين المدخلات والمخرجات والعناصر المستخدمة في إنتاجها، أو هي عبارة عن النسبة بين المخرجات وبين المدخلات للعناصر الإنتاجية. ومن هنا يتضح بان التباين الوارد بخصوص تحديد مفهوم دقيق للإنتاجية لم يكن اختلافا في مضمون الاتفاق حول الإنتاجية وإنما في شكل الصيغ التي يتم فيها التعبير عنها، وغالبا ما يكون الإنتاج مرادفا للإنتاجية لدى الكثير من العاملين في هذا الميدان إلا أن الواقع العلمي يشير إلى أن هناك فرقا واضحا بين الإنتاج الذي يمثل الحصول على عوامل الإنتاج واستخدامها من اجل صناعة بضاعة معينة أو تقديم خدمة وبين الإنتاجية التي تمثل العلاقة القائمة بين المخرجات والمدخلات،إذ أن التوسع في استخدام العاملين أو المكائن أو المعدات أو المواد الأولية قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج إلا أن هذا الاعتبار قد لا يؤدي في ذات الوقت إلى ارتفاع في الإنتاجية .

خامسا: التوزيع

يعتبر التوزيع أحد العناصر الأربعة للمزيج التسويقي وهو لا يقل أهمية عنها، فعن طريقه يستطيع الزبون أن يتحصل على السلعة التي يريد في الوقت والمكان المناسبين، فالسلعة الجديدة والمتميزة وذات الخصائص الجذابة والمعلن عنها وذات السعر المناسب قد لا تحقق الهدف المرجو منها إذا لم تكن متاحة في المكان الملائم والوقت المناسب.

1- تعريف التوزيع:

شغلت مشكلة التوزيع الفكر الإنساني منذ العصور المبكرة من تاريخ البشرية، كما شغلت الفكر الاقتصادي منذ البدايات الأولى لتكوين علم الاقتصاد، حيث تمثل احد الركنين التي يقوم عليهما هذا العلم، بل أن الاقتصادي الشهير "ريكاردو" يرى أن المشكلة الرئيسية في علم الاقتصاد تنحصر في تحديد القوانين التي تنظم توزيع ما ينتجه المجتمع من طبقاته، وليس في طرق تنمية الثروة.

كما ينظر البعض إلى الخلاف بين المذاهب الاقتصادية على انه خلاف متعلق بالجوانب التوزيعية دون الجوانب الأخرى، وهو ما تنبه إليه "جون ستيوارت مل" حين اعتبر القوانين الإنتاج فنية ومطلقة ومحايدة، في حين أن قوانين التوزيع ذات طبيعة اجتماعية ونسبية تتوقف على العوامل التنظيمية.[1]

يعرف البعض التوزيع بأنه" توزيع الدخل القومي والثروة على القوى الإنتاج في المجتمع"[2]، و يعرفه البعض كذلك بأنه" تقسيم الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته" [3]، وعليه يمكن تعرف التوزيع بأنه الطريقة التي على أساسها تقسيم الثروة والدخل القوميين بين أفراد المجتمع وفئاته وقطاعاته، تبعا لأيديولوجية النظام الاقتصادي السائد وفي ظل القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع.

2- أهداف التوزيع:

يمكن إبراز أهداف التوزيع في النقاط التالية: [4]

---

1 مصطفى حسين الدباغ، **نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)**، رسالة دكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، حزيران، 2003، ص ص 17- 19.

2 هاشم إسماعيل محمد، **الاقتصاد التحليلي**، دار الجامعة المصرية، مصر، 1970، ص 349.

3 شيحة مصطفى رشدي، **علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999، ص 613.

4 Bertrand JP – Techniques commerciales et marketing – Berti édition Nantes – 1993 –p 18

مساعدة اقتراب المنتج من الزبون:

في بعض الأحيان يصعب على المنتج أن يكون متواجد في مختلف نقاط أو أماكن تواجد كافة الزبائن، وهذا ما يؤدي إلى التقليل أو الحد من إدراك هؤلاء الزبائن لحاجاتهم، لكن عن طريق مختلف الأنشطة التوزيعية يقترب المنتج أكثر فأكثر من الزبون رغم بعده الجغرافي والمكاني عنه، فأنشطة التوزيع تقرب المسافة وتوحد الصلة بين هذا المنتج والزبون.

- **ضمان تدفق وانسياب السلع:**

بعد أن يتعرف، وبعد أن يحدد المنتج كافة حاجات الزبائن المستهدفين عن طريق إجراء دراسة السوق، يعمل على توفير هذه الحاجات بشكل دائم ومستمر وإيصالها إلى هؤلاء الزبائن، ولا يتم ذلك إلا عن طريق القيام بمختلف الأنشطة التوزيعية، فالتوزيع إذن يضمن تدفق وانسياب السلع وحتى الخدمات إلى الزبائن في أحسن الظروف وفي الأوقات المناسبة والأماكن المحددة.

- **التقليص من عدد المبادلات:**

وأن وجود الوسطاء يؤدي إلى التقليل والتقليص من عدد المبادلات، لان الوسيط يتصل بالمنتج، ثم يتصل بالزبون وهذا ما يؤدي إلى التقليل من التكاليف والجهود من الطرفين. [1]

- **القضاء على المضاربة:**

إن قيام المنتجين والمؤسسات التوزيعية المتخصصة بالتوزيع بمختلف النشطة التوزيعية يؤدي إلى توفير السلع في مختلف أماكن تواجد الزبائن وفي الأوقات المناسبة، وذلك يؤدي إلى القضاء على المضاربة خاصة في حالة قلة السلع المتداولة.

- **توزيع الأخطار:**

إن قيام المنتج أو المؤسسات التوزيعية بمختلف الأنشطة التوزيعية يؤدي إلى إخراج السلع من مخازن المنتج إلى مخازن المؤسسات الوسطية وعلى رأسها متاجر الجملة، وبذلك فان المنتج يعمل على تقسيم التكاليف وكافة الأخطار المتعلقة بالسلعة بينه وبين باقي شبكة التوزيع، وهذا ما يؤدي إلى تعاون كل من المنتج وباقي شبكة التوزيع في تحمل المخاطر بتوزيع الأعباء.

1 P. Kotler et B. Dubois – op cit – p 497.

3- أبعاد مشكلة التوزيع:

تتعلق مشكلة التوزيع في صعوبة تحديد الطريقة المثلى لتقسيم الثروة والدخل القوميين على أفراد المجتمع وقطاعاته، نظرا للأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية والأخلاقية المتداخلة، ويمكن توضيح مشكلة التوزيع بأبعادها المتداخلة من خلال افتراض طرق مختلفة لتقسيم الثروة والدخل، تقوم كل منها على أبعاد ومسوغات معينة تختلف عن أخرى، وسنلخص الأبعاد التي تقوم عليها كل طريقة فيما يلي: [1]

- **المساواة في توزيع الثروة والدخل:**

تقضي هذه الطريقة بإحلال المساواة والقضاء على أغلب مظاهر التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، على أساس نظرة اجتماعية باعتبار أن كل فرد في المجتمع لا يتميز عن غيره بهذا الاعتبار، فتقتضي العدالة الاجتماعية القضاء على كل تمايز في التوزيع، خاصة وأن أكثر هذا التفاوت مصدره التفاوت في الملكية.

- **التفاوت في توزيع الثروة والدخل:**

وتقوم هذه الطريقة على البعد الفردي في التوزيع، وتقضي بإقرار الاختلاف في التوزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع مهما بلغ من فحش واتساع، على أساس نظرة فردية للمجتمع، باعتباره فردا متميزا عن غيره بمواهبه وثروته التي جمعها بجهده أو من عند أبائه، فتقتضي الكفاءة الإنتاجية أن تقدر التفاوت وإلا لغابت دوافع العمل لدى الفرد وما يترتب عن ذلك من نتائج على المجتمع ككل.

- **البعد الفردي والجماعي في توزيع الثروة:**

إن تبني البعد الجماعي في توزيع الثروة والدخل يعيق العملية الإنتاجية والعمل بصفة عامة لغياب الحوافز، وما لهذا الأمر من مترتبات على تطور المجتمع وتقدمه، كما أن اعتماد البعد الفردي في التوزيع تخل بالعدالة الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من تفاوت طبقي واستغلال للطبقة الضعيفة، فالتوفيق بين البعدين وخلق حالة من اتزان بين كفاءة الإنتاج والعدالة الاجتماعية ينتج عنه هذا البعد المزدوج في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع.

4- أنواع التوزيع:

لقد تباينت نظرة الاقتصاديين نحو أبعاد مشكلة التوزيع إلا أنهم استطاعوا أن يقسموا أنواع التوزيع إلى نوعين:

1 مصطفى حسين الدباغ، مرجع سابق، ص ص،20-22.

- **التوزيع الوظيفي:**

إن المقياس الأول الذي يعتمده الاقتصاديين لقياس الدخل هو التوزيع الوظيفي، والذي يقصد به توزيع عوائد عوامل الإنتاج، فهنا يتم توزيع الدخل على عوامل الإنتاج الأربعة(الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) حسب مساهمة كل عامل في العملية الإنتاجية، فيقتضي هذا النوع توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع الذين ساهموا في العملية الإنتاجية تبعا لمقدار ما يملكه وأهمية مساهمته فيها، حيث يتميز نصيب كل فرد في الدخل القومي عن الآخر بالنظر إلى مساهمة كل واحد في العملية الإنتاجية[1].

- **التوزيع الشخصي:**

يعتبر التوزيع الشخصي للدخل مقياسا للتوزيع شائعا لدى الاقتصاديين، فهو يوضح تقسيم للأفراد أو القطاع العائلي وإجمالي الدخل الذين يحصلون عليه، ولا يهم هنا مصدر دخل الأفراد، ويتم ترتيب أفراد المجتمع ترتيبا تصاعديا تبعا لدخولهم، ويقومون كذلك بتقسيم المجتمع إلى مجموعات وأحجام متميزة حسب الدخل، ثم يتم تحديد النسبة من الدخل القومي التي تستلمها كل مجموعة دخلية [2]، ففي في هذا النوع يتم توزيع الدخل على أفراد المجتمع بغض النظر عن مساهمة كل واحد في العملية الإنتاجية، فهو توزيع ذو طابع جماعي واجتماعي.

والى جانب هذين النوعين الرئيسيين للتوزيع،يمكن معالجة مشكلة التوزيع من زوايا اخرى،مثل[3]:

التوزيع القطاعي: وهذا النوع يتعلق بتوزيع الدخل بين القطاعات والمجموعات المهنية المختلفة.

التوزيع الجغرافي والإقليمي:وهذا التوزيع يتعلق بتقسيم الثروة والدخل بين مختلف المناطق داخل الاقتصاد الوطني.

التوزيع العرقي والجنسي:وهذا يتعلق بمشكلة عدم المساواة اي التفرقة بين الدخول بناء على اعتبارات عرقية أو نوعية ذكور و إناث،وهذا يعتبر نوع من التمييز العنصري.

التوزيع الدولي:ويتعلق هذا بمشكلة التخصص والتقسيم الدولي للعمل بين الدول المتقدمة والمتخلفة.

وعند كلامنا على التوزيع هنا،فانه يقصد به التوزيع الوظيفي وليس التوزيع الشخصي،ولا يعني ذلك أن التوزيع الشخصي ليس من اهتمامات الاقتصاديين،بل إن موضوع العدالة في توزيع الدخل يعتبر من الموضوعات التي تشغل رجال الاقتصاد كما تشغل رجال الفكر والسياسة،ولكن مثل هذا الموضوع له أبعاده الخاصة وله أدواته وسياساته التي تهتم دائما بالحد من التفاوت فيه،كما انه لا يمكن إنكار انه توجد علاقة ما تربط بين التوزيع الشخصي والتوزيع الوظيفي ،ويرجع السبب في هذه العلاقة إلى أن كل فرد في المجتمع عادة ما يغلب عليه نوع

1 بن جليلي رياض، **منهجية دالة التوزيع**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 47.

2 تودارو ميشيل، ترجمة حسني ومحمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2008،ص 200.

3 شيحة مصطفى رشدي ،**علم الاقتصاد من خلال التحليل** الجزئي،دارالجامعة الجديدة للنشر ،مص،1999،ص616-618.

معين من أنواع الأنشطة يشكل الجزء الأكبر من دخله وبناء على ذلك إذا ما تمتع هذا النشاط بعائد مرتفع فان الدخل الشخصي لهذا الفرد يكون مرتفعا،وإذا كان هذا النشاط يعطي عائدا منخفضا،فان الدخل الشخصي له سيكون منخفض [1].

5- توزيع العوائد على عوامل الإنتاج:

إن توزيع العوائد على عوامل الإنتاج هو تقسيم الدخل القومي بين أفراد المجتمع أو فئاته، الذين ساهموا في الإنتاج القومي حسب مساهمة كل فرد أو فئة، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، ولقد أطلع الاقتصاديون على هذا النوع من التوزيع العديد من التسميات، فقد أطلق عليه الكلاسيكيون"نظرية التوزيع"، ثم شاعت في نهاية القرن التاسع عشر تسمية "نظرية أثمان عناصر الإنتاج"[2]. وقد حدد الاقتصاديون أربعة أنواع من العوائد تقابل الأنواع الأربع لعوامل الإنتاج، فالريع عائد الأرض، والأجر عائد العمل، والفائدة عائد رأس المال، والربح عائد التنظيم، وسنبين مدلول كل نوع في ما يلي:

- **الريع:**

لقد عرف "دافيد ريكاردو" الريع بأنه "ذلك المال الذي يدفع لملاك الأراضي الزراعية مقابل الحصول على حقوق استغلالها" [3]، فقد نتج الريع من كون الأرض الزراعية تمتلك وتمثل قيمة استعمال عالية من جهة، وتمتاز بالندرة من جهة أخرى، قد كتب "دافيد ريكاردو" في هذا الصدد انه" عندما تستقر جماعة اجتماعية لأول مرة في منطقة ما، حيث الأراضي الصالحة للزراعة شاسعة ومتوفرة بكثرة، فإنه يكفي استغلال جزء صغير منها لتلبية احتياجات الجماعة، وهذا الاستغلال لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وفي هذه الحالة لا يمكن الحديث عن وجود ريع، لأنه ما من أحد من أفراد الجماعة سيقوم بشراء حقوق استغلال لأراضي مملوكة في حين يوجد الكثير منها بلا مالك[4].

إن الزيادة التي تحدث في ريع الأرض تعد دليلا على صفة النذرة في الطبيعة ،فبينما تعتبر إنتاجية الأرض مظهرا لسخاء الطبيعة،إلا أن قصور العرض الكلي للأراضي الصالحة للزراعة عن الطلب يعتبر مظهرا لشح الطبيعة،والأرض تختلف في خصوبتها أو موقعها من الأسواق،ومن ثم تختلف في الريع الذي تحصل عليه،وتعرف نظرية ريكاردو في هذا الخصوص بنظرية الريع التفاضلي أو الريع الفرقي،حيث انه تنشا عن الفروق في الكفاءة

1 سامي السيد،**مبادئ الاقتصاد**،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،مصر ،2018،ص 163

2 مصطفى حسين الدباغ، مرجع سابق، ص 38.

3 Goumeziane Smail, **Le pouvoir des rentiers**, Edition EDY2000, Alger, L'Algerie, 2003 ;p.37.

4 Lahouari Addi, Etat et pouvoir :approche méthodologique et sociologique, Edition ENAL, Alger, L'Algerie, 1991 ,p 55.

الإنتاجية واختلاف الخصوبة بين وحدات الأرض المختلفة التي تدخل في العملية الزراعية نتيجة زيادة السكان،وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات الزراعية،ومن ثم ارتفاع ثمن تلك المنتجات .

- **الأجر:**

يختلف مفهوم وطبيعة الأجر بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، وذلك لكون الأجور تشكل جزءا هاما في نظرية التوزيع المرتبطة بالملكية عناصر الإنتاج المختلفة المرتكزة على الملكية الفردية في النظام الرأسمالي فيما تبرز الملكية العامة في النظام الاشتراكي، ومن ثم كان لابد من وجود اختلاف في مفهوم الأجر. فقد عرف الأجر بأنه " ثمن العمل أو المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا العامل، وهي بالنسبة للعامل تمثل الدخل الذي يحصل عليه مقابل ما يبذله من مجهود في فترة زمنية معينة لحساب صاحب العمل "[1]، كما عرف بأنه "نصيب الفرد من الدخل القومي، ويتحدد بما يضمن مستوى من الحياة اللائقة طبقا للمحتوى الاقتصادي والحضاري للمجتمع، ويتفاوت بين الأفراد بما يسهم به كل فرد في تكوين الدخل القومي"[2]. والتطرق إلى مفهوم الأجر لا يكتمل دون التعرض لأشكاله، فنفرق بين الأجر النقدي وهو المقابل النقدي لقيمة العمل الذي يقوم به الفرد، والأجر العيني وهو المقابل غير مادي يظهر في شكل خدمات يقدمها صاحب العمل للعامل كالمواصلات والرعاية الطبية وغيرها، والأجر الشخصي ويتخذ ثلاث أشكال أجر الزمن، أجر الوحدات واجر المكافأة[3] .

إن الأجر كثمن يدفع مقابل خدمة عنصر العمل،فإن ذلك يجعل منه ميزة خاصة،يرجع ذلك إلى أن العمل سلعة إنسانية وليست موضوعية،ولذلك لا يجب أن تخضع لنفس المعايير التي تخضع لها السلع الأخرى غير المتصلة بشخصية الإنسان،فالعمل يمثل فرصة العامل الوحيدة في الحياة،لان الأجر هو دخل العامل وربما يكون هو الدخل الوحيد له،وبالتالي فالأجر هو ثمن للعمل باعتباره عنصرا من عناصر الإنتاج،وهو دخل للعامل باعتباره فردا في المجتمع .

- **الفائدة:**

تعددت آراء وكتابات رجال الاقتصاد حول تحديد دقيق لمفهوم الفائدة، وبالرغم من تعدد هذه الآراء غلا أن جوهرها ذا مضمون واحد، فقد عرفه "آدم سميث" بأنه "ثمن لاستخدام رأس المال الناتج عن تضحية (ادخارية)

1 عبد الباقي صلاح، **إدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 359.

2 الشطا حماد محمد، **النظرية العامة للأجور والمرتبات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص14.

3 البراوي راشد، **الموسوعة الاقتصادية**، دار النهضة العربية، مصر، 1997، ص 18.

حقيقية" [1]، كما عرفه "ريكاردو" بأنه " التعويض الذي يدفعه المقترض عن الربح الذي كان يمكن أن يحققه باستثمار ماله" [2]، والفائدة عند "كينز" هي " ثمن التنازل عن السيولة، أو ثمن عدم الاكتناز، فهي الثمن الذي يجب دفعه لحاملي الأموال للتنازل عن الأصول السائلة في صورة نقدية أو الحصول على أصول أخرى تحمل مخاطر أكبر"[3].

- **الربح:**

الربح عند الاقتصاديين هو العائد الذي يحصل عليه المنظم من المشروع باعتباره أحد عوامل الإنتاج، وذلك بعد اقتطاعه لعوائد عوامل الإنتاج الأخرى، ويلاحظ أن الربح يختلف عن باقي أثمان خدمات عوامل الإنتاج. ومنها أن الربح غير ثابت بل يتعرض لتقلبات كثيرة ترجع إلى ظروف إنتاج السلع وتكلفتها وظروف العرض والطلب وظروف الأسواق.

فالربح هو العائد الصافي أو الدخل المنظم ،الذي ينجح في جعل تكاليفه الكلية اقل من إيراده الكلي،وقد عد الاقتصاديون الربح مكافأة للمخاطر التي تحيط برأس المال المستثمر،إذ هو نوع من أنواع التكاليف المعتاد تقديرها مقدما،أما الربح كعائد فانه يعد مدفوعا متبقيا،ومن المحتمل أن يكون سالبا.

والربح بالمعني المحاسبي فهو نصيب أصحاب رؤوس الأموال فهو إيراد يحصل عليه صاحب المشروع بعد سداد كافة نفقات الإنتاج أي بعد الوفاء بأثمان عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية على أساس تعاقدي بالإضافة إلى الالتزامات الأخرى من ضرائب وتأمينات وغيرها من النفقات الضمنية .

وهناك عدة نظريات لتفسير الربح بعضها يأخذ بالاعتبار الشخصي للمنظم وتصرفاته،والبعض الأخر يأخذ بالاعتبار الموضوعي أي بالالتجاء إلى الوسط أو البيئة الاقتصادية.والربح يعتبر عنصرا من عناصر الفائض الاقتصادي،فالريع يحصل عليه مالك الأرض دون أن يساهم في العملية الإنتاجية ،كما أن الفائدة يحصل عليها الرأسمالي لمجرد قيامه بإقراض رؤوس أمواله،أما الربح فيستحقه المنظم كنصيب مساهمته في العملية الإنتاجية واحتمال تعرضه لخسارة،ويختلف الربح عن الريع والفائدة والأجر من عدة نواحي:

- أن الريع والفائدة والأجر يتمتعون بالثبات النسبي بصورة اكبر من الربح،نظرا لكون الربح يرتبط بصورة أساسية بتوقعات المنظم وكلها أمور مستقبلية قد تصيب أو تخطئ وفقا لأي ظروف طارئة أو لخطا في

1 حربي محمد وعريقات موسى، **مبادئ الاقتصاد**: التحليل الكلي، دار وائل للنشر ، الأردن، 2006،ص 110.

2 بلعزوز بن علي،**أثر سياسة تعديل سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2004،ص 36.

3 البيلاوي حازم، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997، ص 145.

التوقعات أضف إلى ذلك أنه إذا كانت جميع عناصر الفائض الاقتصادي تتأثر بتغيرات الأثمان،فان تأثر الربح بها يكون مباشرا وبصورة اكبر من عنصري الريع والفائدة .

- أن كلا من الريع والفائدة والأجر تمثل مبالغ متفق عليها ابتداء،أما الربح فهو غير محدد سلفا ولكن يترك تحديده للواقع،ومن تم يخضع للتغيرات التي قد تطرأ في نتيجة العملية الإنتاجية والتسويقية،ولذلك فهو أكثر عرضة للتقلبات وفقا للظروف الاقتصادية أي انه مرآة للحالة الاقتصادية عموما .

سادسا: الاستهلاك

1- تعريف الاستهلاك:

عرف الاستهلاك تطورات نظرية هامة بفضل علماء الاقتصاد وأبرز من وظف هذا المصطلح في نظريته "كينز"، الذي وضع أسس النظام الاقتصادي الجديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 في كتابه المشهور" النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود"، حيث اتبع الاقتصاديون نهجه في دراساتهم من خلال التركيز على توزيع الدخل الوطني بين الاستهلاك من جهة وبين الادخار من جهة أخرى.

- يعرف الاستهلاك بأنه ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية، التي تشبع الحاجة وتحقق المنفعة، ويشكل الإنفاق الاستهلاكي الجزء الأكبر من الإنفاق الكلي على السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي[1].
- وقد عرفه قاموس علم الاقتصاد بأنه: "عملية إتلاف السلع والخدمات بعد إشباع حاجيات الأشخاص من هذه السلع والخدمات".[2]
- يقصد به كذلك بأنه"استخدام السلع والخدمات بغرض إشباع الحاجات المتعلقة بالأفراد، فهو الاستخدام النهائي للسلع والخدمات".[3]
- كما يقصد بالاستهلاك الطلب الاستهلاكي الجاري للقطاع العائلي على المنتجات النهائية من السلع والخدمات.[4]

يعتبر الاستهلاك المحرك الرئيسي للعملية الإنتاجية وفي تحريك العجلة الاقتصادية، إذ أن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات.

2- أنواع الاستهلاك:

يمكن أن نميز بين عدة أنواع من الاستهلاك، وذلك على أساس معايير أوتصنيفات يعتمد عليها، ومن هذه الأنواع:

---

1 محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي- الجزئي والكلي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009،ص 201.

2 Alain Cotta, Dictionnaire de Science Economique, Maison Mame, France, 3ème èdition, 1968- 1975, pp : 123-124.

3 نوري نظام محمد وآخرون، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2007،ص 16.

4 طلعت الدمرداش، **مبادئ في الاقتصاد**، مكتبة القدس، مصر، 2005،ص،229.

2-1 الاستهلاك النهائي(الشخصي) والاستهلاك الوسيط (الإنتاجي):

يأخذ هذا النوع على أساس الغرض من الاستهلاك، فالاستهلاك النهائي أو الشخصي يشتمل على الاستهلاك المرتبط بالأفراد والهيئات المختلفة، الذين يقومون بشراء السلع من أجل استخدامها الشخصي، بينما الاستهلاك الوسيط أو الإنتاجي يرتبط باستهلاك الوحدات الإنتاجية للسلع والخدمات في عملية الإنتاج. [1]

2-2 الاستهلاك الخاص(الفردي) والاستهلاك العام (الجماعي):

يمكن تقسيم الاستهلاك حسب الجهة المستهلكة، فيعرف الاستهلاك الخاص أّو الفردي بأنه عملية استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد والعائلات، وهو الذي يكون عن طريق الإنفاق الشخصي، كالمأكل، المشرب، الملبس....الخ، أما الاستهلاك العام أو الجماعي فهو الذي تقوم به الهيئات والوحدات الحكومية وشبه الحكومية المختلفة، ويكون الإنفاق عليه من طرف الدولة، كاستعمال الطرقات، المؤسسات التعليمية، المستشفيات....الخ.

2-3 الاستهلاك السوقي والاستهلاك الذاتي:

يعتمد هذا النوع على مصدر السلع والخدمات المستهلكة، إن كان من السوق فيسمى بالاستهلاك السوقي أو النقدي، وإن كان داخل الوحدة المنتجة فيسمى الاستهلاك الذاتي، في الاستهلاك السوقي تكون عملية استخدام السلع والخدمات لإشباع الحاجات عن طريق شراءها من الأسواق مقابل مبالغ نقدية، بينما الاستهلاك الذاتي تكون عن طريق استهلاك جزء من إنتاج الوحدة المنتجة قصد تلبية حاجياتها.

2-4 الاستهلاك السلعي والاستهلاك الخدماتي:

يعتمد هذا النوع على نوعية الشيء المستهلك، أي سلعة كانت أم خدمة، فالاستهلاك السلعي يعرف بأنه استخدام لما له وجود مادي، مثل السكر والحليب لإشباع حاجات الفرد من الغذاء، أو استخدام الملابس أو الطاقة وغيرها من مجموعة السلع، أما الاستهلاك الخدماتي فيعرف بأنه استخدام ما ليس له وجود مادي مثل النقل، العلاج، والتعليم وغيرها من الخدمات.

3- دالة الاستهلاك عند كينز:

يعتبر العالم الاقتصادي "كينز" هو أول من أثبت العلاقة القائمة بين الإنفاق الاستهلاكي الحالي والدخل الحالي، إذ ذكر أن الاستهلاك الحالي هو دالة ثابتة للدخل، وكان تحليله مقتصرا على الأجل القصير جاعلا التكنولوجيا وأذواق المستهلكين وتركيبهم الاجتماعي أمورا ثابتة. وقد نص "كينز" على انه إذا زاد الدخل يزيد الاستهلاك

1 ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران، عمان، 1999، ص ص16.

أيضا، بحيث الزيادة التي تحصل في الدخل أكبر من الزيادة في الاستهلاك، أي أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل طردية ولكن غير نسبية.[1]

وقد ناقش "كينز" الاستهلاك من خلال ما يعرف بدالة الاستهلاك، والتي يقصد بها العلاقة الدالية بين الاستهلاك الكلي من جهة ومستوى الدخل المتاح من جهة أخرى، وتفسر هذه الدالة كيف أن الاستهلاك يتغير بتغير الدخل، فمن المفترض أن لكل مستوى من مستويات الدخل مستوى من الدخل يتغير طرديا مع التغير الذي يحدث في الدخل لا ينفق على الاستهلاك ويبقى على صورة مدخرات.

ويمكن كتابة دالة الاستهلاك على النحو الأتي :

$$C= f(y)$$

حيث:

C: الاستهلاك

Y: الدخل الشخصي المتاح

وتشير المعادلة إلى أن الاستهلاك يعتمد على الدخل المتاح، فالاستهلاك عامل متغير تابع، والدخل عامل مستقر، كما يمكن التعبير عن هذه الدالة على شكل معادلة كالتالي:

$$C = c_0+c_1 Y$$

حيث:

C: الاستهلاك الشخصي

c_0: الاستهلاك الثابت مهما كان مستوى الدخل(مستقل عن الدخل)

$c_1 Y$: الاستهلاك المتغير وهو الذي يتغير مع تغير الدخل (مرتبط بالدخل)

c : الميل الحدي للاستهلاك، وهو نسبة تغير الاستهلاك من التغير في الدخل

y:الدخل الشخصي المتاح

إن أهم فرضيات دالة الاستهلاك الكينزية، يمكن توضيحها فيما يلي:

- إن دالة الاستهلاك ثابتة ومستقرة في المدى القصير، وأي تغير يحدث لها نتيجة للتغير في الدخل، والعلاقة بين الدخل والاستهلاك طردية.

1 Ofwana. A. : An Estimation of the Consumption Function For Kenya Using Keynes, Absolute Income Hypothesis for the period 1992 – 2001, Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences, 4 (1), 2013, p103- 105.

- إن الميل الحدي للاستهلاك $MPC=\frac{\Delta c}{\Delta y}=c_1$ موجب أقل من واحد، $(0< MPC <1)$، ونستنتج من ذلك : إذا كان $MPC=1$ بمعنى أن الدخل ينفق جميعه على الاستهلاك دون ان يخصص جزء منه للادخار، وهذا مستبعد عند كينز.
- الميل المتوسط للاستهلاك $APC=\frac{c}{y}$،والذي يمثل نسبة الاستهلاك من الدخل،يتناقص مع كل زيادة في الدخل.
- أن الميل الحدي للاستهلاك يكون اقل من الميل المتوسط للاستهلاك، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

$$APC=\frac{C}{Yd}=\frac{c_0+c_1Y^d}{Y^d}=\frac{c_0}{Y^d}+c_1=MPC+c1$$

والشكل التالي، يبن دالة الاستهلاك عند كينز.

الشكل رقم(06): دالة الاستهلاك عند كينز

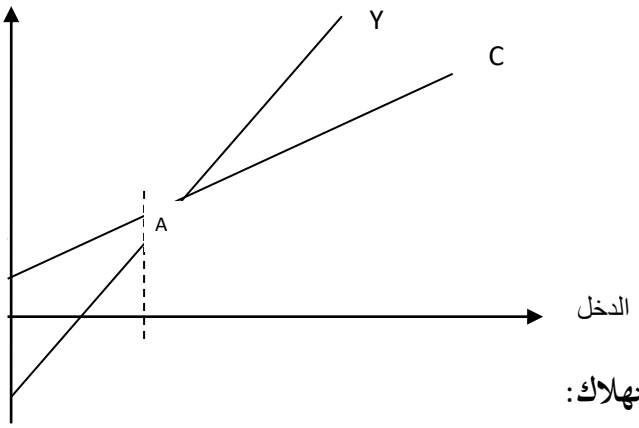

4- فرضيات(نظريات) الاستهلاك:

توجد العديد من النظريات التي حاولت دراسة العلاقة بين الاستهلاك والدخل، من اجل التوفيق بين النتائج التي خرجت بها دالة الاستهلاك في الأجل القصير والأجل الطويل، ومن ثمة معرفة العلاقة بين الدخل والاستهلاك.

- **فرضية الدخل المطلق:**

تقول فرضية الدخل المطلق بان دالة الاستهلاك تنتقل من مكانها الأصلي إلى أعلى أي إلى C2 أو إلى أسفل أي إلى C3. ويعود ذلك إلى أسباب موضوعية غير دخلية تؤدي إلى هذا الانتقال وهذا ما فسره الاقتصاديان "سميزيس" Smithies،و"توبن " Tobin: [1]

1 بني أحمد عامر علي سليمان، **تقدير دالة الاستهلاك الخاص في الاردن1980– 2013**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2015، ص 8- 12.

يرى" سميزيس "إن هناك ثلاثة أسباب لانتقال دالة الاستهلاك، وهي درجة التحضر(الهجرة من الريف إلى المدينة)، وإنتاج سلع استهلاكية جديدة (خاصة مع وجود وسائل الدعاية والإعلان الكافية)، وتغير فئات العمر السكاني. كما يرى أيضا انه من خلال انتقال دالة الاستهلاك في الفترة القصيرة بسبب العوامل السابقة تنشأ دالة الاستهلاك في المدى الطويل والتي تبدأ من نقطة الأصل وأسفل خط 45°.

أما "توبن" فيقول أن هناك عامل واحد فقط هو الذي يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى وهو ثروة. ويقصد بها جميع الأصول التي يمتلكها الأفراد، والثروة تختلف عن الدخل كما نعلم، فتوبن يرى أنه كلما زادت الثروة زاد الاستهلاك إلى أعلى في المدى القصير تنشأ دالة الاستهلاك في المدى الطويل مبتدئة من نقطة الأصل كما ذكر "سميزيس". إذا تركز نظرية الدخل المطلق على أن العلاقة الأساسية بين الدخل المطلق والاستهلاك هي في المدى القصير. أما المدى الطويل فيمكن أن تكون دالة الاستهلاك غير موجودة أصلا في حالة واحدة هي حالة عدم حدوث أي عامل من العوامل السابق ذكرها، أي عدم انتقال دالة الاستهلاك في المدى القصير إلى أعلى.

الشكل رقم (07):

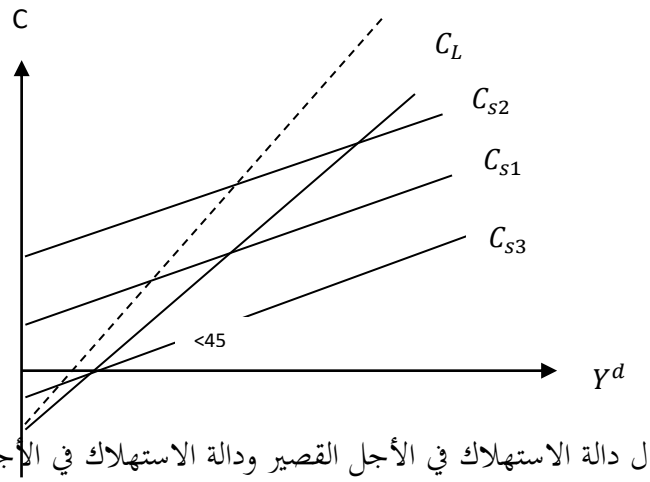

انتقال دالة الاستهلاك في الأجل القصير ودالة الاستهلاك في الأجل الطويل

- **فرضية الدخل النسبي:**

قدم "ديزنبري" نظريته هذه من اجل التفرقة بين دالة الاستهلاك في الأجل القصير وفي الأجل الطويل، ومفاد هذه النظرية أن العلاقة الأساسية بين الدخل والاستهلاك هي علاقة تناسبية، فإذا ارتفع الدخل وبقي توزيعه ثابت فان الاستهلاك سيزيد كنسبة من الدخل، والسلوك الاستهلاكي للفرد يعتمد على السلوك الاستهلاكي للآخرين فعندما يزداد الدخل المطلق بنفس النسبة فان المركز النسبي للأفراد في سلم توزيع الدخل سيبقى على حاله، وان

الدخل النسبي لهم سيبقى ثابت على الرغم من أن الزيادة في الدخل المطلق، كون الأفراد سيستمرون في إنفاق جزء من دخلهم الإضافي على الاستهلاك والذي حصلوا عليه في الماضي قبل الزيادة[1].

- **نظرية الدخل الدائم:**

صاغ هذه النظرية "ملتون فريدمان"، وجاءت لتحل مشكلة التناسب بين الاستهلاك والدخل المتاح فيرى "فريدمان" أن استهلاك العائلة في سنة ما يعتمد على الدخل المتحقق في تلك السنة، أي يعتمد على الدخل الذي تعتبره العائلة دخلها الدائم، فهذا الأخير هو مستوى الدخل الذي يكون المستهلكون سلوكهم[2] .

- **نظرية دورة الحياة:**

لقد توصل "فرانكو مودجلياني" إلى نظرية تقوم على أساس أن استهلاك الأفراد يتحدد أساسا بعوامل طويلة الأجل وبصفة خاصة الدخل المتوقع الحصول عليه خلال حياتهم، ووفقا لهذه النظرية عن دورة حياة الدخل فان الأفراد يحاولون العمل على استقرار إنفاقهم الاستهلاكي من خلال المقارنة بالشكل العادي لدخلهم خلال حياتهم[3].

5- العوامل المؤثرة في الاستهلاك:

يرى "كينز" أن هناك عوامل رئيسية تؤدي إلى ميل الأفراد إلى الإقلاع عن الإنفاق من دخولهم لقد صنف هذه العوامل إلى:

5-1 العوامل الذاتية:

تمثل وجهة نظر شخصية بحتة نحو الاستهلاك تؤدي إلى ميل الأفراد لأقل مستوى من الإنفاق، وقد تم تحديد أهم هذه العوامل إلى:

- تكوين الاحتياطي الطارئ وغير المتوقع.
- إيجاد ظروف أمثل في المستقبل،وذلك عند بلوغ الفرد سن معينة أو من أجل تعليم أفراد أسرته وما شابه ذلك.
- التمتع باستهلاك حقيقي أكبر في المستقبل والرغبة في العيش في مستوى أفضل.
- الادخار لتحقيق غايات المضاربة والمتاجرة.
- تكوين ثروة لمن بعده.
- الاستجابة لمجرد عاطفة البخل أو الشعور باستثمار لا مبرر له إزاء كل إنفاق.

---

1 الوادي محمود حسين، **الاقتصاد التحليلي**، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر 1989، ص294.

2 بن قانة إسماعيل، نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري للفترة الزمنية بين 1970 – 2009، أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد، جامعة الجزائر3، 2013، ص8.

3 جوراتين جيمس وآخرون، ترجمة عبد الرحمان عبد الفتاح، **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1988، ص250.

2-5 العوامل الموضوعية:

وتمثل الحقائق الموضوعية عن المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، والتي تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى اليسار فينتج عن ذلك زيادة في الاستهلاك، أو انتقالها إلى اليمين فيؤدي ذلك الى انخفاض الاستهلاك، وأهم هذه العوامل ما يلي: [1]

- **الثروة:**

تعرف الثروة على انها جميع ممتلكات الأفراد من الأموال المالية والعقارية، فعند زيادة الثروة نجد أن الاستهلاك يزيد حتى وان لم يتغير الدخل، أي أن الفرد سينفق أكثر من السابق وهذا بدوره يؤدي إلى انتقال منحنى الاستهلاك والعكس صحيح في حالة انخفاض الثروة.

- **الدخل:**

إذ يلعب الدخل دورا مهما في تحديد استهلاك الأفراد، فبزيادته يزداد الاستهلاك والعكس صحيح، فأصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة يمضون وقتا أكبر في عناصر الاستهلاك الشخصية في المنازل والملابس والتعليم، بينما الأكثر دخلا ينفقونه على السيارات والديكورات والترفيه.

- **مستوى الأسعار:**

يعتبر مستوى الأسعار من العوامل المؤثرة بشكل كبير على حجم الاستهلاك، فكلما ارتفعت الأسعار دون ارتفاع لدخول الأفراد النقدية ستنخفض الدخول الحقيقية، ومن ثم ينخفض الاستهلاك. أما إذا انخفضت الأسعار مع بقاء دخول الأفراد النقدية على حالها فسترتفع الدخول الحقيقية، ويزيد الاستهلاك.

ويمكننا هنا أن نشير إلى ما يعرف بخداع النقود الذي يحدث عندما ترتفع دخول الأفراد النقدية فيزيدون استهلاكهم (تحت تأثير وهم النقود) دون مراعاة للارتفاع الحاصل بالأسعار، أي أنهم يقومون بزيادة استهلاكهم رغم أن دخولهم الحقيقية لم ترتفع.

- **معدل الفائدة:**

اعتقد أصحاب النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة العامل الأساسي المشجع على الادخار، وبالتالي يؤدي إلى التقليل من حجم الاستهلاك،في حين شكك كينز وغيره من الاقتصاديين في رأي أصحاب النظرية الكلاسيكية في شكل وحجم تأثير سعر الفائدة على الاستهلاك،حيث اعتبروا أن سعر الفائدة قد يكون له تأثير معاكس،أي له تأثير معاكس،أي له تأثير سلبي على الادخار،فعند مستويات الفائدة المرتفعة يجد الفرد نفسه محققا

1 داود حسام علي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة، الأردن، 2010، ص ص، 114-115.

لعائد أكبر من مدخراته، فيتمكن من ادخار جزء أقل،ليستمتع باستهلاك جزء أكبر من الدخل.وبالتالي فالعلاقة بين الاستهلاك وسعر الفائدة هي علاقة غير واضحة، غالبا ما تكون العلاقة عكسية،لكن في حالات ربما تكون طردية.

- **التوقعات:**

تؤثر التوقعات والتنبؤات الخاصة والأسعار والثروة على معدلات الاستهلاك، فإذا توقع الفرد زيادة في دخله فانه يقوم بشراء كميات اكبر من السلع والخدمات على اعتبار ما سيحصل عليه في المستقبل، ورغم أن الدخل الحالي لم يتغير بعد، وهذا يعني أن منحنى الاستهلاك قد انتقل إلى الأعلى، وبشكل عام كلما كانت التوقعات متفائلة حول الدخل والثروة كلما ازداد الاستهلاك عند الأفراد، والعكس صحيح فالتوقعات المتشائمة تدعو إلى تقليل الاستهلاك والميل أكثر نحو الادخار.

3-5 الآثار الديموغرافية والعوامل الاجتماعية:

مما لا شك فيه أن الزيادة السكانية بشكل عام تعني زيادة الإقبال على الاستهلاك، وذلك لان البعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية بل يتعدى إلى التوزيع العمري للسكان،والبعد التعليمي والثقافي وغيرها، ومن هنا فان كانت الزيادة السكانية تعني زيادة الاستهلاك ، إلا أن التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي لم يخلق أنماطا استهلاكية متنوعة ومتجددة باستمرار مما يعني زيادة حجم الاستهلاك مثلا في المجتمعات التي ترتفع بها فئة الشباب ذات المستوى التعليمي المرتفع والثقافي المتفتح، وخاصة في الأنماط الاستهلاكية التي ترتبط بالتطور والحداثة والانفتاح على المجتمعات الأخرى.

- **الضرائب:**

تعتبر الضرائب من بين أدوات السياسة المالية المهمة للدولة، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية،السياسية والاجتماعية، والتي من بينها التأثير في سياستي الطلب والعرض في السوق، وذلك بالتأثير في مقدار الدخل المتاح للتصرف، والذي سيوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي والادخاري، وبالتالي كلما كانت معدلات الضرائب مرتفعة كلما أثر ذلك سلبا في دخول الأفراد، ثم في حجم الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، وبالتالي زيادة حجم الادخار العام للدولة، لكن إذا ما تم توجيهها للإنفاق العام على السلع والخدمات، فانه سيحصل زيادة في الاستهلاك الذي يحدثه إنفاق الدولة.

- **السياسة المالية:**

يقصد بالسياسة المالية تلك الإجراءات التي تتبعها الدولة للتأثير على عرض النقود وسرعة تداولها، فيفترض "كينز" أن السياسة المالية من جانب الحكومة تؤدي إلى توزيع الدخل مما يؤثر على الاستهلاك، فان سياسة الدين العام تؤثر على الاستهلاك من خلال تأثيرها على الدخل الحقيقي والدخل النقدي.

- **العادات والتقاليد:**

هي مجموعة السلوكيات والممارسات والمظاهر المكتسبة التي تنشأ في ظل العلاقات الاجتماعية المتشكلة بين الأفراد والجماعات والفئات عبر السنين، فهناك شعوب تكثر من أكل اللحوم والأسماك مثلا، وهناك شعوب أخرى تتغذى على المنتجات النباتية في الدرجة الأولى، وأخرى تنفق نسبة كبيرة من الدخل على تدفئة المنازل بسبب الطقس البارد...الخ، ومن المعتقد أن هذه العادات الاستهلاكية لدى كل شعب من الشعوب المستقرة إلى درجة كبيرة ولا تتغير مع الزمن إلا تغيرا طفيفا، لذلك فالعادات الاستهلاكية المتباينة تجعل الميل إلى الاستهلاك مختلفا من مجتمع إلى آخر، وتجعل التركيبة السلعية للاستهلاك مختلفة أيضا من مجتمع إلى آخر.

- **التقليد والمحاكاة:**

يعتبر عامل التقليد والمحاكاة من العوامل المهمة ذات التأثير في أنماط الاستهلاك، حيث يتأثر السلوك الاستهلاكي للأفراد أو للمجتمع ككل، من خلال تقليد غيرهم من الأفراد والمجتمعات الأخرى في بعض أنماطهم الاستهلاكية، خاصة الطبقة الغنية في مجتمع ما تميل إلى تقليد المجتمعات المتقدمة، وهكذا الطبقة الفقيرة تميل إلى تقليد ومحاكاة الأنماط الاستهلاكية للطبقة الغنية، وربما قد يلجأ البعض إلى شراء السلع التي لم يعتاد استخدامها، رغبة في تقليد ومحاكاة غيره.

بالإضافة إلى ما ذكر،هناك عوامل أخرى لها تأثير كذلك في حجم ونوع الاستهلاك لدى أفراد المجتمع،منها عوامل اجتماعية أخرى إلى جانب ما ذكر سابقا،كالعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان،كذلك المعتقد الديني له تأثير في أنماط الاستهلاك،فالدين الإسلامي مثلا يحرم استهلاك بعض أنواع السلع،وكذلك يحث على الاقتصاد في النفقة ،وعدم التبذير والإسراف في الاستهلاك،أيضا وسائل الإعلام المختلفة المكتوبة والمقروءة والمرئية وما تنقله من أنماط استهلاكية من مجتمعات مختلفة،وكذلك الأشكال المختلفة للدعاية والإشهار لمختلف السلع وما له من تأثير على السلوك الاستهلاكي،كذلك العوامل السياسية المتمثلة في الاستقرار السياسي وتأثيره الايجابي على مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية،الأمر الذي ينعكس إيجابا على حجم الاستهلاك.

سابعا: الادخار

يعتبر الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو متغير اقتصادي يتلقى اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين في مختلف أبحاثهم العلمية، وصناع القرار في مختلف أنحاء العالم، حيث يرتبط بالاستهلاك من جهة وبالاستثمار من جهة أخرى، وهو يعتبر مؤشر اقتصادي هام، إذ يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1- تعريف الادخار:

يعرف "كينز" الادخار بأنه :"يعتبر متغير متبقي أي ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد أن يستهلك الأفراد ما يرغبون فيه"[1].

الادخار لدى الكلاسيكيين:" هو عبارة عن اقتطاع جزء من الدخل والامتناع عن استهلاكه لغرض استثماره بهدف الحصول على عائد"[2].

و يعرف الادخار بأنه: "ذلك الجزء من دخل الإنفاق الذي لم يستهلك"[3] ، وعليه فان الدخل المتاح يمثل مجموع الدخول التي تتاح لأفراد القطاع العائلي، ويتم توجيه الجزء الأكبر منه للإنفاق الاستهلاكي، بينما يتجه الجزء المتبقي للادخار، أي أن الاستهلاك والادخار يرتبطان بعلاقة طردية في حالة تغير الدخل المتاح، بينما يرتبطان بعلاقة عكسية في حالة ثبات الدخل المتاح.

ويعرف الادخار كذلك بأنه: "ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز، وبمعنى آخر هو الفرق بين الدخل والإنفاق الجاري بفرض عدم وجود اكتناز".[4]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الادخار هو عبارة الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري على السلع والخدمات الاستهلاكية خلال فترة زمنية معينة.

2- أنواع الادخار:

للادخار العديد من الأنواع، وذلك من خلال عدة معايير، يمكن ذكرها فيما يلي:

1 حسن عبد الرحمان العمر وآخرون، **محددات الادخار العائلي في الأردن**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد5، العدد1، الجامعة الأردنية، 2018، ص42.

2 دريد كمال آل شيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 14.

3 بول آ. ساموبلسون، ويليام د. نوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة: هشام عبد الله، ط2، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص458.

4 طارق عبد الفتاح الشريعي، **مبادئ علم الاقتصاد**، مؤسسة حورس الدولية، للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص259.

2-1 حسب طبيعة التكوين:

يمكن ان نميز من حيث طبيعة تكوين الادخار بين نوعين من الادخار،وهما الادخار الإجباري والادخار الاختياري.

- **الادخار الإجباري:** هو الادخار الذي تلجا إليه الدولة لصالحها ولصالح الأفراد، ويتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية، فهذا النوع يعتبر مصدرا مهما لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة.
- **الادخار الاختياري:** هو ادخار فردي متروك لحرية الفرد ووعيه وقدرته ورغبته في الادخار، دون أن يكون هناك دافع خارجي يجبره عليه أو يلزمه به.[1]

2-2 حسب الحدود الجغرافي:

يمكن أن نميز من حيث الحدود الجغرافية التي يقع فيها الادخار بين نوعين من الادخار،وهما الادخار المحلي والادخار الوطني.

- **الادخار المحلي:** هو مجموع مدخرات الدولة داخل حدودها الجغرافية، فهو يعبر عن مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها[2].
- **الادخار الوطني:** هو ادخار محلي متولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة بالإضافة إلى جزء يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية[3].

2-3 حسب طبيعة المدخر:

يمكن أن نفرق من حيث طبيعة الطرف المدخر بين ثلاثة انواع من الادخار،ادخار الدولة (العام)،وادخار المؤسسات،وادخار القطاع العائلي(الخاص).

- **ادخار الدولة :**

على اعتبار أن الحكومات تعمل دائما على تنمية مواردها وتخفيض نفقاتها من اجل تمويل استثماراتها أي تكوين رأسمال حقيقي جديد، أو تودعه كاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة ونقصد بالعجز زيادة قيمة النفقات عن الإيرادات، هذا الفائض هو ما يعبر عنه بالادخار الحكومي بالفرق

1 رياض إسماعيل، **الادخار في المجتمع الاشتراكي**، دار المحامي للنشر، مصر، 1966، ص34.

2 الحقباني فالح بن عبد الله بن محمد، **الادخار العائلي وأثره في الاقتصادية من منظور التنمية الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1999،ص 24.

3 الصعيدي عبد الله، **الادخار والنمو الاقتصادي**، دار النهضة العربية، مصر، 1989،ص 24.

بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية وتتمثل أهم الإيرادات الحكومية في حصيلة الضرائب التي تمثل اقتطاعا من دخول الأفراد والمؤسسات من جانب الدولة.

- **ادخار المؤسسات:**

فيمثل ادخار المؤسسات (قطاع الأعمال الخاص والعمومي) في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات المنتجة والتجارية وذات الطابع الخدمي من أرباحها في زيادة استثمارها.

- **ادخار العائلات:**

يتمثل ادخار العائلات في الادخار الذي يقوم به الأفراد عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك ويوجه الفائض للادخار، بان يوضع في صناديق التوفير، أو الودائع الآجلة، أو شراء أوراق مالية، أو الاكتتاب في أسهم الشركات. [1]

2-4 حسب النظرة المحاسبية :

يمكن ان نفرق من حيث النظرة المحاسبية بين نوعين من الادخار وهما الادخار الاجمالي ،والادخار الصافي،وفي ما يلي نوضح ذلك :

- **الادخار الإجمالي :**

هو ذلك الجزء من الدخل الذي يخصص لتجديد ما بقي من المعدات الرأسمالية نتيجة لاستعمالها في العمليات الإنتاجية.

- **الادخار الصافي:**

يشمل ذلك الجزء من الدخل المخصص لأغراض المحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة، وإنما يشمل ما يخصص من الدخل لزيادة التكوين الرأسمالي.

3- دالة الادخار عند كينز:

يقصد بدالة الادخار العلاقة الدالية بين الادخار من جهة ومستوى الدخل من جهة أخرى، وتفسر هذه الحالة كيف أن الادخار يتغير بتغير الدخل، بحيث كلما زاد الدخل زاد الادخار تبعا لذلك، وكلما حصل انخفاض في مستوى الدخل ترتب عليه انخفاض في حجم الادخار، وبالتالي هذه الدالة توضح حجم الادخار عند مستويات مختلفة من الدخل، مع افتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة الأخرى، ويمكن صياغة دالة الادخار كالتالي:

1 سلامي أحمد، **دراسة قياسية لأهم محددات دالة ادخار العائلات الجزائرية خلال الفترة 1970 – 2006 والتنبؤ بمكوناتها**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص،11-12.

$$S= -c_0+(1-c_1)Y$$

دالة الادخار هي اشتقاق من دالة الاستهلاك:

$y= c+s$

$s= y-c$

$S= y-(c_0+c_1 Y)$

$S= y-c_0-c_1 Y$

$S= -c_0+(1-c_1)Y$

حيث يمثل:

s: الادخار

$-c_0$: تمثل الادخار السلبي، أي قيمة المسحوبات من المدخرات عندما يكون الدخل المتاح يساوي الصفر

$(1-c_1)Y$: الادخار المتغير أي الادخار المرتبط بالدخل

$(1-c_1)$: الميل الحدي للادخار، وهو نسبة تغير الادخار من التغير في الدخل

Y: الدخل الشخصي المتاح

ويمكن أن نشير إلى بعض الملاحظات فيما يلي:

- إن الميل الحدي للادخار موجب$(1-c_1)$= $MPS= \frac{\Delta S}{\Delta Y}$ و اقل من واحد، ($1>MPS>0$) .
- مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي واحد الصحيح، حيث أن:

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y}+\frac{\Delta S}{\Delta Y}=\frac{\Delta C+\Delta S}{\Delta Y}=\frac{\Delta Y}{\Delta Y}=1$$

- الميل المتوسط للاستهلاك $APS=\frac{S}{Y}$، والذي يمثل نسبة الاستهلاك من الدخل، هو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح، أي: $0<\frac{S}{Y}<1$.
- أن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي الواحد الصحيح، حيث أن:

$$\frac{C}{Y}+\frac{S}{Y}=\frac{C+S}{Y}=\frac{Y}{Y}=1$$

والشكل البياني التالي يوضح دالة الادخار:

الشكل رقم(08): دالة الادخار

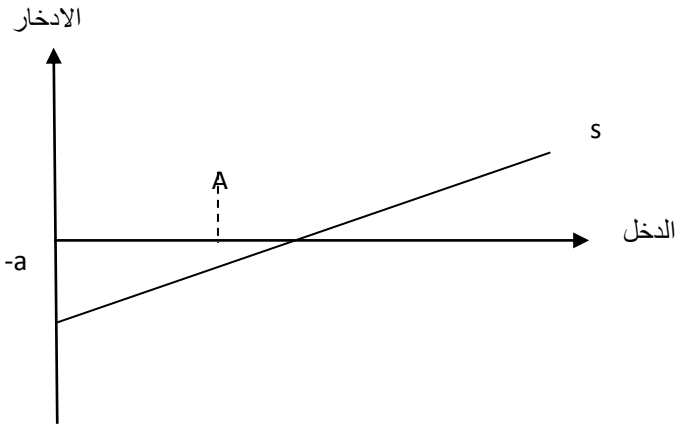

تمثل النقطة(a) نقطة تقاطع دالة الادخار مع المحور الرأسي وهي تمثل الجزء السالب من دالة الادخار، أي تمثل قيمة المسحوبات من مدخرات سابقة لتغطية الاستهلاك(a+) عندما يكون حجم الدخل المتاح يساوي الصفر. أما بالنسبة للنقطة (A) هي التي يكون عندها الدخل مساويا للاستهلاك، أي أن الادخار يكون مساويا للصفر، على يمين هذه النقطة يكون الادخار موجبا، وعلى يسارها يكون سالبا.

كما يقر كينز بوجود عوامل أخرى موضوعية (كالمستوى العام للأسعار، توزيع الدخل،...) وشخصية(كالاحتياط، الطموح في تحسين مستوى المعيشة، البخل، ...) تحدد الادخار، إلا أن المحدد الرئيسي هو الدخل.

4- العوامل المؤثرة في الادخار:

إن العوامل المؤثرة على الاستهلاك هي نفسها العوامل المؤثرة على الادخار لان أي عامل يزيد من استهلاك من شأنه أن يقلل من الادخار[1]، حيث يوزع الفرد دخله المتاح بين الاستهلاك والادخار، حيث يعتبر الدخل المحدد الأساسي للادخار، ويعتبر الاستهلاك العامل الأساسي في التأثير على حجم الادخار، يمكننا القول أن الادخار هو فائض الدخل عن الاستهلاك، وبالتالي يتنافس كل منهما في التصرف في الدخل المتاح، وبصورة عامة فان جميع العوامل المؤثرة في الاستهلاك من الدخل، تؤثر على الادخار من الدخل، وقد تم ذكر هذه العوامل في موضوع الاستهلاك، لذا سوف نتطرق إلى البعض منها:

4-1 توزيع الدخول:

1 عقل خضر وعربيات ياسر، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن،2007،ص131.

يقصد به الوضع الذي يكون عليه الأنصبة النسبية للأجور، الريع، الأرباح، والفوائد من الدخل الوطني، فكلما كان الدخل الوطني موزعا على نحو يجعل النصيب النسبي لعوائد حقوق التملك (الريع، الربح والفائدة) كبيرا بالقياس إلى النصيب للأجور، كلما أدى إلى انخفاض معدل الاستهلاك الكلي أي ارتفاع معدل الادخار الكلي مقارنة بالوضع الذي لو كان هذا التوزيع في صالح الأجور أي في صالح أصحاب الدخول والمرتبات المنخفضة والمحدودة، والتي يتميز ميلها المتوسط للاستهلاك بارتفاع كبير، وبالتالي انخفاض كبير في ميلها المتوسط للادخار.

4-2 كفاءة الاستثمار:

إن ارتفاع أو انخفاض معامل كفاءة الاستثمار يؤثر تأثيرا كبيرا على نمو الاقتصاد الوطني،ومن ثم على نمو معدلات الادخار،فكلما ارتفع هذا المعامل كلما ارتفع معدل نمو الدخل الوطني ،وبالتالي قدرته على خلق وتكوين المدخرات المحلية،أي أن إمكانية رفع معدلات الادخار تتوقف إلى حد كبير على إمكانات رفع كفاءة الاستثمار،والتغلب على المشاكل والمعوقات التي تحول دون تشغيل الطاقات الإنتاجية بأعلى كفاءة ممكنة[1].

4-3: سعر الفائدة:

يمثل سعر الفائدة المعدل الذي يحصل عليه المدخر لقاء إيداع مدخراته، لقد رأى الاقتصاديون الكلاسيك أن الادخار ما هو إلا شكل من أشكال المصاريف على مشتريات السلع الرأسمالية أو التجهيزات، حيث أن كل ادخار يتحول تلقائيا إلى استثمارات، وان تغير حجم الادخار وحجم الاستهلاك مرهون بتغير معدل سعر الفائدة، فكلما ارتفع معدل سعر الفائدة زادت نسبة الادخار على حساب الاستهلاك، أي أن الفرد يزيد من ادخاره رغبة منه في الاستفادة من الارتفاع في معدل سعر الفائدة.

4-5 مستوى الأسعار:

يعتبر من العوامل المؤثرة بشكل كبير على حجم الادخار، وأي تغير يحدث في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى إحداث تغيرات في نصيب الادخار من دخل الأفراد، لان أي تغير في الأسعار سواء بالارتفاع أو بالانخفاض له تأثير على قيمة الدخول الحقيقية ، بمعنى لو ارتفعت أو انخفضت الأسعار دون حدوث أي ارتفاع أو انخفاض في الدخل(ثبات مستوى الدخل)، فان هذا التغير في الأسعار سيكون له تأثير على الميل للاستهلاك، ومن ثم على نصيب الادخار من هذا الدخل.

4-6 الضرائب:

1 كمال الدين محمد نورين،**تقدير دالة الادخار في السودان-دراسة تطبيقية 1970-1989**،رسالة ماجستير في الاقتصاد،كلية الدراسات العليا،جامعة ام درمان الإسلامية،السودان،2001،ص 15-16

الضرائب هي عبارة عن اقتطاع جزء من الدخل لصالح الدولة ،وفي الغالب يكون هذا الاقتطاع من الجزء الموجه للادخار،فالفرد لن يقوم بتقليص الدخل المخصص للاستهلاك مادام هناك فائضا موجها للادخار،أي أن أي زيادة تطرأ على نسبة الضرائب المقتطعة ستكون حتما من المدخرات الاختيارية،ومن جهة أخرى قد يكون التأثير عكسي،إذا ما اعتبرنا الضرائب نوع من أنواع الادخار الإجباري،بحيث تقتطع من الدخل الحالي ليستفيد منها الفرد مستقبلا على شكل تعويضات أو معاشات تقاعدية أو خدمات عامة ..الخ

5- أهمية الادخار:

للادخار أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي اذ يعتبر محرك التنمية الاقتصادية من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لهذه التنمية، كما له أهمية على الفرد والمجتمع والدولة نذكر منها فيما يلي:

5-1 أهمية الادخار لدى الفرد:

- تعتبر هذه المدخرات من عوامل الأمان للمستقبل، أي انه بإيداعها أو باستثمارها في أي من الأوعية الادخارية أو الاستثمارية يحصل منها على عائد إما أن ينفقه في مواجهة مطالبه المتزايدة أو يزيد به مدخراته أو استثماراته.
- تكوين رؤوس أموال وزيادة قيمتها، وخلق الثروة والتمتع بها مستقبلا.
- تشكيل مصدر للدخل للتغلب على حالات العجز كالمرض أو الشيخوخة.
- الر فع من مستوى المعيشة وتحسينها إلى مستويات أفضل.
- التمتع في المستقبل بإشباع الحاجات والرغبات المختلفة التي يصعب إشباعها في ظل الظروف الحالية، وبالتالي يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق الادخار.

5-2 أهمية الادخار لدى المجتمع:

- خلق فرص عمل جديدة من خلال القيام بمشاريع جديدة او توسيع تلك المشاريع القائمة، وبالتالي امتصاص البطالة، وتحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تكوين احتياطي لتغطية العجز المالي الذي يمكن ان يحدث للدولة، مواجهة الطوارئ والحوادث التي يمكن أن تحدث مستقبلا.
- دفع وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي، من خلال توجيه الادخار إلى الاستثمار في القطاعات التي تحتاج إلى ذلك، التي يكون لها دور في تحقيق ذلك الهدف الاقتصادي.

5-3 أهمية الادخار لدى الدولة:

- توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية من دون اضطرار الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب ووسائل التمويل التوسعية التي تؤدي إلى زيادة حدة التضخم الذي يصاحب عادة الإنفاق على برامج التنمية والذي تنعكس آثاره في الارتفاع العام للأسعار.
- الحد من الضغوط التضخمية التي تصاحب الإنفاق على خطط التنمية وذلك بامتصاص الزيادة في الدخول المترتبة على الزيادة في الإنفاق في تكوين مدخرات جديدة.
- الحد من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد بما يسمح بتوجيه المزيد من السلع للتصدير الأمر الذي يساعد الدولة في الحصول على القطع الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية وتحقيق المزيد من الاستثمار الذي يعود على جميع الأفراد المجتمع بالنفع العام من جهة ، وتقليص الطلب على السلع المستوردة من جهة ثانية.
- خفض النفقات التي تواجهها الدولة في توفير المزيد من السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة الطلب عليها لزيادة دخول الأفراد وزيادة إنفاقهم، ويساعد خفض هذه النفقات على توجيه الوفر المحقق إلى إنتاج المزيد من السلع والخدمات بدلا من إستردادها.

ثامنا: الاستثمار

يمثل الاستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطوير المؤسسات وكذا الاقتصاد الوطني ولتحديد مفهومه نستعين في هذا المجال ببعض وجهات النظر المختلفة في تعريفه وأهم الأنواع الخاصة به.

1- تعريف الاستثمار:

لقد تعددت التعاريف التي صيغت للاستثمار بتعدد الجوانب التي انطلق منها الباحثون لمحاولة فهمه وتحديد أبعاده، ومن هذه التعاريف نجد:

- **التعريف اللغوي للاستثمار:**

الاستثمار لغة هو " طلب الحصول على الثمرة، وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام عليه ونماه"[1]، لذلك فان المفهوم اللغوي للاستثمار يقوم على "استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على مدى الزمن"[2].

- **التعريف القانوني للاستثمار:**

معنى الاستثمار في القانون لا يخرج عن معناه في اللغة، فقد عرفه أحد رجال القانون بأنه" عمل أو تصرف لمدة معينة من أجل تطوير النشاط الاقتصادي سواء كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية (من بينها الملكية الصناعية، المهارة التقنية، نتائج البحث) أو في شكل قروض"[3]

يغلب على هذا التعريف الطابع الاقتصادي أكثر منه القانوني وذلك لتداخل العناصر القانونية والاقتصادية في مكونات عملية الاستثمار.

- **التعريف المحاسبي للاستثمار:**

ينظر إلى الاستثمار من الناحية المحاسبية على انه " مجموع الأملاك والقيم الدائمة المادية أو غير المادية التي اكتسبتها أو التي أنشأتها المؤسسة من اجل استخدامها كوسائل استغلال دائمة والمحافظة على شكلها لمدة طويلة"[4].

- **التعريف الاقتصادي للاستثمار:**

1 صفوت أحمد عبد الحفيظ، **دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص18.

2 عبد الله عبد الكريم عبد الله، **ضمانات الاستثمار في الدول العربية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص18.

3 قربوع عليوش كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص2.

4 Khafralir medzine « **techniques comptable** »,4eme èd, tome1, berti èdition. Alger, 1999. P33.

- "التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته."[1]
- "الإضافات التي يجري إدخالها على رصيد الأمة الرأسمالي من أبنية ومعدات وبضائع مكدسة خلال العام، كما يتضمن التضحية بالاستهلاك الحالي لزيادة الاستهلاك المستقبلي."[2]
- "هو ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك الذي يعاد استثماره في العمليات الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج وتوسيعه أو المحافظة عليه."[3]

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن الاستثمار من المنظور الاقتصادي هو التضحية بالاستهلاك الحالي بغية زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه من أجل الحصول على العوائد المستقبلية.

2- أشكال الاستثمار(التصنيفات المختلفة للاستثمار:)

بما أن الاستثمارات تختلف باختلاف المستثمرين والهدف من الاستثمار، فان عملية تصنيف الاستثمارات تخضع إلى جملة من المعايير والأسس ومن ثم فانه قد أعطيت الكثير من التصنيفات يمكن ذكر أهماها على النحو التالي:

2-1 من حيث طبيعة الاستثمار: يقصد بها الشكل الذي يأخذه، حيث تقسم الاستثمارات وفقا لهذا المعيار إلى:

- **الاستثمارات العينية**: وتشمل الإنفاق على الأصول التي لها كيان مادي كالأراضي، العقارات.
- **الاستثمارات المالية**: وهي عبارة عن استثمارات لا تؤدي إلى خلق القيم ولا تنتج سلع إنتاجية حقيقية بالمفهوم الاقتصادي، وإنما تؤدي إلى انتقالها من طرف إلى آخر لتمويل الأنشطة العينية، حيث تتميز بالمرونة وسهولة تداولها وتختلف من حيث الحقوق والمخاطر والعائد ، ومن أهمها:
- **الأسهم**: السهم هو أداة ملكية في شكل وثيقة تثبت حصة من رأس مال شركة، ويخول لحامله حقوق شريك في هاته الشركة.
- **السندات**: السند هو أداة دين في شكل مستند يعطي الحق لحامله في الحصول على عائد دوري أو في تاريخ الاستحقاق من طرف المصدر له، إضافة إلى أصل السند(المبلغ المقرض) عند بلوغ أجل استحقاقه.

1 دريد كمال آل شيب، مرجع سابق، ص10.
2 بول آ. ساموبلسون، ويليام د. نوردهاوس، ص443.
3 دريد كمال آل شيب، مرجع سابق، ص 10.

2-2 الاستثمارات المعنوية: وهي عبارة عن استثمارات ليس لها وجود مادي ملموس، والتي تؤدي إلى تحسين السمعة التجارية للمستثمر والرفع من القيمة الاقتصادية لممتلكاته(كشهرة المحل، براءة الاختراع،...).

2-3 من حيث الطبيعة القانونية: يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع: [1]

- **الاستثمارات العمومية:**

وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

- **الاستثمارات الخاصة:**

وتتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

- **الاستثمارات مختلطة:**

تتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام و القطاع الخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

2-4 من حيث المدة الزمنية: تصنف من حيث مدتها إلى ثلاث أصناف:

- **استثمارات قصيرة الأجل:** هو الاستثمار الذي لا يتعدى مدته السنة الواحدة.
- **استثمارات متوسطة الأجل:** هو الاستثمار الذي تتراوح مدته الزمنية بين سنة وثلاث سنوات، وهناك من يقول بأنه الاستثمار الذي يتراوح مدته الزمنية بين سنة وخمس سنوات.
- **استثمارات طويلة الأجل:** هو الاستثمار الذي تفوق مدته ثلاث سنوات أو خمس سنوات.

2-5 من حيث الهدف : يمكن تصنيف الاستثمارات حسب الهدف إلى:

- **استثمارات الإحلال:** يقوم هذا الصنف من الاستثمارات على استبدال التجهيزات والمعدات القديمة بسبب امتلاكها أو تقادمها[2]،أونظرا إلى ارتفاع تكاليف الصيانة، التعطيلات المستمرة، بطئ في الإنتاج...بتجهيزات

1 حسين عمر، **الموسوعة الاقتصادية العربية**، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1991، ص40.
2 دريد كامل آل شيب، مرجع سابق، ص272.

جديدة لها نفس الخصائص التقنية(القدرة الإنتاجية، مستوى تكاليف الإنتاج)[1] ، لان الهدف من هذه الاستثمارات هو المحافظة على إمكانيات وقدرات المؤسسة[2].

- **استثمارات التوسع**: تهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية والتوزيعية للمؤسسة لمواجهة الزيادة في الطلب.[3]
- **استثمارات التحديث أو الترشيد**: تسمح مثل هذه الاستثمارات بتحسين إنتاجية المؤسسة وهي موجهة لتخفيض التكاليف مع الحفاظ على نفس حجم الإنتاج.[4]

– **استثمارات التجديد**:وهي التي تعتمد على استغلال التكنولوجيا الجديدة لمواكبة التطور التكنولوجي[5] .

– **الاستثمارات الإستراتيجية**: تهدف بها المؤسسة إلى زيادة حصتها السوقية للسيطرة على الأسواق فهي بذلك تتبنى إستراتيجية هجومية، أو تستعمل إستراتيجية دفاعية من خلال المحافظة على وضعيتها التنافسية في حالة المنافسة الشديدة.[6]

–**الاستثمارات الاجتماعية**: تهدف إلى تحسين ظروف العمل وتكون لها أثر ايجابي غير مباشر على مرد ودية المؤسسة مثل مطاعم المؤسسة، قاعات الرياضة، مراكز الاصطياف..من خلال استقرار وضعية العمال وإنتاجية أحسن[7].

2-6 من حيث طبيعة التقسيم الجغرافي: نميز بين نوعين من الاستثمار

- **الاستثمار المحلي:**

يقصد بالاستثمار المحلي هو مجموع المشاريع الاستثمارية المنجزة بإشكالها وصورها المختلفة، لكن ملكية رأس مالها وكافة أصولها تعود بالكامل للطرف المحلي، سواء كانت من طرف الأفراد أو من طرف الحكومة.

- **الاستثمار الخارجي (الدولي):**

يمكن تعريفها مثلما جاء عند جيل برتان على أنها " استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد ما من البلدان".[8]

1 Kamel Hamdi « Analyse des projets et leur financement », imprimerie Essalem , 2000, p11.

2 اسماعيل عرباجي، "اقتصاد المؤسسة، أهمية التنظيم ديناميكية الهياكل"، ط2، ص175.

3 Jacqueline et Florence delahaye « Finance d'entreprise, manuel et applications », èd Dunod, paris,2007 ,p306.

4 Kamel Hamdi, op. cit, p12.

5 Jacqueline et Florence delahaye, op. cit, p306.

6 K. Chiha « Finance d'entreprise :approche stratégique », édition houma , Alger, 2009 ,p138 .

7 Jacqueline et Florence delahaye, op. cit, p306

8 جيل برتان"**الاستثمار الدولي**"، ترجمة علي مقلد وعلي زيعور، مكتبة الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، لبنان، 1970،ص7.

ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي " بأنه الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات التي تتمتع بالجنسية الأجنبية". [1]

كما أنه أيضا " توجيه جانب من أموال المشروع أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية."[2]

ويوجد أكثر من أساس لتحديد أنواع الاستثمارات الدولية، فمن بين الأسس التي يمكن على ضوئها تحديد هذه الأنواع نجد:

2-7 وفقا لصفة القائم بعمل الاستثمار:

من خلال هذا يتنوع الاستثمار الدولي إلى الاستثمار الخاص الذي يقوم به الأفراد أو الشركات (المشروعات)، والاستثمار الحكومي أو العمومي الذي تجريه الدولة من خلال حكومتها أو من قبل الهيئات العليا سواء كانت قومية أو دولية.

2-8 وفقا للشكل:

يمكن التفريق هنا بين الاستثمار بدون مقابل كالمساعدات المقدمة للدول المختلفة والاستثمار لقاء مقابل وهذا يشمل القروض مهما كانت مدتها والاستثمار المحفظي بالإضافة إلى الاستثمار المباشر.

3- محددات الاستثمار(العوامل المؤثرة)

3-1 المحددات السياسية، القانونية، التنظيمية:

تلعب المحددات السياسية، القانونية والتنظيمية الدور الهام والرئيسي في اتخاذ القرار بالاستثمار من عدمه هذا بالنسبة للمستثمر المحلي، واختيار المستثمر لدولة دون أخرى للاستثمار فيها هذا بالنسبة للأجنبي، وتشمل هذه المحددات على ما يلي:

- **درجة الاستقرار السياسي والأمني:**

إن البيئة السياسية التي تتميز باستقرار النظام السياسي، واستقرار الوضع الأمني، هي بيئة ايجابية وجاذبة للاستثمار، وتتسم بالأهمية بالنسبة للشركات المستثمرة، وتشجعها على الاستثمار في الدول التي تتمتع بها. ولا

1 عبد الله عبد الكريم عبد الله،"**ضمانات الاستثمار في لدول العربية**" ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص20.
2 نفس المرجع السابق، ص20.

يتوقع أبدا أن يقوم المستثمر المحلي أو الأجنبي بإنشاء المشروعات أو توطن أنشطته الاستثمارية إلا بعد أن يطمئن بالدرجة الأولى على الوضع السياسي والأمني في تلك الدولة. ويمكن الحكم على ذلك من خلال ما يلي : [1]

- مستجدات الوضع السياسي العام وما يتسم به من استقرار.
- نوع نظام الحكم من حيث كونه ديمقراطيا أو دكتاتوريا.
- درجة الوعي السياسي بمدى أهمية الاستثمار بشكل عام، والأجنبي منه بشكل خاص ومدى الترحيب به، ومدى السماح له بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **التشريعات القانونية والأطر التنظيمية:**

إن قانون الاستثمار الذي يتسم بالوضوح والشمولية لكل جوانب الاستثمار من النشاطات المصرح بها للاستثمار فيها، وبالمعالجة الحقيقة لكل النزاعات المحتملة عند انجاز أي مشروع استثماري أو استغلاله..الخ، يمثل قوة دافعة ومشجعة للاستثمار، في حين لو يكون هذا القانون يتسم ببعض الغموض وببعض الثغرات القانونية، فذلك يمثل قوة طاردة يساهم في جعل المناخ الاستثماري غير جذاب مما يعكس نفور الشركات الاستثمارية وتخوفها من الاستثمار في مثل هذه البيئة، مما ينتج عنه هروب لرؤوس الأموال والاستثمار خارج البلد.

3-2 المحددات الاقتصادية:

تعتبر المحددات الاقتصادية من بين أهم المحددات التي تؤخذ بعين الاعتبار في اتخاذ القرار بالاستثمار، بحيث يتم النظر إلى مدى الجدوى الاقتصادية لمشروعات الاستثمار، ويتم الاعتماد في ذلك على مدى استقرار المتغيرات الاقتصادية التي تتطلب الاستقرار في السياسات الاقتصادية، وسيتم توضيح أهم هذه المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في قرار المستثمر المحلي والأجنبي فيما يلي:

- **حجم السوق واحتمالات النمو:**

يكتسب مؤشر حجم السوق واحتمالات نموه أهمية كبيرة في تشجيع الاستثمار، حيث تعتبر الاقتصاديات التي تتمتع بكبر حجم سوقها، اقتصاديات مشجعة على الاستثمار وجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية، فكبر حجم السوق أو توقعات نموه، عامل محفز ومشجع على قيام المشروعات الاستثمارية الجديدة، ومن أهم المؤشرات المستخدمة في التعبير عن حجم السوق نجد حجم الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان أو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي.

---

1 أشرف صلاح الدين صالح، **العوامل البيئية المؤثرة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة– دراسة تحليلية ميدانية على جمهورية مصر العربية**، العدد 02، المجلد 51، الجزء الأول ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، دويلية2014، ص17.

- **السياسات الاقتصادية الكلية المستقرة:**

إن وجود سياسة اقتصادية واضحة وتتمتع بالاستقرار تعتبر شرطا ضروريا لتشجيع الاستثمار، وتكون حافزا على القيام بذلك، حيث يكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسة النقدية، المالية، التشريع الاجتماعي الخاص بشرط الشغل والتأمين...الخ. ولان التراجع وكثرة التغيرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية الكلية يؤثر على مصداقية الدولة، ويجعل المستثمر في وضعية متذبذبة وغير مستقرة، وفي حالة خوف من تراجع الحكومات وتغيير الاتفاقيات والقوانين، وهذا خاصة عند تغير الحكومات.

- **معدل التضخم:**

إن معدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية، وله تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، و وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما يؤثر كذلك في تكاليف الإنتاج التي تمثل أهمية كبيرة لدى الشركات المستثمرة، كما نجد أن ربحية السوق تتأثر نتيجة لارتفاع معدلات التضخم. [1]

بالإضافة إلى ذلك أن معدلات التضخم العالية تشوه النمط الاستثماري، حيث أنه وجد في حالات ارتفاع معدلات التضخم يفضل المستثمر الأنشطة الاستثمارية قصيرة الأجل ويتجه إليها، ويصبح متحفظ بل ويبتعد ويتهرب عن تلك الأنشطة الاستثمارية طويلة الأجل.

- **سعر الصرف الأجنبي:**

إن سعر صرف العملة المحلية يعتبر متغير مهم من المتغيرات التي تساهم في خلق مناخ استثماري مناسب، فاستقراره يعتبر من المؤشرات المهمة على الاستقرار النقدي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي، هذا مما يعزز الثقة في البيئة الاستثمارية، كما أن استقراره يؤدي إلى استقرار تكاليف الإنتاج، وكذا استقرار حصيلة الأرباح عند تحويلها إلى البلد الأم.

- **القطاع المالي:**

إن الدولة التي تتمتع بمؤسسات مالية قادرة على توفير ما يحتاجه المستثمر من تمويل، و بشروط مناسبة سواء في مرحلة التأسيس أو التشغيل أو التوسع، تمتلك عاملا مهما مشجعا ودافعا للاستثمار. وقد أظهرت التجارب بان الدول التي تحضى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور، هي في الغالب التي تعرف نموا في حجم الاستثمار، وكذا استقطابا للاستثمارات الأجنبية، وحققت أداء اقتصاديا أفضل، كما برهنت هذه التجارب كذلك على أن نجاح

1 عبد السلام أبو قحف: **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 1998، ص76.

الإصلاحات الهيكلية الكلية، وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية، مرتبط بدرجة كبيرة بسلامة القطاع المالي.[1]

3-3 وفرة الموارد الطبيعية، البنية البشرية والتحتية:

- **توافر الموارد الطبيعية:**

يعتبر توفر الموارد الطبيعية في الدول من المحددات المشجعة على الاستثمار، لان توفر هذه الموارد القابلة للاستغلال كمواد أولية يمثل ميزة نسبية تمتلكها الدولة، وما يزيد من الأثر الايجابي لهذا المحدد وجوده بوفرة، وبأسعار منخفضة. مما يخفض من تكاليف الإنتاج ومن ثم تخفيض أسعار المنتجات ما يرفع من القدرة التنافسية للشركات الاستثمارية.

- **توافر الأيدي العاملة:**

إن توافر اليد العاملة المدربة والماهرة ذات الكفاءة العالية القادرة على التعامل مع التكنولوجيا المتطورة من العوامل المشجعة على الاستثمار، والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك حتى الأيدي العاملة غير المدربة ذات التكاليف المنخفضة، إن الاستثمار في العنصر البشري في كثير من دول العالم، والاهتمام بتنمية مهاراته من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب، لكونه أحد أهم عناصر الإنتاج، ولدوره الأساسي في زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية، ولأهميته في تحريك العملية الإنتاجية ككل، من خلال دفع ورفع كفاءة باقي عناصر الإنتاج.

- **توافر البنية الأساسية:**

تعتبر البنية الأساسية العمود الفقري لأي نشاط اقتصادي، وكلما توفرت مختلف المكونات الأساسية للبنية التحتية مثل الطرق، المطارات، خطوط السكك الحديدية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال...الخ، ويشكل أكثر حداثة، كلما كان ذلك حافزا للمستثمر، ليس فقط لوجودها بل لتأثيرها الكبير والايجابي على العملية الإنتاجية، وما يتعلق بها من تكاليف.

ولقد أظهرت استطلاعات رأي المستثمرين قام بها البنك العالمي، عددا من نقاط الضعف في بيئة العمال في العديد من اقتصاديات العالم، ومن بين هذه النقاط احتلت البنية الأساسية الترتيب الثالث من بين اكبر القيود المعيقة للاستثمار،وخاصة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.[2] (وفي هذا الإطار وضح كل من Wheeler and

1 حسين عبد المطلب الأسرج: **إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، العدد 213،مصر، 2005، ص42-43.

2 World Bank : The Role of Foreign Direct Investment, Development Committee Meeting, Washington, 1991,D.c.p7.

Mody سنة 1992 من خلال عينة من البلدان الصاعدة أن البنية الأساسية من أهم العوامل المؤثرة على الاستثمارات، كما أكد Addison and Heshmati سنة 2003 على أهمية البنية الأساسية في توجيه الاستثمارات، وبالتالي على البلدان أن تعمل على تعزيز البنية الأساسية خاصة البلدان التي هي في طريق النمو،وأن تولي هذا الجانب عناية خاصة وأن تخصص له نفقات إضافية. [1]

3-4 المحددات الاجتماعية والثقافية:

تمثل المحددات الاجتماعية والثقافية محور اهتمام الشركات الاستثمارية وخاصة الأجنبية منها بخصوص قرار استثمارها .وتنصب اهتمامات المستثمرين على نمط المعيشة، نظم التعليم ومستوياته، الأمية، نمط الاستهلاك وأذواق المستهلكين، ومعدلات نمو السكان(عدد المواليد، والوفيات، وتوزيعهم الجغرافي)، بالإضافة إلى حقيقة الوضعية الاجتماعية، الفقر، البطالة، وكذلك العادات والتقاليد السائدة، ومستوى الإعلام، واللغات المستخدمة، والتاريخ، والدين...الخ.[2] كلها عوامل مهمة بالنسبة للمستثمر، ويستند إليها عند اتخاذه لقرار الاستثمار.

4-أهمية الاستثمار:

للاستثمار أهمية كبيرة في نمو اقتصاديات الدول، وذلك لما له من دور في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي، ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، تتمثل أهميته في ما يلي:

- يعطي للاقتصاد الوطني فرص حقيقية لتحقيق التنمية، حيث ارتفاع الاستثمار يؤدي إلى الزيادة في إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الدخل الوطني من جهة، وإمكانية التصدير إلى الخارج من جهة أخرى.
- يساهم في تحريك وتنشيط السوق المحلي ودفعه نحو التطوير والارتقاء، بمنتجاته المختلفة من جهة، وتحفيز الشركات المحلية لبعضها البعض وخاصة المتنافسة مع الشركات الأجنبية من جهة أخرى، حتى تتمكن من حجز مكان في السوق المحلية في ظل المنافسة التي تفرضها الشركات خاصة الأجنبية.
- انتشار المشروعات الاستثمارية المحلية وتوسعها، ودخول الشركات الأجنبية بنشاطها وما تحدثه من حركة سلعية وخدمية ومالية، لها تأثيرها في ميزان المدفوعات للدولة.
- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الوطني وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- يلعب الاستثمار دورا كبيرا في إحداث التقدم التكنولوجي،و يحقق لها مكانة كبيرة في السوق المحلية.

---

1 سفيان قعلول: **جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر**– دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، العدد 36، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، أبريل2017، ص 17.

2 Claude de nehme : stratégies commerciales et techniques internationales, éd : organisation, paris, 1992,p 88.

- توفير فرص العمل وتقليل نسب البطالة.
- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة.
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.
- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الأفراد وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.[1]

5- دالة الاستثمار:

تعتبر دالة الاستهلاك أحد أهم علاقات الاقتصاد الكلي، والتي تبين مختلف القوى التي تؤثر في مستوى الاستثمار، لذلك حاولت عدة نظريات إيجاد علاقة تربط التغيرات في مستوى الاستثمار، حيث أشارت النظرية الكلاسيكية إلى العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الاستثمار، إذ ترتبط المعدلات العالية لسعر الفائدة بمستويات منخفضة من الاستثمار والعكس صحيح. بينما ربطت النظرية الكينزية بين الادخار والاستثمار والدخل الوطني، إذ أن زيادة الدخل الوطني سوف تؤدي إلى زيادة الاستثمار، وتعتمد هذه الزيادة على الميل الحدي للاستثمار(**MPI**)، والمعبر عنه بالصيغة التالية:

$$\mathbf{MPI}=\frac{\Delta I}{\Delta Y}$$

مضاعف الاستثمار: هو عبارة عن المعامل العددي الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل الوطني نتيجة للزيادة في الاستثمار، أي أن التغير في الاستثمار يؤدي إلى تغير مضاعف أكثر في الدخل، ويمكن التعبير عن المضاعف بالصيغة التالية:

$$\mathbf{K}=\frac{\Delta Y}{\Delta I}$$

حيث أن:

K: يمثل المضاعف.

Y: الدخل.

I: الاستثمار.

ومن خلال الصياغة السابقة يتبين أن المضاعف يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك أو الميل الحدي للادخار، حيث أن:

1 عطا الله ماجد أحمد، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2011 ، ص ص 13-14.

$$K=\frac{1}{1}-MPC$$

وكذلك:

$$K= 1 /MPS$$

معجل الاستثمار: هو عبارة عن العامل العددي الذي يبين مقدار الزيادة في الاستثمار الناتجة عن الزيادة في الدخل، أي أن التغير في الدخل تؤدي إلى تغير في الاستثمار، ويمكن التعبير عن المعجل بالصيغة التالية:

$$A= \frac{\Delta I}{\Delta Y}$$

حيث أن:

A: معجل الاستثمار

I: الاستثمار

Y: الدخل.

والصياغة السابقة هي عبارة كذلك عن الميل الحدي للاستثمار (MPI).

تاسعا: الأنظمة الاقتصادية

إن دراسة الأنظمة الاقتصادية كان محل صراع وجدال بين المفكرين الاقتصاديين،حيث ركز الاقتصاديين التجريديين اهتمامهم بصفة أساسية على استخلاص القوانين العامة التي تحكم النشاط الاقتصادي في فترة معينة ومكان معين ،أما الاقتصاديين التاريخيين يهتمون بوضع أساس إيديولوجي للقوانين النظرية ومراجعتها عن طريق الحقائق التاريخية والواقعية،وبالتالي تعددت التقسيمات وتميز كل منها بالتركيز على زاوية معينة،لذا سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى مختلف الأنظمة الاقتصادية التي عرفتها المجتمعات البشرية عبر تطورها.

1- النظام الاقتصادي"مفاهيم أساسية":

أولا قبل تعريف النظام الاقتصادي، سوف نتطرق إلى تعريف النظام بشكل عام:

1-1 تعريف النظام:

يعرف النظام بأنه"مجموعة العناصر والعلاقات،أما العناصر هي الأجزاء المكونة للنظام وأما العلاقات فهي التي تربط أجزاء هذا النظام، ومن مجموع العلاقات والأجزاء تكون كلية أو شمولية أو وحدة للنظام.[1] "

ويعرف كذلك بأنه" عبارة عن كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة أو أخرى، وأي نظرية تحاول أن تتعرف على الكيفية التي تترابط بها هذه المكونات وتتفاعل ويطلق عليها نظرية النظم"وأهم خصائصه: [2]

- انه نسق، بمعنى ترتيب منظم، يتميز بدرجة معينة من الشمول والتكرارية.
- إن مدار النسق هو العلاقات بين أجزاء الوحدة، ولكن ليست العلاقات الهامشية او العابرة، وإنما العلاقات الرئيسية اي التي تتمتع بدرجة معينة من الاستمرارية أواثبات.
- النظام يؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي المغلف له بما يحتويه من مكونات، اي يتفاعل معه ويرتبط هذا التفاعل الأفقي بتفاعل آخر رأسي مع عامل الزمن أي الحركة المستمرة في بعض الوقت بحيث يتحقق التطور الدائم.

1-2 تعريف النظام الاقتصادي:

يعرف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع، والتي تحكم سلوكياتهم في ممارسة النشاط الاقتصادي، والتي تحدد الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم في ظله إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها.[3] كما يعرف بأنه عبارة عن مجموعة من آليات ومؤسسات لصنع القرار، وتنفيذ القرارات

---

1 زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد:مرجع سابق،ص139.

2 محمد حمد القطاطشة، **النظام الاقتصادي السياسي الدولي**، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2013،ص16.

3 خالد سعد زغلول حلمي، ص90.

المتعلقة بالإنتاج والدخل والاستهلاك في نطاق منطقة جغرافية معينة[1]،ويعرف كذلك "بأنه مجموعة الأوضاع الخاصة بالنشاط الاقتصادي التي تسود في وقت ومكان معين ،وهو يتكون من عدة عناصر قابلة بطبيعتها للتغيير،ويؤثر ويتأثر بعضها ببعض وتضمن له هذه العناصر فلسفة خاصة "[2].

إن النظام الاقتصادي السائد،تتحكم في صياغته مجموعة من القوى داخل المجتمع،تتفاعل مع بعضها البعض،وهي التي تحدد وجود هذا النظام أو غيره،ويمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

- القوى التاريخية أو الينابيع التاريخية القائمة التي أوصلت المجتمع الى وضعه الحالي،ثم التقاليد والعادات والمثل العليا التي يدين بها المجتمع،والتي لا تزال راسخة في أعماقه ويصعب زوالها في الأجل القصير.
- الموارد الطبيعية المتاحة مثل الأراضي الزراعية،الثروة المعدنية،الغابات،المراعي وما إلى ذلك،هذا بالإضافة إلى المناخ السائد.
- الفلسفة الفكرية والثقافية والدينية التي يدين بها المجتمع والتي تؤثر في كيانه الاجتماعي والثقافي وتشكله وتوجهه الوجهة التي يرتضيها.
- أوجه الخطأ والصواب والتي هي نتاج التجارب التي مر بها المجتمع أثناء بحثه عن أهدافه ومثله العليا.

إذا كان تفاعل هذه القوى معا يساهم في تشكيل النظام الاقتصادي السائد خلال فترة معينة،إلا أنه لابد وان يرتبط بعناصر رئيسية يتحتم أن توجد في كل نظام اقتصادي حتى يكسب وضعا أو شكلا متميزا عن غيره،هذه العناصر الرئيسية هي:

- **القوى الإنتاجية**:ويقصد بها مجموعة الوسائل التي يمكن بواسطتها إنتاج السلع المادية والخدمات المتنوعة،وهي تتضمن كل من الموارد الفنية والاقتصادية،والموارد البشرية .
- **علاقات الإنتاج**: وهي الروابط التي تقوم بين الأفراد بمناسبة عملية الإنتاج،وعلى الأخص فيما يتعلق بكيفية تملك وسائل الإنتاج.
- **علاقات التوزيع**: ويقصد به كيفية توزيع الناتج بين مختلف أفراد المجتمع .

2- الأنظمة الاقتصادية القديمة:

سنحاول التعرف عن مختلف النظم الاقتصادية القديمة التي عرفتها المجتمعات في كل من العصور القديمة والوسطى فيما يلي:

---

1 عويسي أمين، **النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية**، دار أحياء للنشر الرقمي، 2014،ص27.

2 زينب حسين عوض الله،سوزي عدلي ناشد،**مبادئ الاقتصاد السياسي**،ط1،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت ،2005، 140.

3عبد الله الصعيدى،مرجع سبق ذكره،ص 136.

2-1 النظام البدائي(المشاعي):

منذ أن بدا الإنسان لصنع أبسط الأدوات الحجرية بدا العمل، هذا الأخير الذي أدى إلى خلق الرابطة الاجتماعية بين البشر، ومن ثم ظهور مجتمع بشري أساسه الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج وتوزيع متساوي للمنتجات. حيث استعمل الإنسان لأول مرة الحجر غير المصقول والعصي وكانت حياته مقتصرة على جني الثمار والقنص بشكل جماعي، ثم سجل اكتشاف النار فبدلت شروط الحياة المادية للإنسان بعمق ومكنته من صنع أدوات إنتاجية جديدة، فصنع بعد ذلك القوس والسهم مما مهد لمرحلة تربية المواشي.

وبظهور الزراعة البدائية سجل تقدما جديدا لقوى الإنتاج في المجتمع البدائي، وأدى استخدام الأدوات المعدنية إلى ازدياد إنتاجية العمل الزراعي، وبالتدرج بدأت القبائل البدائية تتحضر بالسكن في مناطق مستقرة.[1]

وحالما تكون المجتمع البدائي انتظم في وحدات عشائرية لها حياة مشتركة، وعندئذ حدثت تجزئة للعمل بين الأفراد العشيرة الواحدة، ثم تطورت هذه التجزئة للعمل عقب ظهور تربية الماشية والزراعة، إذ شرعت مجموعة من الناس في التخصص بالزراعة بينما تخصصت مجموعة أخرى في تربية الماشية، مما أدى إلى ظهور طاقة إنتاجية عالية. وسرعان ما وجدت المجتمعات البدائية أن لديها وفرة في بعض المنتجات وندرة في منتجات أخرى، فظهر التبادل بين القبائل وهكذا ازدادت طاقة الإنسان الإنتاجية وسيطرته على الطبيعة، وأصبح قادرا على سد متطلباته بصورة أوفى وأكمل. ولكن لم يكن في وسع قوى الإنتاج الجديدة للمجتمع أن تنمو وتتطور بسهولة ويسر ضمن الإطار البدائي لملكية وسائل الإنتاج، فلم يعد العمل المشترك ضروريا، وظهرت الحاجة إلى العمل الفردي الذي يتطلب ملكية خاصة، وهكذا ظهرت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وظهر معها اللاتكافؤ في الملكية بين الناس(بين العشائر أولا ثم بين أفراد العشيرة ثانيا) وأصبح هناك أغنياء وفقراء.[2]

خصائص النظام الاقتصادي البدائي:

يتميز هذا النظام بالخصائص الآتية:

تعد المشاعية البدائية أول نظام اقتصادي اجتماعي في تاريخ البشرية، استخدم الإنسان في ظله وسائل إنتاج بدائية وكانت مهارات العمل لديه وخبرته قليلة جدا.

- ترابط علاقات الإنتاج لم يكن في مقدور الأفراد مواجهة الطبيعة إلا بتجميع جهودهم وتضافرها،فتجمعوا حينها وشكلوا قبائل وجماعات، وكان اقتصاد القبيلة يدور بصورة مشتركة لتأمين حاجاتهم عن طريق إقامة

1 إبراهيم كبه، **دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي**، الجزء الأول، ط1، مطبعة الإرشاد،بغداد،1980،ص ص،114-116.
2 مركز التعليم المفتوح، مقرر الاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة بنها، مصر،ص ص،18-19.

علاقات إنتاجية قائمة على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، فاضطرارهم للتعاون وتوافر أدوات عمل بسيطة متاحة من الطبيعة لم تسمح بتملكها الأشخاص أو مجموعات معينة داخل القبيلة، بل كانت مشاعة ومشتركة بين أفراد القبيلة. إما بالنسبة لتوزيع المنتجات فكان يتم ضمن كميات متساوية وقليلة للحفاظ على البقاء.[1]

وفي النهاية تمكن الإنسان عبر تنمية القوى الإنتاجية في الرعي والزراعة من زيادة إنتاجية العمل، وتعدى المرحلة التي كان إنتاجه فيها كافيا إلى مرحلة جديدة، أصبح فيها إنتاج الفرد أكبر من القدر اللازم لحفظ حياته، وبهذا ظهر لأول مرة فائض في يد الإنسان ترتب عليه اختصاص الفرد المنتج به وحدة دون غيره، وبالتالي ظهور الملكية الفردية للأموال.

ومن ناحية أخرى فقد أدى هذا الفائض إلى امتناع الإنسان عن قتل ما يقع في يده من أسرى الحرب(كما كان يفعل من قبل) واستخدمهم في عملية الإنتاج للحصول على فائض، ليظهر الرق لأول مرة وتنتقل الإنسانية إلى مرحلة أرقى بكثير من تلك التي كان فيها الأسرى من الذكور يقتلون بمجرد وقوعهم في الأسر لعدم إمكان استفادة المنتصر منهم، لكن الأفراد الأقوياء في الجماعة لم يكتفوا باسترقاق أسرى الحرب من الجماعات المعادية بل عمدوا بعد ذلك إلى استرقاق الأفراد في جماعتهم ذاتها، إما بسبب عجزهم عن سداد ديونهم وإما لمجرد فقرهم وضعفهم، وقد كان هذا الاسترقاق بمختلف أشكاله سببا وإيذانا بانتهاء النظام الاقتصادي البدائي وبداية نظام اقتصادي آخر في أماكن متعددة من العالم عرف بنظام الرق. [2]

2-2 نظام الرق(العبودي):

ظهر النظام العبودي في أحضان المشاعة البدائية نتيجة سلسلة من الاكتشافات في أدوات الإنتاج، التي أدت إلى زيادة إنتاجية العمل وظهور تقسيمات اجتماعية جديدة للعمل وتطور التبادل والملكية الفردية، ونشوء الطبقات والدولة، والعبودية تاريخيا هي أول أشكال الأنظمة الاستثمارية وأشدها قسوة وفظاظة التي وجدت لدى جميع الشعوب، فقد كان نمط الإنتاج القائم على العبودية سائد في بلاد ما بين النهرين وفي مصر والصين والهند الألف الرابعة قبل الميلاد وبلغ أعلى درجات تطوره في روما من القرن الثاني قبل الميلاد إلى القرن الثاني للميلاد.[3]

مع ظهور الدولة كتنظيم سياسي ، وذلك بسبب الفائض الاقتصادي، وزيادة الإنتاج مما استدعى ضرورة وجود سلطة عليا تقوم بتعبئة هذا الفائض وتوجيهه لصالح الجماعة، وظهرت كذلك أشكال متعددة للملكية الفردية

1 عبد الله ساقور، **الاقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004،ص42.
2 مركز التعليم المفتوح،مرجع سابق ،ص19.
3 إبراهيم كبه، مرجع سابق، ص155.

خاصة الأرض، ولما كانت قوى الإنتاج لا تزال محدودة، وهي تعتمد أساسا على القوى العضلية للإنسان، فقد امتدت الملكية لتشمل الإنسان نفسه، وهكذا ظهر نظام الرق، وقد ساعد على انتشاره هو كثرة الحروب بين الجماعات المختلفة، وما يترتب عنها من أسرى كان هذا هو المصدر الأول للحصول على الرقيق، والمصدر الثاني هم الضعفاء من جماعتهم العاجزين على تسديد ديونهم للأغنياء.[1]

خصائص النظام العبودي:

يعد نظام الرق أو العبودية أول نظام في التاريخ يقوم على استغلال الإنسان للإنسان والانقسام الطبقي، تميز بعدة خصائص أهمها[2] .

- التطور العام للملكية الخاصة لا لمنتجات العمل فحسب بل للمنتج نفسه، فالقريب المعدم أو أسير الحرب الذي أصبح عبدا ليس فقط من الناحية العلمية (الاستثمارية) بل قانونيا كذلك، حيث كان العبد جزءا مما يسمى نظام الأموال وليس نظام الأشخاص.
- انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية مالكة وغير مالكة، حيث شكلت الطبقة غير المالكة (العبيد) أساس عملية الإنتاج في النظام العبودي.
- استمرار التقسيمات الاجتماعية للعمل نتيجة للنمو المتزايد في قوى الإنتاج.
- تقدم أدوات الإنتاج نسبيا مما أدى إلى تحسن طرق الزراعة وطرق تربية الماشية، وتطورت الحياكة وفن معالجة المعادن، وصنع الفخار وسائر الحرف الأخرى.
- تطور الإنتاج التجاري والتبادل النقدي، وظهور طبقة التجار لأول مرة.

2-3 النظام الإقطاعي:

ظهر النظام الإقطاعي في جميع أنحاء العالم لمدة قرون عديدة(في الصين مثلا أكثر من ألفي عام)، استمر الإقطاع الذي انتشر في بلاد أوروبا الغربية قرونا طويلة، فبدأ بانهيار الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس للميلاد وانتهت بقيام الثورات البورجوازية بانجلترا في القرن 17، وبفرنسا في القرن 18م، وفي روسيا من القرن 9م الى أواخر القرن 19م. وكان أسا س النظام الاقتصادي في المجتمع الإقطاعي هو ملكية الإقطاعيين للأرض، حيث كانت الملكيات الزراعية الإقطاعية الواسعة هي أساس استغلال السادة الإقطاعيين للفلاحين، فقد كانت الأراضي توزع على الفلاحين وفق شروط ابتزازية، ويلتزمون بالعمل في فلاحة الأرض أو في استعمال الأدوات والحيوانات

1 زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد: مرجع سابق ذكر، ص145،146.
2 إبراهيم كبه، مرجع سابق ، ص156-162.

ويدفع لهم مقابل ذلك مبلغا نقديا او جزءا من المحصول، أو الأمرين معا. وهكذا أدى هذا النظام إلى اعتماد الفلاح اعتمادا شخصيا وحتميا على السيد الإقطاعي، فعلى الرغم من أن الفلاح لم يكن عبدا ولم يكن في وسع السيد ان يقتل فلاحيه كما كان في نظام الرق، إلا انه كان في وسع الإقطاع أن يبيع فلاحيه مع الأرض، وهكذا كان أجير الأرض مضطرا إلى أن يعمل فيها لإنتاج الضرورات اللازمة لمعيشته وتحقيق فائض يأخذه السيد الإقطاعي مقابل ملكيه للأرض.[1]

- **خصائص النظام الإقطاعي**: من أهم ما ميز النظام الإقطاعي الخصائص التالية:
- تصدر الزراعة للنشاط الاقتصادي، حيث كانت أساليب الاستثمار الزراعي بدائية يغلب عليها الطابع اليدوي، وان استخدمت فيه بعض أدوات الإنتاج المتطورة نسبيا كالمحراث الحديدي وتطبيق الدورة الزراعية وتنفيذ بعض مشروعات الري والصرف، وإدخال بعض المحاصيل الزراعية الجديدة، فضلا عن الاهتمام بتربية المواشي وصيد الأسماك، بالإضافة إلى تصنيع الغلال الزراعية كعصير الزيتون وتجفيف الفواكه مستخدمين في ذلك قوة الحيوانات في النقل والجر وطاقة الرياح والمياه.[2]
- انقسام المجتمع إلى طبقيتين رئيسيتين طبقة الملاك(الإقطاعيين) وطبقة الفلاحين(الأقنان)، حيث شكلت طبقة الاقنان أساس عملية الإنتاج وكانوا في تبعية شخصية للإقطاعيين، فكانت القاعدة الأساسية التي تقوم عليها علاقات الإنتاج في هذا النظام هي ملكية الإقطاعي المطلقة للأراضي وغير مطلقة للفلاح الذي يعمل في أرضه، مع اعتبار هذا الأخير سلعة للمبادلة في البيع أو الشراء مع الأرض التي يعمل فيها.[3]
- كانت كل إقطاعية وحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة، وكان اقتصاد كل إقطاعية مغلقا ولا مبادلات بينه وبين الإقطاعيات الأخرى.[4]
- التنظيم الحقوقي والاجتماعي في هذا النظام يرتكز على اعطاء كل صلاحيات اتخاذ القرار في يد الإقطاعي، الذي يملك السلطة السياسية المطلقة على مقاطعته من الناحية البشرية، او بالنسبة لتوزيع الدخل الاقتصادي.[5]

1 مركز التعليم المفتوح،مرجع سابق ،ص ص، 22-23.

2 وديع طوروس، **مبادئ اقتصادية**، ط1،المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010،ص115.

3 مصطفى العبد الله الكفري، غسان إبراهيم، **المدخل إلى علم الاقتصاد** ، مقرر لطلاب السنة الأولى، منشورات كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2017-2018، ص169.

4 زينب صالح الأشواح، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة**، 1998،ص58.

5 مختار عبد الحكيم طلبة،مرجع سابق ذكر،ص31.

3- النظام الاقتصادي الرأسمالي:

3-1 تعريف النظام الرأسمالي:

ظهر النظام الرأسمالي في القرن السادس عشر بأوروبا، وقد تدرج في تطور من مرحلة الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية المالية إلى الرأسمالية الاحتكارية، وأخيرا مرحلة الاستعمار الجديد، وقد انتقل مركزه الأساسي من أوروبا، وعلى رأسها انجلترا إلى الولايات المتحدة، وشمل اليوم: أمريكا الشمالية، شمال غرب أوروبا،اليابان، معظم الدول المتخلفة،وان هدفه هو تحقيق الربح المادي بشكل مشروع أو غير مشروع .

عرف الاقتصادي "**دوب**" الرأسمالية بأنها نظام المشروع الفردي الخاص الذي تسوده المنافسة الحرة بين الأفراد في سبيل كسب معاشهم ، أما هوبسون فعرفها على أنها" تنظيم الأعمال على نطاق واسع بواسطة صاحب عمل،أو مجموعة من أصحاب الأعمال، يمتلك مقدار من الثروة المتراكمة يسمح له بالحصول على المواد الأولية واستئجار العمل وذلك بقصد إنتاج مقدار أكبر من الثروة وبالتالي تحقيق الأرباح"[1] .

أما الاقتصادي "**بيجو**" الرأسمالية الصناعية هي التي يمتلك فيها الأفراد وسائل الإنتاج بغرض إنتاج السلع وبيعها لتحقيق الربح.[2]

يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي بأنه نظام اقتصادي يتميز بنمط من إنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين، طبقة مالكي وسائل الإنتاج سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات، الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، وطبقة العمال المجبرة على بيع قوة عملها، لان ليس لأفرادها وسائل إنتاج والرأسمال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص. [3]

مهما اختلف المؤرخون الاقتصاديون في تفسير مصطلح "الرأسمالية"، نجدهم متفقين على استعماله على نطاق متزايد، لأنهم وجدوا من المستحيل تنظيم الحقيقة التاريخية ووصف التغير والمفارقة الاقتصادية والاجتماعية من دون هذا المصطلح. ويقوم مفهوم مصطلح الرأسمالية في علم الاقتصاد على الملكية الخاصة في الإنتاج وتنظيمه، حيث تشكل الملكية جزء من العلاقات الاجتماعية للإنتاج وعلى التمييز الطبقي أو العلاقات الطبقية بين مالكي وسائل الإنتاج و المعدمين منها، ويلعب الإنتاج دور أساسي في التفسير التاريخي وفي التحليل الاقتصادي، وهنا لا

1 عبد الله الصعيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، الجزء الأول، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002،ص، 170-171.

2 كريستان بالوا: **النظام الاقتصادي الرأسمالي**، ترجمة عادل عبد المهدي دار ابن خلدون، بيروت، 1978.

3 عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، بيروت،1990،ص789.

يقتصر معنى الإنتاج على تكنولوجيا الإنتاج التي تعتبر قوى الإنتاج عنصرا تكوينيا من عناصرها فحسب، بل يتوسع ليضم الإنتاج الاجتماعي برمته[1] .

وفي ظل النظام الرأسمالي وعلى أساس "الملكية الخاصة" تكون السلع و الخدمات مملوكة لمواطنين أفراد أو مجموعات، كما يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق اكبر مصلحة خاصة ممكنة، فإذا كان الفرد مستهلكا سميت المصلحة إشباعا، وان كان منتجا سميت المصلحة ربحا،[2] .

ويعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي كذلك بأنه" تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس قيام فرد(الرأسمالي)، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين (الشركات الرأسمالية) بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التي يشترونها وقوة العمل المستأجرة في شكل مشروع هو المشروع الصناعي، يستخدم الآلية كأساس للفن الإنتاجي، وذلك من اجل تحقيق مقدار متزايد دائما من الثروة يمكنهم من الحصول على أرباح يحتفظون بها لأنفسهم ، ومن زيادة تراكم رأس المال لديهم باستمرار"[3].

3-2 نشأة النظام الرأسمالي:

كان السبب في ظهورها الثورة الصناعية وما قدمته من سلع جديدة وازدهار في التجارة، وذلك خلال منتصف القرن الثامن عشر الميلادي بناء على الحملة التي قادها عدد من الاقتصاديين الفرنسيين تجاه الحكومات المختلفة لوقف تدخلها في التجارة الخارجية وإنهاء التعريفات الجمركية والقيود التجارية الأخرى، معلنين شعار: "حرية العمل والتجارة"، وشعار: "دعه يعمل دعه يمر".

وكانت الدول الأوربية منذ القرن الخامس عشر الميلادي وحتى القرن الثامن عشر تقوم على نظام اقتصادي يسمى "النزعة التجارية" الذي يعتمد على زيادة الصادرات عن الواردات، وفرض التعريفات الجمركية العالية على السلع المستوردة لحماية المنتج الوطني، ودعم الزراعة والصناعة المحلية حتى تنخفض أسعار صادرتها. وبعد ظهور الرأسمالية –لأول مرة–في منتصف القرن الثامن عشر على يد الاقتصاديين الفرنسيين جاء الاقتصادي الاسكتلندي "**آدم سميث**" فوضع كتابة "ثروة الأمم" سنة 1776م الذي وصف فيه الكيفية التي يعمل بها النظام الحر، وانتشرت أفكاره خلال بداية القرن التاسع عشر الميلادي، فبدأت الحكومة البريطانية برفع قيودها التجارية، وتطوير أول اقتصاد رأسمالي، ومن ثم انتشرت الرأسمالية في الدول التجارية الرئيسة الأخرى.

---

1 أوسكارلانكة،مايكل كاليتسيكي، **الاقتصاد السياسي**: الرأسمالية الاشتراكية، ترجمة: محمد سلمان حسن، ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر– بيروت، لبنان، 1980ص، 55.

2 روبرت ميرفي ، **دروس مبسطة في الاقتصاد**، ترجمة: رحاب صلاح الدين، الطبعة الأولى، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 2013،ص 70.

3 أحمد جامع،**علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص83.

واجهت الرأسمالية أكبر تحد لها خلال سنوات الكساد العظيم، الذي ألم بأكثر دول العالم سنة 1929م، فأغلق الكثير من المصارف والمصانع والمحال التجارية، وفقد كثير من الناس وظائفهم ومساكنهم ومدخراتهم، كما فقد الأكثرون الثقة في الرأسمالية، وطلب بعضهم دعم الحكومة لمحاربة الكساد الذي استمر حتى بداية الأربعينيات من القرن العشرين. وكان السبب في انتهاء الكساد هو الإنفاق الحكومي العسكري الضخم خلال الحرب العالمية الثانية. ولا تزال الحكومات الرأسمالية تبتعد عن سياسة التدخل وتكتفي بزيادة إنفاقها وبالتحكم في اقتصادياتها، وحاولت الدول الأخرى محاكاة الدول الرأسمالية بتخفيض تدخلها الحكومي في الاقتصاد، حتى الحكومات الشيوعية القوية بدأت في الاعتماد أكثر على قوى السوق في توزيع السلع والخدمات في بلادها. ومع ذلك فلم تسلم الرأسمالية من الأزمات البالغة كالتي وقعت في منتصف سبتمبر 2008م بإعلان انهيار البورصات العالمية.

3-3 أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من الأسس التي تميزه عن غيره من النظم، وتعمل مع بعضها البعض على تشييد هذا النظام وعلى نموه، وتتمثل هذه الأسس فيما يلي:

1- الملكية الفردية(الخاصة):

يقصد بالملكية الفردية تقري حقوق للفرد على ما يكتسبه من أموال كحق استعمال هذا المال والتصرف فيه باستهلاكه أو بيعه للغير، و يعترف النظام الرأسمالي بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة، سواء أكانت هذه الأموال سلعا إنتاجية. وحق الملكية على مال من أموال يشمل مجموعة من الحقوق الفرعية تتمثل في حق استعمال وحق استهلاك وحق التصرف، كما انه يتضمن الاعتراف بحق الإرث كسبب من أسباب كسب الملكية.ويستند تبرير الملكية الفردية على أساس دورها في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، والحافز الأساسي للأفراد على الادخار، وبالتالي تساعد على زيادة التراكم الرأسمالي اللازم لنمو الاقتصاد الكلي. كما تعتبر الملكية الخاصة وسيلة لترشيد إستغلال الموارد، فالفرد يحرص على حسن استغلال ما يمتلكه.[1]

2- الحرية الاقتصادية:

ينصرف مفهوم الحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي إلى حرية الفرد في اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة لتحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافه، فالفرد هو الذي يقرر النشاط الذي يستثمر فيه رأسماله، وهو الذي يقرر الوجه الذي يستخدم فيه ما قد يمتلكه من موارد.

1 خالد سعد زغلول حلمي، **الاقتصاد السياسي**، الطبعة الثانية، 2001، ص،96.

وفي ظل النظام الرأسمالي يكون الفرد للأفراد حرية الإنتاج والعمل وحرية الاستهلاك ، دون تدخل من جانب الحكومة إلا بالقدر الذي تقتضيه الضرورة القصوى أو المصلحة العامة للمجتمع. فبالنسبة **لحرية الإنتاج** فيصد بها حرية مالكي وسائل الإنتاج في تحديد نوع المنتجات التي يرغبون في إنتاجها ومواصفاتها وكمياتها، وهذا طبعا يتحدد بالهدف الذي يسعون لتحقيقه وهو دائما السعي إلى تحقيق أعلى درجة ممكنة من الأرباح.

أما بالنسبة **لحرية العمل** فهي حرية العامل في تقرير عدد من المسائل المعبرة عن حرية تصرفه بقوة عمله، إذ يمكنه أن يحدد نوع النشاط الذي يود القيام به، في مجال الزراعة، أو الصناعة، أو مختلف الخدمات، وقد يفضل البطالة على العمل، وبتقديره الشخصي يقرر الجهد الذي يتحمله والإيراد الذي يحصل عليه باختياره لنوع العمل، وبالنسبة **لحرية المستهلك** يقصد بها حرية التصرف بالدخل الذي يحصل عليه، ويقرر شراء ما يرغب فيه من السلع والخدمات المعروضة في السوق (كما ونوعا)، آلية عمل النظام نفسه تؤدي إلى تحقيق ما يعرف بسيادة المستهلك.[1]

3- المنافسة الاقتصادية:

يتميز النظام الرأسمالي بتنافس كافة الوحدات الاقتصادية، ويعد طابع المنافسة نتيجة طبيعية لخصائص النظام الرأسمالي.[2] ويقصد بها على أنها أساس من أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي، وهو ان يسود التنافس بين مختلف الوحدات الاقتصادية المختلفة، التنافس بين البائعين للسلع المماثلة في اجتذاب المشترين، التنافس بين قوى العمل للحصول على العمل المرغوب، وبين المنتجين للحصول على الأيدي العاملة المطلوبة، وبين المقترضين للحصول على رؤوس الأموال، وبين المدخرين للحصول على أوجه الاستثمار المربحة... أي أن التنافس هو الذي يحرك السوق ويسر النشاط الاقتصادي.[3]

4- جهاز الثمن(السوق):

يعبر نظام السوق والأثمان عن طبيعة الاقتصاد الرأسمالي كاقتصاد غير مركزي، حيث يتكون هذا السوق من مراكز اقتصادية ترتبط معا بشبكة من المبادلات، فلكل سلعة أو خدمة أو عامل من عوامل الإنتاج سوف يلتقي فيه العارضون(البائعون أو منتجون)مع الطالبين(المشترين أو المستهلكين)، وينتج عن التلاقي تكوين ثمن محدد يعبر عن قيمة هذه السلعة أو الخدمة أو عامل الإنتاج في السوق، وتؤدي تلك الأثمان دورا مهما في توجيه كافة القرارات الاقتصادية، فقرارات (الاستهلاك، الادخار، الاستثمار) تتخذ بالاعتماد على الأثمان السائدة في السوق،

1 محمد مروان السمان،مرجع سابق ص،39-40.
2 خالد سعد زغلول ، مرجع ساب، ص100.
3 عادل احمد حشيش، سوزى عدلى، ص،357.

ويلعب ذلك دورا مهما في تحقيق التوازن بين العرض والطلب، سواء في سوق السلع والخدمات أو في سوق عناصر الإنتاج.[1]

5- دافع الربح:

يعتبر دافع الربح في النظام الاقتصادي الرأسمالي ،هو الدافع والمحرك الأول للأفراد من اجل العمل والنشاط ،فأصحاب رؤوس الأموال يقبلون على إنشاء الوحدات والمشروعات الإنتاجية التي ينتظرون منها أن تحقق لهم أكبر ربح،كما تتوجه عناصر الإنتاج المختلفة،كالعمال مثلا إلى العمل في المشروعات التي تحقق لهم أكبر دخل (أجر)،وكذلك يسعى المدخر من توظيف أمواله،للبحث على أعلى معدل للفائدة،وهكذا مختلف العناصر الإنتاجية تنشط وتعمل أين تحصل على اكبر عائد.

3-4 عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي:

على الرغم مما يتضمنه النظام الاقتصادي الرأسمالي من مجموعة من الأسس والخصائص التي تبدو في ظاهرها صالحة ومغرية للأفراد، كالملكية الفردية والحرية الاقتصادية وحافز الربح فان له عدة عيوب أهمها:[2]

1- نمو ظاهرة الاحتكار:

يقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، ويتعطل جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، ومن مساوئ الاحتكار أن المحتكر يلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج، وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها، وتحقيق أرباحه الاحتكارية، وعلى الرغم من أنه في إمكان المصانع والمزارع أن تنتج المزيد وبأسعار منخفضة، إلا أن المحتكرين يفضلون بقاء آلاتهم عاطلة ومزارعهم يابسة حتى يقل المعروض من السلعة وترتفع أسعارها، وهكذا يؤدي الاحتكار إلى سوء استخدام للموارد الاقتصادية. وهكذا يؤدي الاحتكار إلى استغلال المستهلكين لصالح أصحاب رؤوس الأموال، ويؤدي أيضًا إلى سوء استغلال للموارد، مما جعل كثير من الحكومات الرأسمالية تتدخل لمنع الاحتكار من خلال إصدار تشريعات وسن قوانين لمنع الاحتكار، والتقييد من سلطاته لصالح المستهلك.

---

1 عبد الله الصعيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، الجزء الأول، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002،ص،208- 209.)

2 الأنصاري علي فيصل علي، **الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالية**، جامعة الكويت، 2008-2009،ص ص، 23-25.

2- سوء توزيع الدخل والثروة:

يرتكز النظام الرأسمالي على عدد من الدعائم أهمها الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، ونظرًا لندرة عناصر الإنتاج بالنسبة لعدد السكان في كل دولة؛ فإنه من الطبيعي أن تتركز عناصر الإنتاج في أيدي فئة قليلة من المجتمع، ويبقى جمهور المجتمع من الطبقة العاملة الكادحة، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر إنتاجهم مباشرة، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي مثلاً الذين يحصلون الريع أو الإيجار، أما العمال الذين لا يملكون عناصر الإنتاج، فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، ومن الطبيعي إزاء هذا الوضع أن يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم، ومن ثم يمكنهم ادخار جزء من هذا الدخل، وإعادة استثمار مما يؤدي إلى زيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي عدد قليل من الأفراد، وعلى الجهة الأخرى تظل الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض؛، لأن العامل الذي يحصل على دخل منخفض لا يتمكن من الادخار، ومن ثم لا يملك عناصر الإنتاج ولا يتوقف ذلك على النواحي الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل يتعدى إلى النواحي السياسية، حيث يسيطر الأغنياء على مقومات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يمتد نفوذهم إلى النواحي السياسية، فيصل نفوذهم إلى إدارة شؤون الدولة، والحصول على أعلى مراكز فيها، وذلك من خلال السيطرة على الأحزاب وانتخابها، بما يملكون من أموال. وبمرور الوقت تجد الأسر الغنية تزداد قوة وإحكامًا، بفضل ما توفره لأبنائها وأعضائها من فرص الحياة والتعليم والترقي، وفي الوقت نفسه تتوارث الطبقات الكادحة فقر آبائها.

3- تزايد البطالة ووجود الأزمات الدورية والتقلبات الاقتصادية:

لقد ساد الاعتقاد أن جهاز الثمن في إطار من الحرية الاقتصادية، كفيل بتحقيق الاستخدام الأمثل والكامل والكفء للموارد، إلا أن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى إلى ظهور البطالة، ودخول الاقتصاد في أزمات دورية متلاحقة، فمع توسع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي تزداد أرباح المنتجين؛ مما يؤدي إلى استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية؛ من معدات ومصانع وآلات بزيادة هائلة، إلا أن هذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية لا يقابلها عادة، ولا يصاحبها زيادة مماثلة في دخول العمال، ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، مما يحدث تكدس للمنتجات، ومن ثم يتجه رجال الأعمال إلى تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن أعداد من القوة العاملة، وبالتالي تظهر البطالة، والبطالة تؤدي إلى زيادة الأزمة حدة.

ومن أسباب الأزمات في النظام الرأسمالي أيضًا أن المنتجين لا يمكن أن يتوقعوا بدقة عالية طلب المستهلكين في الأجل الطويل، وخصوصاً في ظل حدوث تغيرات سياسية واجتماعية متلاحقة، ويترتب على ذلك أن الطلب

الفعلي على سلعة معينة قد يزيد وقد ينقص عما كان يتوقعه المنظمون، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

ولذلك يمكن القول: إن التقلبات الاقتصادية من رواج وكساد، هي في الواقع سمة من سمات النظام الرأسمالي الحر، ففي فترة يزداد حجم النشاط الاقتصادي ويحدث رواج وانتعاش، وفي فترة أخرى يقل حجم النشاط الاقتصادي ويحدث كساد وركود.

4- الحرية الوهمية:

الحرية التي افترضها أنصار المذهب الرأسمالي ليست مطلقة، إذ لا تتمتع بها سوى فئة محدودة من الأفراد هي فئة ملاك عناصر الإنتاج؛ فحرية العمل على سبيل المثال، لا يتمتع بها العامل الأجير الذي غالبًا ما يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، وذلك بسبب اشتداد المنافسة بين الطبقة العاملة التي تكوِّن غالبية الشعب، مما يجبرهم على قبول أجور منخفضة؛ حتى لا يتعرضوا للبطالة والتشرد، فأي حرية كان يملكها أكثر من 12 مليون عامل في الولايات المتحدة، كانوا في حالة بطالة خلال الثلاثينات، حيث ساد العالم أزمة عالمية كبرى.

إضافة إلى ما تم التطرق إليه هناك عيوب أخرى للنظام الاقتصادي الرأسمالي ،نوجزها في النقاط التالية :

- القوى العاملة في ظل الرأسمالية عبارة عن سلعة خاضعة لمصالح الفئة القليلة المحتكرة لوسائل الإنتاج والمسيطرة على السوق،فالعامل مستغل بالشكل الذي يريده هؤلاء،وإلا فهو معرض في كل لحظة لان يستبدل بغيره،ممن يأخذ أجرا أقل أو يؤدي عملا أكثر،بالإضافة إلى انتشار البطالة خاصة عندما يكون الإنتاج أكثر من الاستهلاك،وبالتالي الاستغناء عن الزيادة في الأيدي العاملة .
- الرأسمالية وبدافع البحث عن المواد الأولية،وعن مختلف عناصر الإنتاج،وعن أسواق جديدة لتسويق المنتجات تدخل في غمار استعمار الشعوب والأمم استعمارا اقتصاديا وفكريا وسياسيا وثقافيا،حيث شهدت البشرية ألوانا وأشكالا من القتل والتدمير،واسترقاق الشعوب الضعيفة واستغلال الأيدي العاملة لمصلحتها .
- تهديد التماسك الاجتماعي من خلال انتشار الأنانية بين أفراد المجتمع،حيث يتحكم فرد أو أفراد قلائل بالأسواق تحقيقا لمصالحهم الذاتية دون أدنى تقدير لحاجة المجتمع،وخلق حالة صراع مستمر بين إشباع الحاجات الأساسية للحفاظ على حياتها .
- الإنسان كائن مادي في ظل الرأسمالية وتتعامل معه بعيدا عن ميوله النفسي والاجتماعي والروحي والأخلاقي،والحياة في ظلها حياة مادية،فهي عبارة عن ميدان سباق مسعور،يتنافس فيها الجميع في سبيل

إحراز الغلبة،القوي يأكل الضعيف فيها،والنتيجة إفلاس الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ،لعدم قدرتها على منافسة الشركات الكبرى الاحتكارية (البقاء للأقوى).

4- النظام الاقتصادي الاشتراكي:

4-1 تعريف النظام الاقتصادي الاشتراكي:

الاشتراكية اصطلاح واسع المعنى وفق اختلاف المذاهب العديدة المنضوية تحت لواء النظام الاشتراكي كمدارس ومذاهب مختلفة، والقاسم المشترك بين هذه التيارات رغم تباين اتجاهاتها واختلاف نزعاتها هو مناهضتها للمذهب الفردي الحر الذي كرسته الرأسمالية، وتجمع على إحلال النظرية الجماعية محل النظرية الفردية، وضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مع تباين وجهات النظر حول حدود هذا التدخل بين مؤيد لمجرد التدخل لتحسين أوضاع الطبقة العمالية، ومناصر لفكرة إلغاء الملكية الفردية تماما بكل صورها وإحلال الدولة محل الفرد وحافز المصلحة العامة محل حافز الربح، فالنظام الاشتراكي نظام تمتلك فيه الدولة عوامل الإنتاج(الأراضي، الآلات، المصانع..) ، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية من خلال جهاز التخطيط المركزي.[1].

4-2 نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي:

بعد عدة سنوات من تطبيق النظام الرأسمالي تعرض الإطار الإنتاجي الجديد لهجوم شديد، وانتقادات لاذعة من جانب عديد الاقتصاديين الذين شككوا في سلامة القوة والدوافع والسلوك التي ارتبطت بالحيازة الخاصة للممتلكات والسعي إلى إحراز الثروة. وكان من أشهر هؤلاء الاقتصاديين الفيلسوف الألماني **كارل ماركس (1818-1883)** المتأثر فكريا بالفيلسوف الألماني هيجل، حيث رفض ماركس- مهتديا بهيجل – الافتراضات الأساسية للاقتصاد الرأسمالي، فالتوازن ليس هو النهاية وإنما هو مجرد حدث في تغير أكبر كثيرا يؤدي إلى تغيير كامل للعلاقة بين رأس المال والعمل، كما أن المؤسسات الاقتصادية ونقابات العمال والشركات والمظاهر الاقتصادية للدولة وسياستها في تغير مستمر وفي حالة حركة أو صراع للطبقات. وفي كتابه"رأس المال " أشار **ماركس** إلى انجازات النظام الرأسمالي في مجال الإنتاج وأشاد بها، وذكر بان النظام الرأسمالي وفي فترة لم تتجاوز المائة عام خلق قدرا اكبر وأضخم من كل الأجيال السابقة مجتمعة. كما أشار إلى انجازات أخرى للرأسمالية وان كانت فرعية كخلق المدن الجديدة

1 بويلي سكينة، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.2015، ص، 356، 354.

وزيادة سكان الحضر بزيادة كبيرة مقارنة بسكان الريف، علاوة على الأسعار الرخيصة للسلع والمنتجات . ولكن بعد هذه الإشارة لمنجزات الإطار الإنتاجي الجديد أو الرأسمالية.

كما وجه كارل ماركس سهامه نحو جوانب الضعف في الرأسمالية والتي أجملها في أربعة مشكلات رئيسة هي:[1]

- **التوزيع غير المتكافئ في السلطة:**

ذهب **ماركس** إلى أن السلطة لا مهرب منها في الحياة الاقتصادية ومصدرها هو الملكية الخاصة، وبالتالي فالسلطة هي ملكية طبيعية وحتمية للرأسمالي. وان سلطة الرأسمالي لا تقتصر على مشروع فقط بل تمتد إلى المجتمع والدولة، فالجهاز الإداري في الدولة ما هو إلا لجنة لإدارة الشؤون المشتركة للبرجوازية الحاكمة، وهذه السلطة الرأسمالية تمتد لتشمل الاقتصاديين، وفي الأخير علم الاقتصاد يخضع لنفوذ سلطة الرأسمالي.

- **التفاوت في الدخل:**

إن الفروق الهائلة في توزيع الدخل كانت محل ملاحظات الاقتصاديين التقليدين أنفسهم، وقد قالوا بمبررات لم تكن كافية وقوية لهذا التفاوت، لذلك وجد ماركس تبريرا وجد مصدره في نظرية **ريكاردو** "العمل في القيمة." فرأى **ماركس** أن العامل الحدي يحصل على مقابل أو على اجر يعكس إسهامه المضاف في مجموع إيرادات المشروع، ويتناقص هذا الإسهام وفقا لقانون الغلة المتناقصة مع إضافة عمال جدد، والأجر الحدي يقرر الأجر للجميع.

- **الأزمات المتلاحقة للنظام الرأسمالي:**

لا يمثل فقط التوزيع غير المتكافئ في السلطة ولا التفاوت أو التوزيع غير المتكافئ في الدخل عيوب الرأسمالية، بل يهدد بقاء النظام الرأسمالي كذلك الاتجاه إلى الكساد والبطالة .فقد شهد ويشهد النظام الرأسمالي وجود دورة اقتصادية أشبه بموجه تسبب اختلالا. وقد نظر الاقتصاديون الرأسماليون الأوائل من أمثال **ساي وريكاردو** إلى هذه الموجات بأنها أمر مؤقت لا يغير الأوضاع الأساسية، كما حلل **كينز** هذه الدورات أو الأزمات بفكر جديد يخالف قانون ساي، وهو وجوب تدخل الدولة لخلق أو تنشيط الطلب الكلي أو الطلب الفعال.ومع الكساد الكبير وما سببه من إخفاق ذريع للنظام الرأسمالي، كان النموذج السوفياتي الاشتراكي هو البديل الواضح والمتاح والممكن.

1 مختار عبد الحكيم طلبة،**مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر،2007،ص ص، 62-63.

- **الاحتكار:**

على الرغم من أن أنصار النظام الرأسمالي يعترفون بالاحتكار كنقطة ضعف، إلا أنهم يرونها استثناءا من القاعدة الحاكمة للسوق (التنافس)، والاحتكار لا يمثل خطرا على النظام في جملته. غير أن **ماركس** يرى المسالة بنظرة أخرى، فزيادة النشاط الاقتصادي في أيدي فئة قليلة من الرأسمالية هو اتجاه قوي ومستمر.

وبالتالي فهو يرى النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي أشاد به الاقتصاديون الكلاسيك- وبسبب نقاط الضعف المذكورة سابقا، سيصل إلى نهايته، كما كان يعتقد **ماركس** أن الدولة بعد استيلاء الطبقة العاملة أو **البروليتاريا*** عليها سوف تختفي في نهاية الأمر، لم يصدق بل احتفظت الدولة الحديثة بقوتها في ظل تطبيقات النظام الاشتراكي.

*هو مصطلح ظهر في القرن التاسع عشر ضمن كتاب بيان الحزب الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك انجلز يشير فيه إلى الطبقة التي ستتولد بعد تحول اقتصاد العالم تنافسي إلى اقتصاد احتكاري، ويقصد ماركس بالبروليتاريا الطبقة التي لا تملك أي وسائل إنتاج وتعيش من بيع مجهودها العضلي أو الفكري.

3-4 أسس النظام الاقتصادي الاشتراكي:

للنظام الاقتصادي الاشتراكي ثلاث أسس رئيسية نذكرها في ما يلي:

- **الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:**

يرتكز النظام الاقتصادي الاشتراكي على أساس جوهري يتمثل في تملك المجتمع ككل لوسائل الإنتاج الأساسية المتاحة للاقتصاد الوطني في شكل ملكية جماعية أو اشتراكية، وإلغاء تملك الأفراد لها، ويعني الأخذ بهذا الأساس التضييق من مجال الحرية الاقتصادية، ويتم هذا عن طريق ما يسمى بالتأميم الاشتراكي الذي يستهدف إرساء الأسس الضرورية لأسلوب جديد من أساليب الإنتاج، وهو الأسلوب الاشتراكي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ووضع حد لأسلوب الإنتاج الرأسمالي القائم على الملكية الفردية لهذه الوسائل، بما يؤدي إلى إزالة التناقض الذي كان موجودا من قبل بين الطابع الفردي للتملك لأموال الإنتاج من جهة والطابع الجماعي للإنتاج من جهة ثانية.[1]

1 عادل احمد حشيش، سوزى عدلى ناشد، **أساسيات علم الاقتصاد**، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001،ص363.

- **دافع إشباع حاجات أفراد المجتمع:**

إن النظام الاقتصادي الاشتراكي لا يتخذ الربح دافعا وموجها لقراراته الإنتاجية، بل تعتمد على دافع وهدف آخر أكثر أهمية وهو مدى نجاحها في إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع ككل، ويتم تحديد هذه السلع والخدمات وفق خطة محددة وبالاعتماد على مقاييس ومعايير تضعها الجهة المخول لها ذلك، وبالتالي نجاح المشروع المرتبط بمدى نجاحه في إنتاج السلع المحددة كما ونوعا، دون أن يعطي أي اعتبار للأرباح التي قد يجنبها، وإذا ما حقق ربحا فانه سيؤول للمجتمع ككل باعتباره المالك لوسائل الإنتاج ملكية عامة ممثلة في الجهات والمؤسسات الحكومية المختلفة.[1]

- **جهاز التخطيط المركزي:**

إن توفر المبادئ السابقة نظريا وعلميا في المجتمع المتبني للنظام الاشتراكي، وباعتبار الدولة ممثلة للمجتمع وهي تملك وسائل الإنتاج وتحدد أولويات العملية الإنتاجية لتحقيق الهدف المعلن وهو إشباع الحاجات الجماعية لغالبية أفراد المجتمع، فان هذه المعطيات تضع على عاتقها تنظيم العمليات الاقتصادية المختلفة الخاصة بالإنتاج والتوزيع من خلال التخطيط المركزي الآمر الملزم، فالدولة وبصفتها مالك وسائل الإنتاج تهدف إلى تحقيق تغير مستمر في هيكل الاقتصاد القومي، من خلال وضع خطة قومية مركزية شاملة تحدد أهداف الاستهلاك والإنتاج، وتحدد توزيع الموارد الإنتاجية وتحدد القطاعات التي تتولى الإنتاج، كما تضبط كيفية التوزيع للناتج بما يضمن تحقيق الإشباع الفعلي للحاجات، هذه الضوابط والآليات تجعل من الخطة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي ليست خطة تنبؤ بالمعنى المتعارف عليه للاصطلاح في مجال تقرير السياسة الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية، لكنها خطة ملزمة لكل الهيئات والقطاعات بما يضمن الرشادة الاقتصادية في المجتمع.[2]

4-4 عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي:

إذا كان الهدف من النظام الاشتراكي تنمية الاقتصاد القومي ونشر العدالة في توزيع الدخول بين الأفراد وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي، فان هذه السمات الأساسية للنظام الاقتصادي الاشتراكي وآليات عمله انصرفت في اغلبها إلى الجانب النظري، لان التطبيق الفعلي للمبادئ الاشتراكية خالف اغلب الأحيان ما تم التنظير له، أو اشتمل على تناقضات عدة من حيث الفكرة والتطبيق، وعليه يمكن ذكر أهم عيوبه فيما يلي:

1 محمد مروان السمان وآخرون: **مبادئ التحليل الاقتصادي**- الجزئي والكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص54.
2 بويلي، مرجع سابق، ص، 361.

- الاشتراكية نظام مثالي بعيد عن الواقع ولا يمكن تطبيقه إذ كثيرا ما ينتج عن ذلك أخطاء وسلبيات كثيرة تفوق تلك المزايا المتوقعة منه.
- الاشتراكية قتلت الإبداع وروح المبادرة وروح المنافسة والتحدي، وذلك بسبب المركزية الشديدة وتركز السلطة في يد الحكومات التي تتدخل في كل شئ، ولم تترك أي مساحة للأفراد لاختيار نمط حياتهم.[1]
- انه على الرغم من أن النظام الاشتراكي كان يعتمد على مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العمال على الإنتاج، إلا أن هذه الحوافز لا ترقى في قوتها إلى درجة حافز الربح في النظام الرأسمالي، ومن تم فقد أدى هذا إلى وجود نوع من التراخي من جانب بعض المسؤولين أو المشرفين على حسن إدارة المشروعات.
- أنه على الرغم من وجود قوة الردع لمعاقبة المهملين إلى جانب الحوافز لتشجيع الأداء، إلا أن هذه القوة أيضا لم تبلغ في درجتها ما يمكن أن يتعرض له المنتج الفرد في النظام الرأسمالي من خسائر قد تؤدى بكل ما يملك.
- كذلك أنه فان النظام الاشتراكي وبما يتمتع به من مركزية كانت تتجمع فيه سلطة اتخاذ القرارات في أيدي مجموعة قليلة من المخططين، ولذلك فالقرارات الخاطئة التي أصدرتها مثل هذه السلطات كان لها آثار سلبية على المجتمع ككل، في حين أن النظام الرأسمالي نجد أن اتخاذ أي منتج لقرار خاطئ لن يكون له نفس حجم الآثار السلبية من حيث شمولها، كما أن المنتج وحده سيتحمل نتيجة قراره.
- ومن أهم الانتقادات التي وجهت للنظام الاشتراكي هي تلك التعقيدات الروتينية التي تواجه أفراد المجتمع ككل، حيث أن الدولة تقوم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإدارة المشروعات المختلفة في المجتمع ومراقبتها، وهذا من شأنه أن يتطلب وجود جهاز إداري ضخم وفعال، ووجود نظام للمراقبة الدقيقة والمتابعة المستمرة، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من ناحية، والى تعطيل الكثير من الإجراءات من ناحية أخرى.[2]

1 محمد مروان السمان وآخرون: **مبادئ التحليل الاقتصادي**- الجزئي والكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص58.

2 kantakji.com/media/175155/ektsad1.pdf

5- النظام الاقتصادي المختلط:

هو ذلك النظام الذي يمزج بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي حيث اخذ بفكرة التخطيط في جزء منه وفكرة آلية السوق في الجزء الأخر، فهو يأخذ بمحاسن النظامين السابقين وفقا لما يراه ضروري و صالح لتحقيق توافق المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة.

5-1 مبادئ النظام المختلط:

إن النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الذي تحقق واقعيا غفي كل الأنظمة الاقتصادية المتبعة في دول العالم بشقيه الاشتراكي والرأسمالي، باعتباره النظام الذي يجمع بين سمات الأنظمة المختلفة ويمكن تلخيص أهم المبادئ التي قام عليها فيما يلي: [1]

- أهمية وجود الملكية العامة للدولة والمشروعات العامة، وكذلك وجود الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة في عمل الاقتصاد وأداء نشاطه.،
- وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي للنشاطات الاقتصادية بمدى معين ، مع الاعتماد وبحدود معينة على السوق والحرية في القيام بالنشاطات الاقتصادية رغم الاختلاف في مدى كل منها.
- القيام بالدور المهم في توفير البنية التحتية للاقتصاد، والتي لا تستطيع النشاطات الخاصة القيام بها رغم أهميتها كمشروعات الماء والكهرباء والطرق ....وغيرها، إضافة إلى توفير الخدمات العامة التي تؤمن الدفاع الخارجي وتضمن الأمن الداخلي وتحقيق العدالة.
- ومن مبادئه المحافظة على حقوق العمال وتوفير العمل ورعاية العاطلين والعجزة، وذلك بتدخل الدولة في تحسين الظروف العملية تسقيف الحد الأدنى للأجور، والتقليل من ساعات العمل، والحد من استغلال العامل، وممارسة الطرد الكيفي، وتوفير التأمين الاجتماعي وغيرها.
- قيام النظام الاقتصادي المختلط و من خلال الدولة بتوفير الحرية للمستهلك، بحيث يتم الإنتاج طبقا لرغباته وتفضيلاته، و توفير الإعانات للمستهلكين غير قادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية، وما إلى ذلك، كما يحافظ النظام على حقوق المنتج، من حقوق الملكية وتوفير القوانين لعمل آلية السوق وجهاز الأسعار وحرية التعاقد وغيرها.

1 babymahaza.blogspot.com

5-2 خصائص النظام المختلط:

سنحاول فيما يلي ذكر أهم الخصائص النظام الاقتصادي المختلط: [1]

- **التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة:**

هي محاولة للتوفيق بين المصلحة العامة للمجتمع والمصلحة الخاصة للفرد،بين الحرية وكفاءة النظام الاقتصادي، بين ضرورة مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والاستفادة من كفاءات الفرد وقدراته وتمايزها، والتكافل الاجتماعي والرشادة في المنافسة وتقدير التكنولوجيا، هي محاولة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع دون التضحية بحقوق الفرد من جهة وحفظ حقوق المجتمع من جهة أخرى.

- **ملكية وسائل الإنتاج بين القطاع العام والقطاع الخاص:**

في الاقتصاد المختلط يتعايش القطاع الخاص ، والذي يخضع للقواعد التقليدية من حيث الربح كهدف، والملكية الخاصة كوسيلة، وكأساس للعلاقات الاجتماعية، وميكانيزم السوق والثمن كأسلوب عمل الاقتصاد، مع القطاع العام والذي يشمل الحكومة والمشروعات العامة، والذي يخضع لقواعد الاقتصاد العام من حيث العائد الاجتماعي كهدف، والملكية العامة لوسائل الإنتاج كوسيلة، والتخطيط أو البرمجة كأسلوب لعمل الاقتصاد، وعندما نقارن حجم القطاع العام إلى القطاع الخاص بالنسبة للنشاط الإنتاجي الوطني، وبالتالي تتحدد مدى أهمية ميكانيزم السوق أو التخطيط في طريقة أداء وعمل الاقتصاد المختلط.

- **التوفيق بين آلية السوق وجهاز التخطيط:**

إن الأداء والعمل والعلاقات الاقتصادية في الاقتصاد المختلط تضبط وتحدد من خلال جهاز السوق، مع عملية تنظيمية يطلق عليها وصف التخطيط والتي يقوم بها جهاز التخطيط المركزي، فالاقتصاد المختلط يلجا إلى ميزانية أداء وبرامج عمل قصيرة وطويلة الأجل والى خطط اقتصادية، وهي تعتبر أسلوبا مكملا لآثار السوق غير المرغوب فيها،من حيث تخصيص الموارد والتوزيع وتنمية الإنتاج.

5-3 عيوب النظام المختلط:

يمكن إيراد عيوب النظام المختلط في ما يلي:

- فشل في وضع حدود واضحة وفاصلة بين الأدوار والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الهيئات الخاصة، وبين الأدوار والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة.

1 زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد،**مبادئ الاقتصاد السياسي**،ط1،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2005، ص183-190.

- الصراع المستمر بين الجهتين الخاصة والحكومية، ومحاولة كل منهما السيطرة على الآخر، وذلك بسبب صعوبة إيجاد التناسب بين نشاط المشرعات الخاصة والعامة، وهذا ما يؤدي إلى عرقلة العمل وصعوبة استمراره.
- صعوبة الوصول إلى الإجراءات والأساليب التي يمكن إتباعها وتجسيدها من اجل تحقيق التعاون والتنسيق، وإلغاء التعارض والتناقض بين عمل الجهات الخاصة والحكومية.
- صعوبة تحديد الطريقة والكيفية التي يتم من خلالها الوصول إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول في ظل اقتصاد تعمل فيه الجهات الخاصة لتحقيق مصالحها وهو أعلى ربح ممكن لمشروعاتهم، مع اقل تكلفة قد يكون ضحيتها العامل البسيط من جهة والمستهلك النهائي من جهة أخرى.

6-النظام الاقتصادي الإسلامي:

النظام الاقتصادي في الإسلام هو جزء من الدين الإسلامي الذي شمل جميع مجالات الحياة، وهو من إبداع الخالق عز وجل. وهو نظام ثابت ومستقر ومتكامل ولا يماثله أي نظام سواء كان قديما أو حديثا لأنه نظام كامل لا نقص فيه بأي وجه من الوجوه.

6-1 تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي:

يعرف **الاقتصاد الإسلامي** بأنه ذلك "العلم الذي يهتم بدراسة النشاط الاقتصادي(استهلاك، إنتاج، توزيع، تبادل)، وما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر وعلاقات، في ضوء أحكام المذهب الاقتصادي في الإسلام"، وبالنسبة **للمذهب الاقتصادي الإسلامي** فهو يمثل" منهجا فكريا، يرتكز على تحديد القواعد والأصول التي تنظم الحياة الاقتصادية، وتضع حلولا لمشكلاتها وفق تصوراتها للعدالة الاجتماعية من منظور إسلامي"، أما **بالنسبة للنظام الاقتصادي الإسلامي** هو عبارة عن " تلك النماذج التطبيقية للمذهب الاقتصادي الإسلامي، ويرتكز على ازدواج الملكية ، المنافسة التامة، الحرية الفردية وحق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي".[1]

يعرف النظام الاقتصادي الإسلامي على انه عبارة عن" مجموعة الأصول العامة الاقتصادية المستخرجة من القران والسنة والتي تلاءم البيئة المحيطة بنا والعصر الذي نعيش فيه، باعتبار أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان"[2]

1 أحمد محمد محمود نصار، **مبادئ الاقتصاد الإسلامي– دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين**،ط1، دار النفائس، الأردن، 2010، ص11-12.
2 الرماني زيد بن محمد: **خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي**،العدد،175،السعودية،1996،ص، 13.

ويعرف آخر النظام الاقتصادي الإسلامي على انه" يرتكز على قواعد الحق والعدالة سواء في اكتساب الثروة أو توزيعها أو إنفاقها وذلك ضمن الحدود الشرعية التي قررها القران الكريم والسنة النبوية الشريفة"[1]

6-2 أسس النظام الاقتصادي الإسلامي:

- الملكية المزدوجة:

الملكية في الإسلام لها مفهومها الخاص، فالملك لله وحده سبحانه، قال الله تعالى (ولله ملك السموات والأرض والله على كل شيء قدير)(آل عمران 189)، وقال كذلك (الم تعلم أن الله له ملك السموات والأرض) (البقرة 107)، وأن الإنسان إنما مستخلف في ملك الله تعالى يستخدمه ليستفيد منه في حياته، ثم يتركه للأجيال القادمة، كما ورثها هو من الأجيال السابقة، ومن هذا المنطلق فان الفرد المسلم وان حق له التملك فان يخضع ضمن الشريعة الإسلامية لشروط المحافظة عليها، عن طريق الاستخدام العادل لها وعدم إهدارها، فالإسلام يميز بين ما هو للفرد وماهر للمجتمع ويعطي لولي الأمر صلاحية الإشراف والمراقبة واتخاذ ما هو واجب للمحافظة على الموارد خدمة للمجتمع والأمة.[2]

- الحرية الاقتصادية المضبوطة:

الإسلام يقر الحرية للأفراد في التملك والإنتاج والاستهلاك، إلا أن هذه الحرية مقيدة بما يتفق مع مصلحة الفرد وكذلك مصلحة المجتمع، لان الحرية الاقتصادية المطلقة ليست سوى فوضى والمال تحت يد الإنسان سوى أمانة، وإذا كانت الحرية الاقتصادية حق، فان الحق يقابله واجب أو التزام اتجاه المجتمع ومن بين هذه الالتزامات: [3]

- مراعاة أحكام الإسلام في الحلال والحرام(ليس من حق الفرد الإسراف والتبذير).
- الالتزام بالواجبات الشرعية(حق الزكاة،واجب النفقة على الزوجة والأبوين، الالتزام بالإنفاق في سبيل الله).
- عدم التصرف في المال الخاص تصرفا يؤذي الغير، فالاقتصاد الإسلامي يتميز عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى بالحرية المنضبطة الموجهة الهادفة.

- التكافل(العدالة) الاجتماعية:

ينظر الاقتصاد الإسلامي على أن التكافل الاجتماعي عبارة عن تضامن متبادل بين جميع أفراد المجتمع وبين الدولة، فالعلاقة بين الناس أساسها الأخوة و العدل والمساواة، وتقوم العلاقات الاقتصادية بينهم على أساس

1 محمود الحسين الوادي، ص38.

2 رياض صالح عودة: **مقدمة في الاقتصاد الإسلامي**،ط1،دار الهادي، لبنان،2005،ص20-21.

3 أحمد علي جرادات: **النظام الاقتصادي في الإسلام** ،ط1، دار الثقافة، عمان، الأردن ،2015، ص37.

التعاون، وليس على المنافسة القاتلة، ويجب أن يلتزم جميع الأفراد بالخلق الإسلامي، يقول الله تعالى:"وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان".(الحجرات10).

6-3 مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي:

يرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على مجموعة من المبادئ تجعل منه نظاما متميزا عن غيره في طبيعته ووسائله وأهدافه،ونعرضها فيما يلي:

- **مبدأ العقيدة:**

إن النظام الإسلامي نابع من العقيدة الإسلامية التي تجعل من الإيمان بالله وتقواه عملا من عوامل الإنتاج، ولا يمكن أن يقوم على توجيه لا يتفق مع العقيدة التي تحكمه، فيجمعها ارتباط من نوع التبعية ولا يحل له خروج عنها، وتكون نتائج هذا النظام منسجمة مع توجيهات العقيدة الإسلامية ومكيفة بها[1].

- **مبدأ الأخلاق:**

لا تنفصل النظرية الإسلامية في الاقتصاد عن الجانب الأخلاقي سواء من حيث الوسائل والنظريات أو من حيث المقاصد والأهداف، ولهذا فان تدعيم المبادئ الأخلاقية يعتبر من أهم المقاصد الشرعية المعترف بها[2].

- **مبدأ الثواب والعقاب:**

إن المسلم يستهدف من أعماله الاقتصادية وغيرها نيل أكبر قدر ممكن من الثواب في الآخرة الذي يتحقق عن طريق السير على منهج الله تعالى وطبقا لشريعته[3].

- **مبدأ الحلال والحرام:**

تتدخل قاعدة الحلال والحرام في المنع والإباحة وفي توجيه النشاط الاقتصادي، لان قاعدة الحلال والحرام تضع في اعتبارها مصلحة المجتمع الإسلامي[4].

1 الرماني زيد بن محمد، **خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي**، العدد175،جدة المملكة العربية السعودية ، 1996،ص21.

2 صالح سعاد إبراهيم، **مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي**، دار الضياء، القاهرة، مصر، 1985،ص51.

3 شوقي دنيا، **النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي**، مكتبة الخرجي، المملكة العربية السعودية، 1983،ص56.

4 النجار أحمد، **الأصالة والمعاصرة**، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1985،ص17.